

387

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْإِبْرَاهِيمَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

387

مسلم التَّبَوُّتِ مَحْمُودٍ

اصولِ فقہ کا مایہ ناز بے نظیر مجموعہ



محمد سعید سنٹر تاجران کتب و پرائمری آن محل مولوی مسافر خانہ کراچی

52931

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

التَّائِبِينَ

نَاشِرَانِ

مُحَمَّدُ سَعِيدُ بِنْدُ سَانِ تَاچِرَانِ كُتُبُ مَالِكَانَ
مَطْبَعُ سَعِيدِ قُرَانِ مَحَلِّ مَقَابِلِ مَوْلَا مُسْتَفَايِزِ خَالِدِي

له قوله الحمد لله الذي تالوا هذه الجملة تحمیل ان يكون التشابيه لان المقام مقام انشاء الحمد وتحمیل ان يكون خبرية لان الاخبار بالحمد يوجب الحمد لانه اظهار صفات الكمال قبل لا بد في الحمد من ارادة ابتداء التعظيم وهذا ليس خبريا ما هيته الخبر بل معنى زائد عليه بالركب من المعنيين لا خارج بل هو ابتداء معنى لفظ الحمد له قول لعل مرادهم ان الاخبار بهذا الخبر لموظافية ارادة التعظيم تكون محمداً ورج الخبر على حقيقة ولو سلم ان هذه الجملة جملة فالفرق انها على تقدير كونها الشائبة يكون مسنونة عن النسبة الخبرية فتلك الحمد بمعنى ارادة على تقدير كونها خبرية لا يكون مسنونة عنها وان جعلت وسيلة بمعنى خارج حقيقتها كما في لازم فائدة الخبر فمثل ١٢ منه **له قوله** نزل اثر التنزيل اشعرا بان نزول الحق المبين وقع بجانها على حسب ما اتفقت الحال وآل اليه المال والآية اصلها اذية بالفتح العلامة والكلام التام من القرآن العظيم

سعى به لانه علامة الحق المبين ١٢ ملاحظ نظام الدين
له قوله ارسل البينات اي الكلمات البينية الواضحة وهي الآيات المحكم والسنة الجليلة او المعجزات البينية الظاهرة لا محتمل الربوب والازنياب

له قوله فطلع الدين بالتشديد والتخفيف على الدال يكون الدين منصوباً بمعناه طار بعد التنزيل والادرسال يعني اكل ونشر بهما الدين في الآفاق في القاموس طلع كيلة تظليفاً طاعة وعلى الثاني يكون الدين مرفوعاً فاعلا طلع وهو من الطلوع بمعنى الظهور في القاموس يقال طلع الكواكب والشمس كمنع طلوعا ظهروا والدين بالكسر الاسلام كما في القاموس وقد يقال الدين وضع الهمي سابق لذوي العقول باختيارهم اياه الى الخير في الدارين ١٢ مولوي محمد ميسين

له قوله وطبع اليقين هذا ايضا يحتمل الوجهين من التشديد والتخفيف كطلع وعلى الاول يكون اليقين منصوباً بمعناه املاً اليقين في قلوب المؤمنين يقال طبع الانار فتطبع يعني املاً فاملاً فالتطبع مطامع من التطبع على الثاني يكون مرفوعاً فاصبح بمعنى شئت اليقين في قلوب المؤمنين ومبلاً اليقين في اللغة ازالة الشك وفي الاصطلاح الاعتقاد الجازم الثابت الراجح الذي لا يزول بانالة مزيل ١٢ مولوي ميسين **له قوله** جاز في الراجحة اذ لا وجود لهم الا بوجودك ولا حقيقة الا بحقيقتك نعم الباطلون في حدود القسم ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** جاز بضم الميم اي ابرز منك ويا مرامك اجازتك فالامر ينزل منك ثم يتولى علي من سواك مولوي محمد ميسين **له قوله** التكلان التوكل اظهار العجز والاعتماد على النيرة والاسم التكلان ومرجع الامور المتعطلين فيها ليس الا الله تعالى وهو الكافي في مهمات الامور للاعتماد والاعلية فعليه التكلان وبعيد الاعتصام ١٢ مولوي محمد ميسين **له قوله** للكم جمع حكمة بالكسر هو العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن فالنبوي عليه الصلوة والسلام جامع لكلها ومتم لها كما روي انه عليه السلام قال بعثت لائمه مكارم الاخلاق ١٢ محمد ميسين الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الآيات وأرسل البينات فطلع الدين

اليقين ربنا لك الحقيقة حقا وكل حجاز ذلك الامر تحقيقا وكل حجاز

لجنة المبادئ بيدك ونواصي المقاصد مفوضة اليك فانت

المستعان..... وعليك التكلان الصلوة والسلام على سيدنا

محمد اللهم للحكم بالطريق الامير المبعوث بجوامع الكبر الامم اللهم

على ال واصحاب الذين هم ادلة العقول سيما الاربعة الاصول ما بعد

فيقول الشكور الصبور محبا لله بن عبد لشكور بلغ الله الخ روة

بعضه الغايب ١٣
مات سنة الف وثمان مائة وتسع عشر من الهجرة ١٢
لا يفرق الامم بفتحين بمعنى الوسط يعني الطريق الذي بعث به صلى الله عليه وسلم طريق وسط لا افرط فيه ولا تفرط كما كان في طرق الانبياء السابقين مولوي ميسين
له قوله جوامع الكبر الامم جمع الامم يحتمل ان يكون مصدرا مضافا الى المفعول وتحتمل ان يكون مصدرا مضافا الى المفعول وتحتمل ان يكون جمعاً بمعنى القوم وتحتمل ان يكون جمعاً بمعنى الدين والشريعة وعزوت المقوم على الشان
والفهم على اول لارادته على العموم ١٢ مولانا نظام الدين **له قوله** الاربعة الاصول هم اهل الفقه والاشهدون وتحتمل ان يكون اشارة الى اهل بيت صلى الله عليه وآله وسلم وهم امير المؤمنين ابياه الحسنان والباقيات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلمت الزهراء صلوات الله على بيته عليهم ١٢ نظام الدين **له قوله** زردة بضم الذال الجزة و...

له قوله حد اصول الفقهاء المعروفة الجامع ويمكن ان يترك على حقيقة بناء على تجوز كون المذكور حداً قيقياً ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله وهو من الذي يبحث عن عوارضه الذاتية للشيء لذاته اولها يساوية ١٢ له قوله اعمده مضافاً فليقتض على معرفة حد الاصل الذي هو المعنات والفقته الذي هو المعنات اليه ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله ما يتبين عليه غيره بان يكون مادة له حقيقة كالطين اصل الكوز او بحسب الظن العامي كالحقيقة يقال لها اصل الجواز ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله واصطلاحاً اي بحسب ما اتفق عليه القوم واصطلاحاً عليه بحيث يطلقون في محاوراتهم ويريدون بهذا المعنى ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله والمستصحب اليه لفتح الحار المهملة ومستصحب الشيء الذي كان عليه قبل حاله الطائري لان الشيء يدعوه الى العصبية لو لم يكن هذا الطائري كما يقال طهارة الماء اصل ١٢ له قوله والقاعدة

يقال اصول النوا فاعل مرفوع ونحوه وان لنا اصلاً اي قاعدة وهي قضية كلية موجبة وهو الاشارة الى التعميم للمادة ١٢ لان نظام الدين رحمه الله قوله دليل كما يقال ايموا الصلوة اصل وجوب الصلوة فلفظ الاصل مشترك اصطلاحاً في الماربعة وثبوت الوضع لا بد له من دليل بل ربما ادعى المجازية في بعض هذه المعاني لانها بما يجب التفرقة ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فالمراد وليده اي دليل العلم فيكون المراد من الاصول التي يضاف الى الفقته الذي هو العلم اوتنه وان جاز الاصل لمعان النحو كما عرفت لكن الاضافة ترجح لا اعادة هذا المعنى كما افيدنا لظاهر ان هذه منال في اصطلاح القوم لا ياتي عن مقتضاها ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فقد فغل من هذا الاصل ان قيل وضع الاضافة نوعي فلو عمل على القامرة فلا تجوز فيه قلنا نعم لكن الاضافة مرجحة لارادة الدليل عرفاً او كانه منفع عن استعمال الاصل مضافاً الى العلم الا يعني الدليل والاشارة فيه فتمبر ١٢ منه قوله على ان قواعد العلم مسكوكه لا يبادر به فلو كان الاصل ههنا بمعنى القاعدة كان المعنى مسائل الفقهاء ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله على احكامها لانه اذا حرر الدليل على منظر اشكال الاول يكون الملازمة ما نؤخذ من الاصول سواء كان بين مسئلة اصولية معينة او مندرجة فيها او ما نؤخذ من عدة مسائل واذا حرر الدليل على نظم القياس الاستثنائي يكون الملازمة ما نؤخذ منها ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله وآتوا الزكوة فاذا اردنا ان نثبتها على حكمها قلنا الزكوة مأمورة من الله تعالى وكل ما هو مأمورة من الله تعالى فهو واجب ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله فان الامر للوجوب بل دليل اجمالي يتلج اليه عند تطبيق الدليل التفصيلي على حكمه وهو مسئلة اصولية وطريق التطبيق ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية انما هي لجمهور المتقدمين من المطلق ان قلت بل في غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فير فلا لان البحث في كل من الفين انما هو من الكيفية القياسية قلت واسب ان الظاهر لك كمن التحقيق ان المسئلة من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل ثناؤه ففكر ١٢ منه قوله بالحيات آه اعلم ان الفقهاء في القياس كان متناولاً للعلم الحقيقة وهي علم الالهي والحقوقي وهي مباحث الهيات والبيانات وعلم الشرعية الاقنوني ثم مررت بالحقائق برفقة نفس بالها وما عليها اي كما ينبغي العقائد بالفقهاء الكبر وقال الله تعالى يتقون في الدين ثم لا تصدقون بالحق من القائل وهو العلم الكامل لذلك العلم خمس الفقهاء بالاطراف التي انما هي للعلم والاطلاق من ثم فان بعض المتقدمين في شرح النهج ان قديم الريلو لم يكن الفقهاء وما ردهم فاعلم انهم لم يكن لخلق اتصالاً بالحق بالاطراف من ثم ترى كتبهم في شرح النهج

وهو اما المقدمة فقي حد اصول الفقه وموضوعه فاندت لمحلها

مضافاً فالاصل لغتها يبتني عليه غيره واصطلاحاً الراجح والمستصحب

والقاعدة والدليل ابيدانه اذا اضيف الى العلم فلم اجد دليله من حمل

على القاعدة فقد غفل عن هذا الاصل على ان قواعد العلم مسائله

لا يبادر به ثم هذ العلم ادلة لجمالية للفقهاء يحتاج اليها عند تطبيق

الدلائل التفصيلية على احكامها كقولنا الزكوة واجبة لقوله تعالى

واتوا الزكوة فان الامر للوجوب وليس لسبب الى الفقه كسببة

لميزان الى الفلسفة كما وهم فان الدلائل التفصيلية عمودها

وصورها من افراد موضوع مسائل الاصول بخلاف المنطق

الباحث عن المعقولات الثانية والفقهاء حكمت فرعية

شوعية ولا يقال على القدر لتقصيره عن الطاقة والتخصيص

بالحسب احتراماً عن التصوحيديت هذ لغو الاحتراز عن الكلام

في معروف وعرفوه بانه العلم بالاحكام الشرعية عن ادلتها

ان قوله تعالى وآتوا الزكوة امر باتيانها فهي مأمورة بكل ما موربه فهو واجب فالصحة ثبت بالدليل التفصيلي والكبرى من الاصول والكييفية انما هي لجمهور المتقدمين من المطلق ان قلت بل في غير القياس من الادلة الثلثة واضح واما فير فلا لان البحث في كل من الفين انما هو من الكيفية القياسية قلت واسب ان الظاهر لك كمن التحقيق ان المسئلة من الاصول ان كل ما ثبت بالقياس فهو حكم الله تعالى جل ثناؤه ففكر ١٢ منه قوله بالحيات آه اعلم ان الفقهاء في القياس كان متناولاً للعلم الحقيقة وهي علم الالهي والحقوقي وهي مباحث الهيات والبيانات وعلم الشرعية الاقنوني ثم مررت بالحقائق برفقة نفس بالها وما عليها اي كما ينبغي العقائد بالفقهاء الكبر وقال الله تعالى يتقون في الدين ثم لا تصدقون بالحق من القائل وهو العلم الكامل لذلك العلم خمس الفقهاء بالاطراف التي انما هي للعلم والاطلاق من ثم فان بعض المتقدمين في شرح النهج ان قديم الريلو لم يكن الفقهاء وما ردهم فاعلم انهم لم يكن لخلق اتصالاً بالحق بالاطراف من ثم ترى كتبهم في شرح النهج

له قوله التفضيلية اي العلم الحاصل عن اولتها التفضيلية المحفوظة بمسئلة الترتيب من علم المقلد وعلم غيره بل فلا يخرج الى زيادة قيد الاستدلال الا ان زيادة الكشف
 ولا يفتاح ثم يترجم بمجاورة من ١٧ مولانا عبد العلي له قوله فلا ينعكس لفتح قد الفقه بالذين تقابلهم كاشش على نصف النهار كالامام ابي حنيفة والامام مالك مولانا محمد العلي له
 قوله ثبوت لا ادى من الامام في الدرر منكره والامام مالك في سنته وثلثين مسئلة من اربعين مسئلة ١٧ مولانا عبد العلي له قوله من خواص الجهد اجماعا ما علم انهم استدلووا على القطعية
 بما تقر من ذهب العمل بالبراهين من الامارات قطعاً فيعمل قياس هكذا في المنقونى مجتهدا وكل ما هو المنقونى مجتهدا يجب على العمل به فهنا يجب على العمل والعصري وجدافيه والكبرى مزدوية
 من الدين كذا في شرح المحقق داود عليه لو كان لك كلفر جاهد وتوب العمل بالتفيزات وانما الكلام في الجواز ايضا لان اريد بوجوب العمل قطعاً انه لا يجوز الترك فهو معنى الوجوب سوار

قيداً بالقطع اولم يقيدوا القطع بهذا المعنى يقابل الظني
 وان اريد انه معلوم قطعاً بحيث لا يحتمل التضييق فلا
 دليل عليه بل ربما يستدل على بطلانه بان دليل الحكم
 الجزئي كوجوب النية في الطهارة ظني والمأخوذ من الظني
 ظني كذا في شرح الشرح قال بعض الفضلاء ان الضرورى
 من الدين يختلف بالنسبة الى المكلفين فربما يكون
 ضروريا بالنسبة الى جماعة وكان جاعده من هؤلاء كافر
 دون من لم يكن ضروريا بالقياس اليه ورجح بقول هذا
 ضرورى بالنسبة الى جملة المجتهدين وكون السكر من هؤلاء
 يكفر بغيره والجواب عن الثاني بعد ذلك ظاهر بعد احتيا
 ايشق الثاني من الترتيد وذلك لان النتيجة للقياس
 الحاصل من الضرورى الوجوه انية وانكسرة الضرورى يقينية
 وانما يعمل ذلك التقين لمن كان له كبرى من باب القياس
 ايرهم المجتهدون كما ان الضرورى اليه ليست وبتدنية العالم
 دون من عد اسم اقول تكفير جاعده للضرورى من الدين
 مطلقا مسلم ان تكفير جاعده كان ضروريا بالنسبة الى جماعة
 وكان الجاهل بغيره فغير مسلم ولا يتوقف الجواب عن الاول
 والثاني بغيره فغيره تكفيره هذا الجاهل بما لا يجازى اليه بل ربما
 يستدل على بطلانه فان الحنفية انما تكفر ما هو ضرورى بالنسبة
 الى الحنفية دون الشافعية لا يكفر بغيره هذا القدر بعد
 للضروريات من الدين مطلقا على ما بين في محله والاشية
 ان كون الضرورى من الدين مطلقا انما يستلزم التبين
 من طعن متواتر او بطرطى التبت اما الخوض من الطعن
 بجملة فلا نسلم انه كذلك كيف ودم التواتر واصل من
 قطعى تقابل ظني زوايا القام بنيا ١٢ من قوله
 وفيه ما يشار الى انه لا يرد من حيث الوجود للضرورى
 فلا يكون موقفا ١٢ من قوله علمت انه لا يرد
 وجه الاندفاع ان الفقه عبارة عن عمل بوجوب
 العمل وهو ظني لا ارب فيه ثابت بالجملة العام
 بل ضرورى في الدين وان كان معرفة الامام
 على سبيل الظن ولا يباين بالجملة فانما نشأ
 الاجماع وهذا لا يباين انما لا يباين الاجماع

التفضيلية وادوان كان المراد الجميع فلا ينعكس لثبوت لا ادى
 او المطلق فلا يطرر لدخول المقلد العالم واجب بانه لا يضر ولا ادى
 لان المراد الملكة فيجوز المختلف وبيان المراد بالادلة الامارات
 وتحصيل العلم لوجوب العمل بتوسط الظن من خواص
 المجتهد اجماعا واما المقلد فمستنده قول مجتهد لا ظنة
 واطنة فاعرف الفرق حق لا تقل مثل من قال كما ان مظنون
 المجتهد واجب العمل عليه كذلك على مقلده فهما سياتر
 نعم يلزم ان يكون عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام
 لا العلم بها الا ان يقال انه رسم فيجوز باللازم وفيه ما فيه
 ومن فهنا علمت انذ فاعرف ما قيل للمفتي من بالظنون فكيف
 يكون علما على ان العلم حقيقة فيما ليس يتصور ايضا وبعضهم
 جعل الفقه عبارة عن الاحكام القطعية مع ملكة الاستنباط
 ويلزم عليه خروج للسائل الثابتة بالادلة الظنية وهي
 انما يكفر اذا كبر بعد تسليم صحة القطع يختلف باختلاف الاشياء من ما يسمى في كتب الامر ان شاء الله تعالى فكل من علمت انما لا يقطع ١٢ من قوله علمت انه لا يرد من حيث الوجود للضرورى
 كقوله على ابن العلم آه فيتبادل الظن واليقين وهو المراد في تعريف الفقه فلا يرد ١٧ مولانا مولوى عبد العلي له قوله ملكة الاستنباط وليس هذا من تعريف الوجود
 آه الاول فلانا نتحدثا ثانيا هو ان المراد البعض المبين الذي هو التفهيمات فلا يرد واما الثاني فلان الفقه حينئذ هو قطع ١٢ مولانا مولوى عبد العلي له
 على قوله الملكة آه ان اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

انما يكفر اذا كبر بعد تسليم صحة القطع يختلف باختلاف الاشياء من ما يسمى في كتب الامر ان شاء الله تعالى فكل من علمت انما لا يقطع ١٢ من قوله علمت انه لا يرد من حيث الوجود للضرورى
 كقوله على ابن العلم آه فيتبادل الظن واليقين وهو المراد في تعريف الفقه فلا يرد ١٧ مولانا مولوى عبد العلي له قوله ملكة الاستنباط وليس هذا من تعريف الوجود
 آه الاول فلانا نتحدثا ثانيا هو ان المراد البعض المبين الذي هو التفهيمات فلا يرد واما الثاني فلان الفقه حينئذ هو قطع ١٢ مولانا مولوى عبد العلي له
 على قوله الملكة آه ان اليقينية الراسخة لا تستخرج جميع المسائل الشرعية ١٢

له قوله تسمية جوارك والجماعات فالقطعيات أقل القليل ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله بلازوم من جهة ولعل تجمة ان الظن مذموم من الشارع لا كمال فيه
 واقلة لانه لا يصلح للمدح عليه وانما اعتبر معززة للعلل اذ قد ثبت من الشارع وانما يمدح الفقهاء علم انه قطع ثم انهم اذ لم يطلقوا الفقيه الاعلى من له ملكة الاستنباط
 علم ان مقارنتها ايضا معتبرة في الفقه المدح والكلام فيه ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله لعبد جدهم الحق فان الفقه احد انواع القنون المدونة ولم يهد انما العمل
 فيها وايضا ان كثير من الفقهاء غير عالمين وايضا ان التركيب من مقولتين غير معقول والجواب اننا لانم انه احد انواعها وايضا لانم انهم بهننا وايضا لانم ان التركيب
 فان بعض الحكماء تجوز منه ايضا ان الماهيات الاعتبارية لا يخرج في التباها ١٢ لان نظام الدين **له** قوله لقواعدى قضايها كهيئة تعرف بها احوال افراد الرضعات

كثيرة الاترى ان الشئ المتواترة قليلا جدا والتمام ذلك التمام

بلازوم وجعل العمل داخل في تحديد هذا العلم كما ذهب اليه

بعض مشائخنا لعبد جدهم واما لقبها فهو علم بقواعد يتوصل

بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن لانها قيل حقائق العلوم

المدى تنصيها لها المخصوصة او ادراكاتها فالمفهوم الكلية التي

تذكر في المقدمات لاجل البصيرة رسوم بناء على ان المركب

اجزاء غير محمولة كالضرورة لاجنس ولا فصل والالزم تعدد

الذاتى وفيه نظر اشارت اليه في السلم نعم يلزم اتحاد التصور و

التصديق حقيقة مع انها نوعان محققا فتفكرتم اختلف في اسمها

العلوم فقيل اسماء جنس هو الظاهر وقيل بل اعلام جنس قلنا

يثبت بالضرورة وليست وقيل بل شخصيتها اذ لا يصدق الفقه مثلا

على مسألة اقول فيه انه منقوض بالبيت والحل ان المعنى الكلى قد

يكون مركبا من اجزاء متفقة نحو الاربعة مختلفة نحو السكجيين

١٢ مولانا مولوى عبد العليم **له** قوله لست استنباطها

آه بان توخذ الصغر عن الدليل التفصيلية و

يجب القضية الكلية لانه فيحصل الحكم بتوجيه القياس

الفقهى **له** قوله من دلائلها توصلها قريبا كما

يتبادر من البار فخرج الصرت والنحو معنى التوصل

القريب ان يكون الواقع كبرى او ملازمة عند

الطبيق الادلة ماخوذة من تلك القواعد كما مر ١٢

مولانا عبد العليم **له** قوله او ادراكاتها فانها اخذت

المسائل المتناسبة بوجه فسمى بعلم بوجه ٦ فترسمي بعلم آخر

وربما يسمى ادراكاتها بذلك السلم والمسائل غير محمول

بعضها على بعض واما على المجموع فالعلوم مركبة من

اجزاء غير محمولة ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله

قوله لتد الذاتى وفي المشهور انه لا يتم المدالاسن

الاجزاء المحمولة وبعض المحققين تسمى الكلام بان حد

العلم لا يصلح ان يكون مقدمة لان حده عبارة عن

مولانا عبد العليم **له** قوله بل اعلام شخصية تكون معايبها تشتمقة اذ لو كان كليا كان له افراد ولا يصلح للفردية ههنا غير المسائل ١٢ مولانا مولوى عبد العليم **له**
 قوله منقوض بالبيت اذ يجرى فيه مقدمات الدليل اذ لو كان له افراد كان الجدار والسقف ولا يصدق البيت عليه فيلزم العلية وليس علما ١٢ مولانا عبد العليم **له**
 قوله قد يكون الخ والاولى ان نعم كذا مواد كانت تلك الاجزاء موافقة لكل في الحقيقة كالاجزاء المقدارية كما في الماء او مختلفه كاجزاء الماهية كالسكجيين
 ١٢ مولانا عبد العليم **له** قوله في السلم حاصل ما ذكر فيه ان الفرق بين الاجزاء المحمولة والغير المحمولة انما هو بالاقتدار ولا يتبع تعدد الاعتبارات الشئ الواحد بالذات
 فان لازم تعدد الدلتى بالاقتدار وهو ليس بمحمل منه رجمه الشئ تعالى

له قوله الشخصية فجزان يكون الاسماء المذكورة موصوفة لمعان كلية لا يصدق على البعض فلا يكون اطلاقاً لاجنبية ولا شخضية او يكون اطلاقاً جنبية لا شخضية فان
 الاعلام الجنبية ايضاً لا يصدق على البعض ١٢ ملا نظام الدين **قوله** وهو موصوفه لما ذرع عن رسم العلم شرع في بيان الموضوع فقال موصوفه آه ١٢ مولانا عبد العلي
 رحمه الله **قوله** مشتركة ولاجل هذا الاشتراك لم يتعد الموضوع ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وما قيل ثم لما كان موضوع الاصول الادلة لم يكن حجية هذا الجنب من الاصول
 لكن من اي علم هو فيه خلاف فمن زاعم زعم انه من الفقه و اشار اليه المصنف بقوله وما قيل آه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بمقتضاه فقد اثبت الوجوب للعمل الذي
 هو فعل للفقه قد خلت في الفقه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فبذلك هذا فرع الحجية يعني ان العمل بمقتضى الاجماع مثلاً فرع على حجية فانه لو لم يكن حجية كيف يصح

القول بالاتحاد والافعال الكلام في الامر الاول وهو
 لا يصلح ان يكون من الفقه ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
 علم اصلاً ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** فلا نسلم لما
 وحاصله ان الحجية قد يطلب بطريق الاقرب بمعنى ...
 الاستدلال من العلل الى العلة وقد يطلب بطريق
 العلم اي الاستدلال من العلة الى العلل فنقول
 القائل انها ضرورية تم وان سلم فانما يسلم الان و
 ان العلم موضوع ١٢ ملا نظام الدين **قوله** بل
 الحق ومن ذاهب ذهب الى انها من الكلام و
 هو المختار و اشار اليه بقوله بل الحق آه ١٢ مولانا
 عبد العلي **قوله** كثر فيها الشعب الخ حتى غلبت
 النظام من المعتزلة وبعض الروافض والخوارج
 في ثبوت الاجماع فانكروا حجيتها وانكر ان النظام
 وبعض اخر حجية القياس فست الحاجة الى
 التعرض بها ١٢ **قوله** اختلاف فذهب
 صاحب الاحكام من الشافعية وصدر المشافعية
 منا الى انها موضوعان لانه بحث من اصولها
 ولا يجازى الى الاستطراد واشتهر الجاهل وصدر
 الادلة فحسب والحق ما خرجت وانتارة بعد
 وقال والحق آه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 التصوير والتوليع لثبوت انواعها لا نواع الادلة وما من علم
 الاودين كرفيه الاشياء استطراداً وتيمماً وترجيماً وفائدة معرفة
 الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالنعمة الابدية للمقالة الاولى
 في المباد الكلائية ومنها المنطقية لانهم جعلوا جزءاً من الكلام قد
 فرغنا عنها في السلم والافادات والان تذكرها فاضروا ديماً

فلا يلزم من عدم الصدق على البعض الشخصية وموضوعه الادلة
 الاربعة اجمالاً وهي مشتركة في الاصل الى حكم شرعي ما قبل
 ان البحث عن حجية الاجماع والقياس من الفقه المعنى انه يجب
 العمل بمقتضاه فبين ان هذا فرع الحجية على ان جواز العمل ايضاً
 ثمرتها ومن قال ليست مسألة اصلاً لانها ضرورية دينية فقد بعد
 لانه وان سلم انما فلا نسلم لما قبل الحق انه من الكلام كحجية الكتاب والسنة
 لكن تعرض الاصول لحجيتها فقط لانها كثر فيها الشعب اما حجيتها
 عليه عند الامتة وفي موضوعية الاحكام اختلا والحق لا وانما الغرض
 التصوير والتوليع لثبوت انواعها لا نواع الادلة وما من علم
 الاودين كرفيه الاشياء استطراداً وتيمماً وترجيماً وفائدة معرفة
 الاحكام الشرعية وهي سبب الفوز بالنعمة الابدية للمقالة الاولى
 في المباد الكلائية ومنها المنطقية لانهم جعلوا جزءاً من الكلام قد
 فرغنا عنها في السلم والافادات والان تذكرها فاضروا ديماً

الوجدانية والصفات والنهوت والمعاد ونحوها التي تورث العقليتها فبها شقاوة العقليتها لكن لما كانت اثبات به بالاستدلال العقلي والادبي والادبيات من
 مقدمات عقليتها كباقي الامور العامة والنوابع والامراض وكذا لا بد من معرفة كيفية اثبات تلك الاشياء لانها ليست بالادبيات الطبيعية فبها موضوع
 نظام الموجود المطلق اتم الاشياء ونحوها من حوارضها من حيث انها موضوعية للعبادة الدينية وسببها ايها فضل المطلق بآه ١٢ مولانا عبد العلي الخي من

سأقول النظر هو ترتيب العقول به هذه السلسلة المشبهة بان يكون من الفقه على مقتضى تسريفة للمعم... فانها قامة شريفة استدلال عليها ومن اخذ العمل في الحد فغده يجب ان يكون من الثبوت وهي مثل لان يكون من الكلام ايضا لما عرفت ان مسكته واحدة يصلح ان يجعل من فنيين ١٢ طانظام الدين... قوله مقدمه الواجب الذي هو المعرفه الايهة ومقدمه الواجب واجب هذا انما يفيد الواجب بالنظر الى قوام العقول فامثالنا واما من لم نور من الله فكيفت فهم حقيقة العربياتة فلا يتجاوز الى النظر كما حكى من خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابي العديق... قوله البيط لا يكون كاسبا وقول شارح المواقت ان من يجوز التعريف بالمعاني البيطة فلان يقول ان البيطة قد لا تكون ملحوظة تصدأ كذا استحضرت ولو خفت تصدأ فادت العلم بالمابية وان كان ذلك تصدأ جدا مكابرة مردودة بان طانظمة المابية تصدأ لا يسي كسا بالانفاق والا لان التعريف اللفظي لتسريفا حقيقيا وكان تذكر النظر مقتيد العلم جديد في مرة الى غير ذلك من المفاسد لللازمة وان المابية المعلومة من اللوازم المبنية للبيط ان كان للزوم بعد استحضاره قد يرد ١٢ من قوله حقيقة طيرة لانه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون في قطرات حقيقة مشر كره ١٢ مولانا عبد العلى... قوله وفيه ما يفيء اشارة الى انه يجوز ان يكون معنى التماثل عند التانيين هو الاشتراك في النوع وصف من الاوصاف اللازمة المترتبة لا الاتحاد في الحقيقة المتحصلة ولو سلم فجز ان يكون القول بالتماثل متفرقا على القول بوجود المابية المطلقة فاشارة به يكون دودا ما من قوله لو كان الجوز حقا آه توضيحا انه لو كان الجوز الذي لا يتميز هو مجردا فليفر من قائمة كل خط منها جزء ان فالجوز ثلثة اجزاء لان الجوز الواحد مشترك بين الخطين وح نقول ان التور هو الخط... الوصل بين الخطين لا يكون مركبا من ثلثة اجزاء بل الجمارى لان وتواد ان مجموع الضلعين من الثلثة اى ضلعين كانا اعظم من الثالث فهنا حصل بالتور ثلث فكل الضلعين من القائمة يجب ان يكون اعظم من التور وقد فرض ان الضلعين ثلثة اجزاء فلو كان التور اربع ثلثة اجزاء لزم المساواة وذلك باطل فيجب ان يكون اقل من ثلثة ولا يكون ايضا مركبا من الخطين بالمثل العروس لانه ثبت بان وتر القائمة الريد من كل واحد من الضلعين وقد فرض ان كلام من الضلعين مركب من جوتين فلو كان التور اربع كذلك لزم المساواة وذلك باطل فيجب ان يكون الريد من مجموع الخطين فلو كان الجوز ثلثة اجزاء ولا اثنين بل يجب ان يكون بين الثلثة والاثنين فيلزم الاتساع لانه وجد الاقل من الجزر فبطل كونه لا يتميز واذا ثبت بطلان الجزر ثبت الجوز للتصل المتعد وهو الصورة الجسمية على ما بين تقريره في محله نلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث الحقيقة النوعية لان المتباين حقيقة كاعاصر لا يتصلان بانما يكون بينهما تماس فقط ويكون السطح بينهما فصلا بالفعل وهذا الحكم مع انه ضروري حكم به الوصلان مرر بقوله ان ميما تقربا لاذان الثقلين لان النقل عن رجل مسلم بعد ما ذهب وقد تفهم ١٢ من قوله في جميع الايرادات الخاضع من المنع والقبض العارضة باعتبار دعوى ضمنية فلا يتوجب على التعريف من حيث هو بول من حيث تنمذ العاوى وضمنية من كوز حردا او سدا واما ناعا فكله اللوازم الالهة الديل عليها فيلزم في جواب هذه الايرادات المنع مثلا اذا منع مورد جابية التعريف فانه ادعى التعلق فيلزم في جماها لانسلم التعلق ١٢ كشت قوله بالذاتيات هذا بطلان الاصطلاح المشبه في النطق فان الحقيقة عندهم مقابل اللفظي وتداول للمعنى والرم مولانا عبد العلى... قوله ويقض بالامكان الخاص فانه مرضى بلا شبهة ويصدق طيرة الحد المذكور لان الامكان غير معلل ١٢ طانظام الدين معا الله عنه.

النظر هو ترتيب المعقول لتحصيل الجمل واجبة مقدمة الواجب البسيط لا يكون كاسبا لان لا يقبل العمل ولا مكتسبا لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والا كان كل قطرة من الماء حقيقة علاحد وقد تقررت مثل الجواهر وفيما فيا قول على طور الحكمة لو كان الجزء حقا فليكن قاعة كل ضلع منها جزء ان فالوتر لا يكون ثلثة بالحار ولا اثنين بالعم بل ينفا بطل الجزء فثبت الاتصال فلزم الاتحاد حقيقة لان المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان هذا السامح عزيز للعرب ما منع الواجب من الخروج والحارج من الولوج فيجب الطرد والعكس جميع الايرادات على التعريف دعاوى ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي كان بالذاتيات ودرسى ان كان باللازم لفظي بل فقط اظهر مراد وقد جيز بالعم والذاتي ما فهمهم الذات وقيل ما لا يعقل وينقض لامكان اذ لا مكان بالغير

النظر هو ترتيب المعقول لتحصيل الجمل واجبة مقدمة الواجب البسيط لا يكون كاسبا لان لا يقبل العمل ولا مكتسبا لان العارض لا يفيد الكنه الماهية المطلقة موجودة والا كان كل قطرة من الماء حقيقة علاحد وقد تقررت مثل الجواهر وفيما فيا قول على طور الحكمة لو كان الجزء حقا فليكن قاعة كل ضلع منها جزء ان فالوتر لا يكون ثلثة بالحار ولا اثنين بالعم بل ينفا بطل الجزء فثبت الاتصال فلزم الاتحاد حقيقة لان المتباينين لا يتصلان بل يتماسان كما قال ابن سينا فافهم ان هذا السامح عزيز للعرب ما منع الواجب من الخروج والحارج من الولوج فيجب الطرد والعكس جميع الايرادات على التعريف دعاوى ويكفي في جوابها المنع وهو حقيقي كان بالذاتيات ودرسى ان كان باللازم لفظي بل فقط اظهر مراد وقد جيز بالعم والذاتي ما فهمهم الذات وقيل ما لا يعقل وينقض لامكان اذ لا مكان بالغير

الجزر للتصل المتعد وهو الصورة الجسمية على ما بين تقريره في محله نلزم اتحاد الاجزاء المتصلة من حيث الحقيقة النوعية لان المتباين حقيقة كاعاصر لا يتصلان بانما يكون بينهما تماس فقط ويكون السطح بينهما فصلا بالفعل وهذا الحكم مع انه ضروري حكم به الوصلان مرر بقوله ان ميما تقربا لاذان الثقلين لان النقل عن رجل مسلم بعد ما ذهب وقد تفهم ١٢ من قوله في جميع الايرادات الخاضع من المنع والقبض العارضة باعتبار دعوى ضمنية فلا يتوجب على التعريف من حيث هو بول من حيث تنمذ العاوى وضمنية من كوز حردا او سدا واما ناعا فكله اللوازم الالهة الديل عليها فيلزم في جواب هذه الايرادات المنع مثلا اذا منع مورد جابية التعريف فانه ادعى التعلق فيلزم في جماها لانسلم التعلق ١٢ كشت قوله بالذاتيات هذا بطلان الاصطلاح المشبه في النطق فان الحقيقة عندهم مقابل اللفظي وتداول للمعنى والرم مولانا عبد العلى... قوله ويقض بالامكان الخاص فانه مرضى بلا شبهة ويصدق طيرة الحد المذكور لان الامكان غير معلل ١٢ طانظام الدين معا الله عنه.

أقوله وأورد لا يثبت بالكتساب بالتعريفات ان تعريف الشيء انما نفس ماهيته او متولفت من اجزائها او من العوارض ١٢ مولانا محمد العلي رحمه الله قوله يحصل الى صل فيكون
 باطلين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان نفس الشيء عبارة عن جميع الاجزاء ١٣ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله لا يتحصل بها الحقيقة فبطل اقسام التعريفات باسمه وببطل
 الالتهاب بالتعريفات ١٣ مولانا عبد العلي رحمه الله قوله لم يكن حاصلها فالمراد ان الاصلية مع الماهية المعينية بجميع الوجوه فهو محتم وان الالتهاب المعينية بالذات وان كان هناك
 لتغيير وجهها فثلاثه وبطلانها بالحوار اي يمكن باعتبار تحقق العوارض وقوله لا يتحصل بها الحقيقة بقائلنا لم ندرج تحصيل الحقيقة بل ندعى انه يتحصل بها بالوجه وقس عليه
 مشرق الاخر وهذا التقدير كاف فيما نحن فيه ١٣ ان نظام الدين رحمه الله قوله في المطلوب خبري كالعالم واعلم ان الامويين زعموا ان الدين هو الاصح فهو مفرد فما حصله ان
 الدليل المفرد الذي يحصل النظر في اجوار الى مطلب
 حمزي سوار كان النظر فيه لطريق الشريعة او الحقيقة
 فاني هذا لا يكون قوله نعم اقيم الصلوة دليل الان التيمم
 الاخر فيقال ارديه الاثم من ان يكون حقيقيا او
 عليها في القول بان الدليل الاصح هو الوسط فيه فمحتم
 وعلى ما ذكره شمس الائمة الشري بظاهري يدل على
 ان اقيموا دليل حقيقة فالاستدلال الذي اوردته
 ابن الحاجب قسرا للاولى اربعة لا يصح ان يكون
 بهذا التفسير لعمري على تفسيري المنطق وهذا التفسير
 اتم من المنطقي والقطعي ١٣ ان نظام الدين رحمه الله
 قوله اولاد من واسطة وتفصيله ان الذي يخرج
 من المطلوب ما بد من ان يكون شتملا على طرفي
 المطلوب ضرورة ان الاشياء المتباينة لا يلزم منه
 شئ ليس لو قصدت تفصيل زبدي قائم من شئ
 ضاحك وكبر قائم لركبت سوطا وكذا فك من
 ضامك وكبر قائم فلا بد ان اشتمل على اشياء
 ولا شبهة اليقاني ان الطرفين فيه قامت علامة
 من شأنته بل بالاطرافين وهو المشتمل على
 ١٣ ان نظام الدين رحمه الله قوله قوله ان
 المطلق للائمة على الاصح ١٤ مولانا عبد العلي رحمه الله
 قوله والا لا شقوة ولا تمثيل وفيه من المبررة
 انه في لزوم له ان لا يتفق في اجتهاد ١٥
 فان استقررت بوجوب الجزيات التي في الماشي
 والعقوبات في موبين مساواة الطرفين كما حصل
 عامة في كماله ثم حرام بالانكسار والتعريف
 في هذا قوله قوله في المبررة في التفسير
 بل لا يتصل الدين في القياس الا في شي
 ولا يملك اليقاني الماشي ١٦ مولانا عبد العلي رحمه الله
 بالضرورة ومساواة ان شئ من المفاهيم
 او سلب على ذلك ان الذي في التفسير
 بالاشي الاخر سوار من واحد او اثنين او في

وأورد تعريف للماهية بنفسها والجزأها يحصل المحاصل والحوار
 المراد به الاثم الرادي ١٧

خارجة فلا يتحصل بها الحقيقة والجواب ان التصورات المتعلقة
 من ماهية الشيء ١٨

بالجزء تفصيلاً اذا ثبتت وقيدت فهذا المجموع هو المحاصل
 من الاجزاء المذمومة المذبذبة

الى الصورة الوجدانية المتعلقة بجميع الاجزاء اجمالاً والمحدد فهناك
 في ان الاجزاء لا يشبه

تحصيل امر له يمكن حاصله فثمة الدليل ما يمكن التوصل
 في اصطلاحنا ١٩

التعريف الى مطلوب خبري كالعالم وقد بينه بالقطعي ويسمى الظني
 في اصطلاحنا ٢٠

امارة والانتاج مبني على التثليث اذ لا بد من واسطة فوجبت المقد
 في اصطلاحنا ٢١

ومن ههنا قال المنطقي قولان يكون عنه قول اخر وهو
 في اصطلاحنا ٢٢

يتناول الاستقراء والمثلي وقد يقال ليتقدم له ذناته قولاً
 في اصطلاحنا ٢٣

آخر فمحقق بالقياس له خمس صور قريبة الاولى ان يعلم حكم لكل
 قال ابن المنطق الاستقراء والتفصيل لا يلزم منه ٢٤

افراد شئ ثم يعلم ثبوتية للاخر كلاً او بعضاً فيلزم ثبوت
 في اصطلاحنا ٢٥

ذلك الحكم للاخر كذلك بالضرورة فلا بد من يعجاب
 في اصطلاحنا ٢٦

الصغرى وما في التحرير الاتي مساواة ط في الكبرى فليس شئ
 في اصطلاحنا ٢٧

منه والعروة الواجبة ان الشيء الاول ثابت لهذا الشيء الاخر اذ لو لم يثبت شئ لكل فرد من شئ سلب هذا الشيء من غير ان يكون
 اثبات اثم منه او مساواة على الاول لا يصح السلب على الثاني ولا يصح اليقين ٢٨ ان نظام الدين رحمه الله قوله في صورة مساواة ثبوت المبررة فان سلب احد التامتين
 مستلزم لسلب الاخر الا في ملازم الطرفين فان المساواة يجوز ان يكون من التماثل كافي انما هو المشقة والا فلا يقال ان سلب احد التامتين
 المقدمين مشتملة على سلب الاخر او بالساواة الملازمة ٢٩ ان نظام الدين رحمه الله قوله في مجموع اثار الاثر اذا كان منظر فيه قال الان الذي يتخذ ليس دليل الاعتدال مشتمل
 وان كان دليلاً عند المنطقين وقوله في المطلوب خبري انه اذن من الذي يحصل العلم المقصود ليس المطلوب خبري ٣٠

له قوله ليس لذاته بل بملاحظة ان حكمه يتساوى من واحد هذا مقدمه اجنبية وهذا انما هو عليه لو كان قيد بقيد لذاته والا لا ١٢ مولانا محمد علي ١٤ قوله وهو عليه ان
 القياس للركب من سائبة صغرى وموتية سائبة الموتى كبرى مع افتقارها بباب الصغرى ١٢ مولوى عبد العلى ١٤ قوله عن ملاحظة ثبوت بطلان اطلاق
 من معنى القضية ان ما صدق عليه العنوان كذا اوليس كذا ١٢ مولانا محمد علي ١٤ قوله فلان دراج للاصغر تحت الاوسط وليس الا بملاحظة مقدمه اجنبية ١٢ مولانا محمد علي
 ١٤ قوله بتبادلها هو الشكل الثاني وما صلبه ان شيئاً واحداً يسلب او يثبت من كل واحد من افراد شئ آخر او لا ثم يسبب او يثبت الكل لامر آخرى يكون مخالفاً للحكم
 السابق يلزم منه ان هذا الامر الآخر مسلوب مع كل افراد شئ الاول ان كل الحكم الاول كماله والافضل في فروع منه ان الشرط في كونه الكبرى والا فليكن جزئية فلا استلزام فان حاصله

لان ليس لذاته وادد اليه كل ما ليس بجزء والجواب
 ان السلب من حيث هو هو رفع محض عقده الوضعية في الكبرى لا
 يخرج من ملاحظة ثبوت فان لاحظته في الصغرى فلا سلب بل
 يعجاب سلبه الا فلا اندراج والثانية ان يعبر حكم لكل افراد شئ و
 مقابله للتحركه او بعضه فيعلم سلبه لك الشئ عن التحركه لك
 بتأمل دما في المختص ان لا يتبع الا بالاول فاذا علم ان اللزوم لا
 لمقدمه اجنبية يجوز ان يكون مع متعدد الدوران مع الاول بينه
 والثالثة ان يعلم ثبوت امرين الثالث واحد ما كفى فيعلم التقادها
 فيه اد يعلم ثبوت امر له مع عدم ثبوت الاخره كذلك فيعلم
 عدم التقادها فيه فلا يكون اللازم الاجزياً موجباً او سالباً
 والدرج ان ثبت لللازمة بين امرين فينتج فيه وضع للمقدم
 وضع التالي والافلا لزوم ولا عكس لجواز اعمية اللازم والرفع با
 وادد رفع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتقاله اللازم فاذا

ان شيئاً ثابت لاشان فلا مسلوب من بعض
 افراد الفرس او الحيوان لم يلزم منه ثبوت الفرس في الجملة
 او سلبه من الانسان ضرورة وقوله بتبادل اشان الى ان
 ما نتاج منه وسدقها لثمة مستلزماً للاخر غاية الامر لا
 يتعدج الى تامل وفيه اشارت على انه يدعي ما قد علمه
 الابدعي من كماله قال شيخ المقتول في حكمة الاشراق ١٢
 من نظام الدين ١٤ قوله الا بالاول لان الصور الهاتية
 تمتد اليه بالعكس في دائرة مع الاولى وجوداً وعدماً
 مولانا محمد علي ١٤ قوله يكون مع متعدد وما صلبه
 ان شئاً في القياس ان يستلزم القولان لا المقدمه
 اجنبية وهي التي لا تشارك مقدمتي القياس في
 الاطراف فلا استقامته ان كان الاقتران في بعض
 بلا مقدمه صلاً وكان في الاخر مقدمه في اجنبية كما
 في الفصل الثاني فان الاقتران فيه وان كان مقدمه
 لعكس اليه لكنها ليست اجنبية فيجوز ان يكون
 الاقتران مع التعدد ١٢ ملاحظاً نظام الدين ١٤ قوله
 والدوران مع الاول لا ينافيه جواب لسؤال مقدم
 قائل ان الاقتران في الاشكال الهاتية وان مع
 لظلال فهو المنع فاجاب عنه بان الدوران لا يمانى
 في اتجاها ضرورية ان الاقتران لما كان مع متعدد
 واحد لازم للاخر فال دوران في مضمون ١٢ ملاحظاً نظام الدين
 ١٤ قوله التقادها فيه اي في الثالث ضرورية ان
 اذا ثبتت لكل رجب وبعض ب فقد ثبت ب لبعض
 ج ١٢ ملاحظاً نظام الدين ١٤ قوله في اي في الثابت
 هذا هو الشكل الثالث الذي يكون الحد الاوسط مشتركاً
 في الصغرى والكبرى جميعاً فيحصل ان يعلم ثبوت
 امرين في الاصغر والاكبر ثالث هو الحد الاوسط فسلم
 التقاد الاصغر والاكبر في الحد الاوسط فيلزم ثبوت
 الاكبر لبعض افراد الاصغر بشرط ان يكون احد المقدمتين
 كلياً فان في صورة جزئيتها يكون ما ثبت له احداهما
 ما ثبت له الاخر فلا يلزم ثبوت احدهما الاخر ١٢ ملاحظاً
 محمد بن ١٤ قوله عدم التقادها فيه الخ في الامر الثالث فيلزم صدق سلب هذا الامر الاخر هو الاكبر من بعض افراد الامر الاول وهو الاصغر ١٢ قوله ولا عكس اي وينتج
 وضع التالي وضع المقدم ١٢ قوله لجواز اعمية اللازم فلا يلزم من تحققه تحقق اللزوم للاخص ١٢ قوله والرفع بالعكس اي ينتج رفع المقدم واللازم من تحققت اللزوم
 المرفوع من اللازم فلا لزوم ولا ينتج رفع المقدم رفع الثاني لجواز اعمية اللزوم فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع اللازم الاظم ١٢ مولانا محمد علي ١٤ قوله الرفع اي
 رفع المقدم باننا سلم ان رفع التالي مستلزم الرفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم ارتفاع المقدم ١٢ مولوى بين ١٤ قوله انتقاد اللازم اي
 يجوز ان يكون رفع التالي مستلزماً لرفع المقدم ١٢

قوله مع بقاء اللزوم وكيف لا والحال يجوز ان يستلزم محالاً ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله فلا يلزم انتفاء اللزوم فانت تعلم ان حاصل الاستنتاج من وضع الثاني ان الثاني
 مراد في الواقع والواقع ليس يستعمل قطعاً في الاستحالة انتفاء اللزوم يجوز ان يكون مستتباً من حيث انه لازم اي مع وصفت اللزوم فعلي هذا يرد على الاستنتاج من وضع المقدم
 اي كان المقدم يجوز ان يكون محالاً في الواقع مع وصفت اللزوم فافترق لارتفاع اللزوم فلا انتزاع منه في وضع الثاني فتدبر ۱۲ ملا نظام الدين **ع** قوله داخل
 في الجمع فخر من عدم بقاء اللزوم على تقدير تحقق الانتفاء الواقع في نفس الامر فرض منع اللزوم ۱۲ ملا نظام الدين **ع** قوله كيف وما صلح ان وطوى انتزاع الرفع انما هي
 في الملازمة وانت تنفيها فلا يضر ملا نظام الدين **ع** قوله قد برز فيه انه قد تقر في المنطق ان المعنى في كلمة الشريعة اللزوم على جميع التقادير الممكنة الاجتماع
 مع المقدم ويجوز ان يكون هذا التقدير مستعمل الاجتماع
 فلا يجمع المنع صدق الشريعة واليقين في
 زير للتأخيرين الشرط ان الجارية مع الاستثناء الكلية
 منتج الرفع الرفع وعلى هذا التقدير لا يتوجه الجواب كقول
 فالصواب في الجواب ان كلامنا فيما اذا كان الملازمة
 والاستثناء صادقين في جميع تقادير استحالة انتفاء اللزوم
 بجميع المنع صدق الاستثناء فلا يجمع هذا والله
 اعلم ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله فلزم الانتزاع
 بنفسها اما اذا كان المناقاة في الصدق فقط فينتج وضع
 كل مدفع الاخر والملازم صدقها ولا يمكن جواز انتفاء
 في الثاني ينتج رفع كل صدق الاخر والاكثر باسرها
 ومنع كل رفع الاخر لجواز اجتماعهما في الصدق على
 منتج وضع كل رفع الاخر ورفع كل وضع الاخر ۱۲ مولانا
 عبد العلي **ع** قوله لان الجزم انت تعلم ان
 هذا منقوض باحكام الحس فانها ضرورية عند عدم وطوبى
 مع وقوع الغلط فيها كما اني شرحت في الحاشية القول
 يمكن ان يقال انتم اذ علمتم ان مجرد النظر مستلزم لعدم
 بخلاف الحس اتفاقاً فان جزم العقل في الحسومات
 ليس مجرد الاحساس بالحواس بل لابد من ذلك
 من امور اخرى لوجوب الجزم وان كان لا يعلم
 ومتى حصلت لنا وكيف حصلت كما ذكرنا في
 جواب القاضين في الحيات فقط ۱۲ من شرح
 قوله بالعادة اي بحسب عادة الله تعالى ان يمشي
 فقيب النظر ۱۲ مولانا عبد العلي **ع** قوله
 انه بالتوليد آه وقياس الاشارة في ردنا
 بالتذكر اذ لا فرق بينهما فيما يعود الى استلزام
 من جهة المادة والصورة مدفوع بالفرق بين
 بعد حصول العلم والابتداء قبل كذا في قوله
 وفيه لرفع مدفوع بانى النهاية ان يذهب
 عن النظر والاعلم بالنظر فيه ثم تذكر
 بل يكون مقدراً مباشراً بالقدرة للذات
 بالمدركة ۲ من قوله في قوله

وقه جاز عدم بقاء اللزوم فلا يلزم انتفاء اللزوم **ع** قول اللزوم
 حقيقة امتناع الانفكاك في جميع الادق والتقادير فوق الانفكاك **ع**
 وقت عدم بقاء اللزوم وادخل في الجميع فهدى المنع يرجع الى منع اللزوم
 وقد فرض ههنا تدبير والخامسة ان يعلم المناقاة بينهما اما صدق فقط
 افكنا فقط اذ فيها يلزم النتائج مجسها فتفكر مسألة التمنية لفظاً
 افادة النظر للعلم مطلقاً قائمين بان لاعلم الا بالحس لان الجزم
 قد يكون جهلاً وهو مثل العلم فيما ذا يعلم ان الحاصل بعد علم ويجا
 بانه يتميز بالعوارض فان البداهة تحكم عند النظر للصحة انه علم لا
 جهل قول فيه ان بما ذا يعلم انه نظر صحيح فان الاحتفال قائم من المباد
 الى المقاطع مثلاً جملته والحس لا يفيد العلم جزئياً وهو لا يكون كاسباً
 بل الحق منع التماثل كما هو من ههنا فتدبر مسألة قل الاشعرا
 ان الاخادة بالعادة اذ لا مؤثر الا الله تم بلا وجوب منه ولا عليه
 والمعتزلة انه بالتوليد كحركة المقتدر بحركة اليد والحكمة انما
 في حصول العلم بعد النظر ۱۲

نتج الميم فتره من عبدة الاوثان يقولون بالتنازع وقال الرومي في شرح الطوايح انها فائقة منسوبة الى سموات من الهند **ع** مثلاً مثل ان كان
 الجبل في المقاطع ههنا من المبادى فلا يعلم صفة النظر ابدأ ۱۲ **ع** قوله والحس لا يفيد آه جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون مقاطع العلم علوية وطاقع
 الجبل طوما فقلية فاجلب بان العلوم الحسية علوم تجزئية لا تكون كاسبية فلا سب الا بوجه حقيقة ۱۲ من قوله للحس قول من التماثل اي ان لا علم ان الجبل مثل العلم
 فيرتب الامر بها من التماثل بها وان اشتركت في نفس اليوم لكنها اتاناً باعتبار اللزوم من قول من ۱۲ كشف

نه قوله اعدادا تاما فاذا نرا استعداد الذهن لقبول العلم بهذا الاعداد ۱۲ مولانا موهي عبيد العلي **ع** قوله من عام الفيض وهو المبدأ الفياض وهو الله تعالى على ما نقله الطوسي في شرح اشارات او العقل الفعال كما هو المشهور ۱۳ ملا نظام الدين مفي منه **ع** قوله وجوباً منه فان الوجود بلا وجوب باطل فعلى هذا النظر ملة معدة لمحصل العلم ۱۴ مولانا عبيد العلي **ع** قوله واجب عقيبه لانه عقيب النظر بان سببه عاودة تعام بايجاب وجود العلم واحاطة عامه بخالات الاشعري فانه لا يقول بالوجوب اصلا ولا داخل للنظر في هذا الايجاب بل هو النظر معلولان له سبحانه واجبان به بخلاف قول الفلاسفة ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله ليس لقدرة العبد تأثير فلا توليد منه وهو مذموب القامنى الى بكر الباقلانى واما المخرمين قال فى الحاصل والاصح الوجوب لا على سبيل التوليد فيكون عقيب النظر واجباً وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد منه لانه ليس لقدرة العبد تأثير اما الوجوب فبان كل من علم ان العالم يتغير وكل متغير ممكن فتحتمول من غير العلمين في الذهن يستحيل ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا المقتضى ضرورى واما بالاطال التوليد فلان العلم ممكن في نفسه فيكون مقدور الله تعالى فيتمتع وقوة لغير قدرته واختار المعصية هذا المذهب وقال بهذا المشبه بالحق ۱۴ ملا نظام الدين مفي عنه **ع** قوله مما لا يشترطه ليعنى حاصل نهايرجع الى اللزوم ولزوم بعض الاشياء لبعض مما لا يشترطه وهو فوجو الاشياء كلها وسببها من الله تعالى لا ينافى الوجوب ۱۲ موهي ميين **ع** قوله غير متولد وكذلك تجرد العقل الاول خلاصه تظهن الاندماج بدون العلم بالنتيجة غير معقول ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله ابواب الرغبة لان الايجاب استقلته اما متعلقة بالحق او الحكم نفسه او المحكوم فيه والمحكوم عليه ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله لا حكم الا من الله تعالى اجماع الامته لا كما فى كتب بعض المشايخ ان يذاغنا و عند المعتزلة الحكم العقل فان هذا مما لا يجترئ عليه احد على الاسلام بل انما يقولون ان العقل معرفت لبعض الاحكام الملائمة سواد ورد به الشرح ام لا وبذا يوارث عن الكبريتا نحن ايضا لا بد لحكم الله تعالى من صفة محسن او قبح في فعل لكن النزاع في انها عقليان او شرعيان ولما كان لهما معان النزاع في واحد او المصم ان يشير اليه ليعين فعل النزاع فقال لا نزاع آه ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله صفة الكمال والنقصان فانها عقليان بهذا المعنى عند الركائز كما يقال العلم حسن والجهل قبيح ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله ومنازعة وهما العقليان كما يقال موازنة السلطان النظام حسن مخالفة قبيحة ۱۲ مولانا عبيد العلي **ع** قوله وعندنا وعند المعتزلة الم والفرق بين مذهب الحنفية ومذهب المعتزلة ان حسن الفعل وتوجه لوجبه نفس الحكم عند المعتزلة واستحقاق الحكم فقط عند الحنفية وان الحكم في العبد ليس بموقوف على امر الله تعالى ونبيه عند الحنفية ۱۳ كذا كتب لهم **ع** قوله مفي اى لا يتوقف آه انما سمي بالعقل لانه قد يدرك بالعقل اولان ثبوت لما كان بلا حيل جامل كان من شأنه ان يدرك بالعقل وقيل انما سمي به لان الحسن والقبح كون الفعل بحيث يتحقق فاعلم المرح او الذم عند العقل وفيه ما فيه ۱۴ منزه **ع** قوله بل يصير موجبا الم نظير ذلك العلة بالمشروعية بحكم الاصل مالم يحكم به المجتهد لم يكن هناك حكم ولا مصلحة التقضية لان نظام في المالك في المدين مالم يحكم به الملك فليس ثم حكم فتدبر ۱۲ منزه **ع** قوله لا يرجح المرئوح واذا لا تفعل حسنة في نفسها اتحق العبد لان ينزل عليه حكم التكليف فانه تعالى حكيم لا يعلق بجنايه تعالى ان يحكم بخلافه وان تيركهم سدى ۱۲ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى .

بطريق الاعداد فانه يعيد الذهن اعدادا تاما والنتيجة لفيض عليه **ع** من عام الفيض وجوباً منه واختار الامام الرازي انه واجب عقيبه **ع** وان لم يكن واجبا منه تعالى ابتداء غير متولد لانه ليس لقدرة العبد تأثير وهذا المشبه فان لزوم بعض الاشياء لبعض مما لا يشترطه الاتزان وجود العرض بدون الجوهر والكلية بدون الاعطية غير هذا ما يمد عدم انكار اللزوم ۱۲ هذا المقالة الثانية في الاحكام وفيها ابواب الاقل في الحكم لاحكم الامن الله تعالى لا نزاع في ان الفعل حسن وقبيح عقلاً بمعن صفة والنقصان اذ معنى ملائمة الغرض لادنيا ومنازعة بل بمعنى استحقاق هذا تعالى وتوانه مقابل ما فقد الاشاعة شرعى اى يجعله فقط فما امر به فهو حسن ما نهى عنه فهو قبيح ولو انعكس الامر لانفس الامر وعندنا وعند المعتزلة عقلى اى يتوقف الشرع على لكن عندنا لا يستلزم حكماً في العبد بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الحكيم الذي لا يدع المرئوح فما لم يحكم ليس هناك حكم ومن ههنا اشتراطنا بلوغ الدعوة

للاعتاب تبرك الاحكام في دمن الفقرة ۱۳

قوله في التكليف أه قال كافر الذي لم يبلغه الدعوة مكلف بالإيمان **قوله** ولولا أخذ بكفره في الآخرة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لو حبت الأحكام أي على حسب ما فصل الآن في الشريعة و العلم ان المراد بالحكم في هذا النزاع اشتغال ذمة العبد بالفعل وهو اعتبار الشارع ان في ذمه الفعل او الكف تبرأ وهذا لا يستلزم خطاباً ولا كلاماً ولو حبت الحسن والتجيز هذا الاعتبار من الشارع لان الحسن والتجيز ليسا الا الصلوح والاستعداد لوصول الثواب والعقاب واما ان تعلق بحب هذا الصلوح والاستعداد اعتبار الشارع باشتغال الذمة بالفعل او الكف فلا تاذن لصلح هذا المعنى للنزاع بعد الاتفاق على الحسن والتجيز العقليين ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كيف حكم بالثواب اسبلا فما زعموا من دعوى الضرورة ليس في موضعها فان الدليل دل على خلافه ولذلك ترى ابن سينا الذي هو متيقن توارين العقليات يقول

في التكليف بخلاف المعتزلة والامامية والكرامية والبراهمية

فانه عندهم يوجب الحكم ولو لا الشارع وكانت الافعال كوجبت

الاحكام قالوا منه ما هو ضروري كحسن الصدق والتفاني والكذب

قيل امر الآخرة سمعي لا يستقبل العقل بادراكه فكيف يحكم بالثواب

اجلا اقول العدل واجب عندكم في الجازاة وذلك كما في الحكم

العقل وان كان خصوصية المعاد الجسماني سمعياً على انه بمعنى لو تحقق

لتحقق كات فتدبر ومنه ما هو نظري كحسن الصدق والمضرو وقبح الكذب

النافع ومنه ما لا يدرك الا بالشرع كحسن صوم الخرمضان وقبح

صوم اقل شتوال فانه لا سبيل للعقل اليه لكن الشرع كشف عن

حسن وقبح ذائتين ثم اختلفوا فقال القدماء لذات الفعل و

المتأخرون بل لصفة حقيقية توجب فيها وقوم لصفة حقيقية في

القول فقط والحسن عدم القبح وقال الجبائية ليست

صفة حقيقية بل اعتبارات والحق عندنا الاطلاق الاحمر

في الشفاة فبالجزم ان تحقق بهما ان المعاد منه ما هو مقبول من الشريعة ولا سبيل الى اثباته الا من طريقها وتصدق تغير النبوة واذا كان المعاد سمعياً فالأمر المتعلق به كذلك ١٢ مولوى نظام الدين **قوله** فوجب الجازاة فلا بد من جار الجزاء سوى هذه الدار الدنيا ١٢ **قوله** خصوصية المعاد الجسماني سمعياً فان اريد بامر الآخرة مطلق وارجو ان سمى الدنيا فكونه سمعياً ممنوع كما ظهر ولذا قالت الفلاس ان باليق مع الكلام المشرعي ما هو المشهور ان اريد خصوص المعاد الجسماني فليس له سمعياً لكنه لا يقدر لكفاية مطلق وارجو ان ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قد برهان الجواب هو الاول وهذا تجر من غير معنى العقاب واما سقطت حديث وجوب العدل واكتفى بمنع كون عدل وارجو ان سمعياً يكون جواباً ومنه ولو ارد على معنى الحقيقة العقائدية وجوب الايمان بالفعل قيل ورد الشرع لان اوله قد عد ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لكن الشرع كشدت أه لا يخفى انه تعصب بل العقل حكم بعوم الفرق اما يجعل الشرع دعاية ما يقبل ان الواجب عقاباً لغير النفس انما هو الصوم مطلقاً وتلازم شهر رمضان افضل من نزل القرآن فيه وفيه ذلك فيلزم بالعدول كون اول سوال منتهى الصوم ونهاية الشيء يكون خاتماً منه في الحكم فمثل هذا ١٢ منه **قوله** في ذلك لا دلالة لم يكن جعل الشارع الواجب حكمه بالعدول الذي ما يصلح له علم ان في صوم آخر رمضان صلوات الله عليه وفي صوم آخر رمضان صلوات الله عليه وفي صوم اول سوال صلوات الله عليه ١٢ مولانا مولوي **قوله** ان الحسن والتجيز العقلية المعنى لا يتفق على ان الحسن والتجيز عقليان ذائبان اختلفوا في ذلك الاول منهما ان الحسن والتجيز لذات الفعل لا لصفته وقال المتأخرون انهما ليسا لذات الفعل بل

لصفة حقيقية كما فصله المصنف رحمه الله تعالى ١٣ **قوله** وقال المتأخرون منهم ليس المراد بالثواب ذلك الفعل **قوله** فوجب الجازاة لا يفي بهذا القول **قوله** بل اعتبارات وقال العلامة قلب الدين الشيرازي في شرح المنقري لم يظفر بسبب صالح لتفصيل القبح بصفة حقيقية وان عدم القبح وكذا يبين على ما ذهب اليه من تساوي الصفات وتمازجها بالصفات فتوجب فعل لذاته يقع التوبة لتساوي الافعال في ذات ١٢ لان احكام الدين **قوله** الا ان كونها لذات الفعل لوليفة الوجود واعتبارات كما يشكك لك ١٢

قوله فيمنع الاشارة على ذلك التقدير لانه تقدير مستحيل واستحيل بازان تحقيق على تقديره المحال وما صله ان اريد الاستواء في نفس الامر فلا تسلمه وان اريد
 يوم العرض فلا يمنع ١٢ لان نظام الدين **قوله** على ذلك التقدير لانه على تقدير وقوع المساواة يجوز استكمال المحال والحال معلوم ان عدم الاشارة ليس بحال بالنظر
 على الاستواء تقدير ١٢ منه **قوله** والجواب بان لا يمكن ان يخلف بهما بل الكذب باق على قبحه والوجوب باق لا يقتضيه من اعظم منه قبحا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 الكذب عار له حسنا الخ بل الاضطرار مستطرد لزمه والردول لسه الامون موجب لمدحه والى هذا اشار النبي صلى الله عليه وآله بقوله من بئس بليتين فليختر
 اليه ١٢ **قوله** فيدخل في حد الحسن والحسن لا
 يكون عند الحكم الذاتي لهذا الحسن ذاتي فلا يجمع مع
 القبح ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اقول في وقته
 ليس بهنا من الكذب بالذات بل بواسطة حسن
 انقاذي اى بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله يجمع المذورات على جعل المنوعات الشرعية
 مباحا فانه اذا ليس الحجة الشديدة بالمخطوكة بحيث
 لا ينفي مخلص منه فينبذ لغير مباح بل واجبا بالغير
 فاجتبه بالغير لا ينافي في تقديره بالذات ١٢ مولانا
 مبین **قوله** وبه اى بما ذكرنا من ان كل واحد
 من الحسن والقبح كما يكون بالذات يكون بالغير ١٢
 مولانا مبین **قوله** يمكن لهم التخصص من المنع
 فانه لما جاز ان يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير
 والقبح بالغير حسنا بالذات الحسن انقلاب الوجوب
 الى الحرمة والحرمة لسه الوجوب وعلى هذا تفكر
 الاغت كان قبيحا بالذات سارحنا بحسن البقار
 النفس فكان مباحا والآن لما زال استلزام ذلك
 الحسن بقى على قبحه فعادتنا ١٢ عبد العلي **قوله**
 على ان لا يتم على الجبائية وعليها ايراد على الدليل
 بالعلاوة وما صله ان انما على المعنى ان القبح
 بان الحسن والقبح ثابتان لذات الفعل بما هو
 فانه يرد عليهم ان التحلف ينافيه مع انه مستحق وانما
 الجبائية العامة بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات
 الفعل بل بسبب اعتبارية فلهذا ولا يرد علينا
 لم نقل الا بالاطلاق الا انه ١٢ لان نظام الدين **قوله**
قوله وبالعكس ان كذبه يستلزم عدم الكذب في اى
 فعدته ملزوم الكذب القبح بالذات وكذبه يلزم
 عدم الحان بالذات ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 والملزوم ملزم الا لزم فيكون صدق قبحه مع كون
 حسنا مع كونه قبيحا فيقتضيه ملزم بان لا يتم
 يكون صدق حسنا قبيحا وتبين ان قبحه بالذات
 فبان المفضلان لهم ان يقولوا يجوز ان يدخل
 كقولنا ان يكون حسنا بالذات مثلا البر والقبح
 حيث هي كيفية ولا بالقياس لسه اعله موجبة له وانما هو شر بالقياس لسه الثمار لانه انما هو شر بالقياس لسه الثمار لانه انما هو شر بالقياس لسه الثمار
 شتى اولاد بالذات بل انما يتعلق اولاد بالذات بايجاب هذه ويلزم عدم جرم المضادة ثانيا وبالعرض والوجودية كقوله **قوله** داخل في انما هو شر
 فان التقدير الاكبر انما يتعلق اولاد بالذات بالغير كذا قد كان متوقفا على وجود الشر اقليل وليس من شأن الحكم ان يترك الحجة اللبية لاجل الشر القليل فانه
 قد اشرنا وهاهنا ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

لذا استوى الصدق والكذب في المقصود اكثر العقل الصدق وفيه
قوله ان حسن ذاتي لما اثر ١٢

انه لا استوى في نفس الامر لان لكل منها الوازم وعواضل فهو تقدير

مستحيل فيمنع الاشارة على ذلك التقدير وقالوا اولاد لو كان ذاتيا
الرد على قوله الاشارة ١٢

لم يتخلف وقد تخلف فان الكذب مثلا يجبل عصمة بنى وانقاذ
لان ما بالذات لا يدخل ١٢

بدي عن سفاك والجواب ان هناك ارتكاب اقل القبيحين لان

الكذب جارحنا قبل يرد عليه ان هذا الكذب واجب فيدخل
لعمري من زمان على شرح التقر ١٢

في الحسن اقول الحسن لغيره لا ينافي القبح لذاته وهذا معنى قولهم

المذورات تنبئ للمذووظات غاية الامر انه يلزم القول بان منها

كما انه بالذات كذلك بالغير ولعلم يلزمونه به امكن لهم التخصص

عن التسوية على انه لا يتم على الجبائية وعليها وتايبا لو كان ذاتيا
لانه البيان ١٢

التقيضان في مثل لا كذب بن حذافان صدقه ليستلزم الكذب وبالعكس
والتسوية ١٢

وللملزوم حكم اللازم وربما يمنح ذلك الاتري ان للفضي الى الشر
ان كذا حكم الملزوم حكم اللازم بغيره بالذات ١٢

لا يكون شررا بالذات قال الشيخ في الاشارات الشر دخل في القدر

البر ١٢ **قوله** فيدخل في حد الحسن والحسن لا
 يكون عند الحكم الذاتي لهذا الحسن ذاتي فلا يجمع مع
 القبح ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اقول في وقته
 ليس بهنا من الكذب بالذات بل بواسطة حسن
 انقاذي اى بالعرض ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله يجمع المذورات على جعل المنوعات الشرعية
 مباحا فانه اذا ليس الحجة الشديدة بالمخطوكة بحيث
 لا ينفي مخلص منه فينبذ لغير مباح بل واجبا بالغير
 فاجتبه بالغير لا ينافي في تقديره بالذات ١٢ مولانا
 مبین **قوله** وبه اى بما ذكرنا من ان كل واحد
 من الحسن والقبح كما يكون بالذات يكون بالغير ١٢
 مولانا مبین **قوله** يمكن لهم التخصص من المنع
 فانه لما جاز ان يكون الحسن بالذات قبيحا بالغير
 والقبح بالغير حسنا بالذات الحسن انقلاب الوجوب
 الى الحرمة والحرمة لسه الوجوب وعلى هذا تفكر
 الاغت كان قبيحا بالذات سارحنا بحسن البقار
 النفس فكان مباحا والآن لما زال استلزام ذلك
 الحسن بقى على قبحه فعادتنا ١٢ عبد العلي **قوله**
 على ان لا يتم على الجبائية وعليها ايراد على الدليل
 بالعلاوة وما صله ان انما على المعنى ان القبح
 بان الحسن والقبح ثابتان لذات الفعل بما هو
 فانه يرد عليهم ان التحلف ينافيه مع انه مستحق وانما
 الجبائية العامة بان حسن الفعل وقبحه ليس بالذات
 الفعل بل بسبب اعتبارية فلهذا ولا يرد علينا
 لم نقل الا بالاطلاق الا انه ١٢ لان نظام الدين **قوله**
قوله وبالعكس ان كذبه يستلزم عدم الكذب في اى
 فعدته ملزوم الكذب القبح بالذات وكذبه يلزم
 عدم الحان بالذات ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
 والملزوم ملزم الا لزم فيكون صدق قبحه مع كون
 حسنا مع كونه قبيحا فيقتضيه ملزم بان لا يتم
 يكون صدق حسنا قبيحا وتبين ان قبحه بالذات
 فبان المفضلان لهم ان يقولوا يجوز ان يدخل

كقولنا ان يكون حسنا بالذات مثلا البر والقبح
 حيث هي كيفية ولا بالقياس لسه اعله موجبة له وانما هو شر بالقياس لسه الثمار لانه انما هو شر بالقياس لسه الثمار
 شتى اولاد بالذات بل انما يتعلق اولاد بالذات بايجاب هذه ويلزم عدم جرم المضادة ثانيا وبالعرض والوجودية كقوله **قوله** داخل في انما هو شر
 فان التقدير الاكبر انما يتعلق اولاد بالذات بالغير كذا قد كان متوقفا على وجود الشر اقليل وليس من شأن الحكم ان يترك الحجة اللبية لاجل الشر القليل فانه
 قد اشرنا وهاهنا ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله تعالى

قوله الى الالتزام المذكور من ان كما يكونان بالذات يكونان بالغير فان حسن الملزوم وان لم يكن مستلزماً لحكم اللام بالذات لكنه مستلزم له بالعرض القوية
وكذا قوله يستلزم قبحه بالعرض ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وهذا التقدير احسن واخصر مما في المختصر قال في المختصر واستعمل فعل العبد غير مختار فلا يكون
حسناً ولا قبيحاً لذاته اجمالاً لانه اذا كان واجباً فواضح وان كان جائزاً فان اقتصر الى مرتبة عاداً تنقسم والا فهو اتفاقاً وتقرير ذلك في شرح العبد
واللغني عليك ان جنى على نفع الاولوية وربما يمنع كونه اتفاقاً لوجود السبب وفيه ما فيه ۱۲ منتهج **قوله** والجواب انه قد يدفع بان قد يقرر ان الولاية
ليست اعتبارية محضة فلها مؤثر وليس امادة اخرى
مترودة قدلك المؤثر موجب فوجب الفعل اتفاقاً
اقول القامه على الاشتاقه ثم فانهم الكفو لوجود
قدرة متوجهة ومن ههنا قالوا ان وجود الاختيار
العصوي كان في التكليف وان العبد
مجبور في صورة مختار فانهم ۱۲ منتهج **قوله**
على ان منقوض بفعل البار تعالى وان فعله
ان تنجح فقد وجب والا استعمال مدونه ۱۲
مولانا عبد العلي **قوله** وهذا سفسطة فان
كل ما قبل اعلم من وجهه ان له نحو من القدرة
والذي تجبهم على هذه السفسطة روية نصوص خلق
الاعمال ولم يعمروا فيها ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله في افعاله كلها سياتيا وحسناً تمام العبد
خالق لا افعاله ويرده نصوص طائفة محكمة غير قابلة
للتاويل ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وهم مجوس
الجملة المعتزلة مجوس الامة المحدثه فانهم المبتوا
خالفين الله تعالى والعبد كما اثبت المجوس
خالقين احدهما للخير وهو المسمى بزوان والثاني
للشر وهو المسمى باهرمن وفي الحديث القدسية
مجوس هذه الامة يواه الدار تظني والخذلة لا روى
العبد قادراً مستقلاً فصاروا قدريه واكتشف ۱۲
قوله وجود قدرة متوجهة من ههنا قيل في
رسم الكسب ظهور اثر القدرة القدسية في محل
القدرة المواتية ۱۲ منتهج **قوله** بلائحية
اصلاً في شئ فندم اذا اراد الله تعالى ان
يخلق في العبد فلا يخلق اولاً صفة تجرم اول
الامراتها قدرة على شئ ثم توجه الله تعالى
الى الفعل ثم لوجد الفعل قلبية الفعل الية نسبة
والمكتابة الى القلم ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**
كفو للخير التي فانهم لما قالوا بالقدرة المتوجهة فلم
يكن في العبد قدرة حقيقية فامى فرق بينه و
بين غيره وهو الجبر فانهم ان كانوا مختارين
عن القول بالجبر لفظاً لكنهم قالوا ان به معنى ۱۲
قوله وهذا الحقبة الكسب انه والمنقرة
بين الخلق والكسب على ما قال صدر الشريعة بان الاول امر اضائي يجب ان يقع به المقدور لاني محل القدرة ولا يصح انفراد القادر بما يجب وذلك
المقدور والثاني امر اضائي يقع به المقدور في محله ولا يصح انفراد القادر بالاياد لا يعود الى محصل يتفجع به في هذا المقام كما لا يخفى على دقيق القائل ۱۲
منه رحمه الله تعالى

بالعرض قول هذا يرشدك الى الالتزام المذكور سابقاً فافهم
لغنى الجواب ۱۲
مثبت
وثالثان فعل العبد اضطراري فان الممكن ما لم يترجح له وجود
لغنى قالوا في الاستدلال ۱۲
وترجيح المرجوح حال فما لم يجب له وجود فلا يكون حسناً ولا
قبيحاً عقلاً اجمالاً وهذا الحسن والخصر مما في المختصر والجواب
لان الاضطراري لا يوصف بهما ۱۲
ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الاضطرار ضرورة الفرق
بين حركتي الاختيار والرعشة على انه منقوض بفعل البار
لغنى
لغنى فائدة عند الجهية الذين هم الجبرية حقاً لاقدرة
للعبد اصلاً بل هو كالجباد وهذا اسفسطة وعند المعتزلة
لا على السبب ولا على الايدي ۱۲ في تحقق صدور الافعال الاختيارية للعبد ۱۲
له قدرة مؤثرة في افعاله وهم مجوس هذه الامة وما فهموا
ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجود وعند اهل الحق
له قدرة كاسبية لكن عند الاشعرية ليس معنى ذلك الوجود قد
من الشافية ۱۲
هو جهة الفعل بلا مدخلية اصلاً قالوا ذلك كافي التكليف
لغنى الاشارة ۱۲
والحق انه كفو للجبر والله عند الحقيقة الكسب صرف القدرة
منتهج

منتهج

قوله عند ذلك اي صرف القدرة اليه العزم المصمم بالعادة يعني بجزء العادة بان يخلق الله تعالى الفعل بعد العزم مادة لان الصفت المذكور والعزم المسطور
 يجعلان في الفعل ١٢ ملا نظام الدين **قوله** نقبل ذلك بحجاب للاعتراض بان الكلام منقول الى ذلك العزم والقصد فان فاعله ما فان كان هو فهم الى الانزال
 وان كان هو الله تعالى فهم الى الاشتراطية فان الفعل من الله تعالى وباقى اشارة الى ان الله تعالى ليس نسبة الفعل الى العبد الا نسبة
 الملوك والنقوش الى المنقوش فهم ايضا الكفار الجبته ١٢ ملا نظام الدين **قوله** من الاحوال قال المال جمع من العلماء فمنهم القاضي ابو بكر وامام الحرمين ١٢ منه **قوله**
قوله بل ايهون فانه لا اجل ان يتم صلوح المادة بقبول الفعل فهو من جملة متمات استعداد الممكن الذي هو نحو من الامكان على حقيق فلا باس ان يحدث قدرة العبد في
 القصد المصمم وليس المقصود شهادة الابان الخالق
 له تعالى فقط اى افاضة الوجود فانه يصير المقصد
 بذاته مستقلا بخلاف الاعتباريات الاخرى ان
 العقلاء العقول على ان الامكان غير معلل مولانا **قوله**
قوله ونقبل ذلك القصد ليس بحال لا يستحق
 بذاته فان الواسطة بين وجوده وبين وجوده
 ١٢ ملا نظام الدين **قوله** فائدة خلق القدرة
 لان اتم الفوائد ان يكون الافعال مخلوقة وان
 ليست كذلك فلا بد ان يكون القصد مخلوقا والافعال
 فرق بين القاد وغيره ١٢ منه **قوله** وتجب
 حسن التكليف فان التكليف لا لا يطاق غير جائز
 وان التكليف لا بد له من الاختيار وهو لا يتصور الا
 بان يكون لقدرة العبد دخل في صدور الافعال
 ملا نظام الدين **قوله** وفيه ما فيه اشارة الى
 تزييف هذا المذهب فان اتجاه من التكليف
 وتحقق فائدة التكليف يقتضي ان يكون للعباد صنع
 واما ان ذلك الصنع هو العزم فغير لازم وتخصيص
 من العمومات لا يدل عليه وقد تقر بان العزم هو
 فان تحقق بالذات او بالنتج لا بد له من موجب
 يلزم الترتيب بالمرجع والواجب بالنظر الى
 العقل والموجب سوا من عدم اتجاه التكليف
 محمد **قوله** وتشرح ذلك انما حاصل ما ذكره
 المصنف في الرسالة المسماة بالقطرة الذهبية
 الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد بعدد الامور
 مباد جزئية جزئية كالتيقن الخ من الشوق الخ
 والارادة الخ من مباد طرية ليرة فالارادة الخ
 والاولى مدرجة بالوجه لانها معان جزئية والاولى
 مدرجة بالعقل لكونها طرية والعبد بالنظر الى
 الجزئية الواسطة فمما رواه النظر الى العلوم الخ
 ولما كان الشرائع امور جزئية مع التكليف بها
 الى المبدأ في القرية الجزئية فمما رواه المصنف **قوله**

المخلوقة الى القصد المصمم الى الفعل فلها تاثير في القصد **قوله**
 في القدرة العبد ١٢

ويخلق الله سبحانه الفعل المقصود عند ذلك بالعادة نقبل ذلك القصد

من الاحوال غير موجود ولا معدوم فليس يخلق ليس احداث كالمخلق بل
 هي الامور الاعتبارية لشيء وجودها بانها شيئا ١٢

اهون قيل بل موجود فيجب تخصيص القصد لمصمم من عموم الخلق با
 في الخارج فالافعال كلها من الله تعالى والقصد المعنى اليه بالعادة من العبد ١٢

لان ادنى ما يتحقق به فائدة خلق القدرة وينتج به حسن التكليف وهذا

كانه واسطة بين الجبر والقول وفيه ما فيه عند اختيار حسب الاحكام
 والحق هو التوسط بينها ١٢

الجزئية الجمالية يجب بحسب العلوم الكلية العقلية وشره ذلك في
 من العبد

الفطرة الالهية وانما الاجد من تفاريق العصادر ابعالو كان كذلك
 رسالة من المصنف ذكر فيها امورا معتقدة ومنها مسألة الاختيار ١٢ منه **قوله**
 اى لو كان كل من ليس
 والحق عطفه ١٢

لم يكن الباري تعالى مختارا في الحكم لان الحكم على خلاف المقول

فيها الجواب ان موافقة حكم الحكمة لا يوجب الاضطرار
 من العبد

وخامسا لو كان كذلك لجاز العقاب قبل البعث وهو منقبت
 لسقطين ١٢

بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فان مصاه

ليس من شاننا ولا يجوز منا ذلك اقول الجواز نظرا

قوله في قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا فان مصاه ليس من شاننا ولا يجوز منا ذلك اقول الجواز نظرا

قوله والجواب ما صدر عن الاستلزام فان الثابت للمبارى تعالى من الاختيار ايقان الاضطرار ذلك ان لقول ليس الزارع في اختياره من العبد فان
 يقول به الحكماء ايضا بل في صفة الفعل والترك واذا فان الترك مستلزما لمذوره وامر يقين له يمين صحتها البتة ١٢ منه **قوله** قبل البعث
 الثواب يقع استحقاق العقاب فلواتي احد بالفعل التبع او ترك من قبل البعث وما قبله فان من الايجوز ١٢ مولانا عبد السلام **قوله** فان مصناه آه بيان للتكليف فانه
 ان يقول ان العزم من الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية وما صدر من العبد من العزم من الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية
 قبل في جواب الواجب باليتوجب تاركه العقاب من الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية
 يقتضي الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية فمع العزم من الجواز الذي هو الالهية

قوله ونحن لا نقول برنان التذويب من خواص ارتكاب الحول والماعراض من الواجب بها سلكان وهو قبل البعثة لا بثبوت له بل انما الاحكام بعد ١٢ لان نظام الدين
قوله على معتزلة القائلين بثبوت الاحكام قبل البعثة والاحسن ما في المشهور انه دليل الزام على علم معتزلة على ثبوت الحكم وحاصله ان العرفه واقع
 عندم والحمد لله منقطع فلو جاز الحكم قبل البعثة لوقع القبة لا تقام العرفه واصلح ايضا ان يتبدل بر على نفى الحسن العقلي فانهم ١٢ لان نظام الدين **قوله** انما
 الدنيا كمنعني وما كنا معذرين آه ما كنا معذرين في الدنيا حتى نبعث رسولا ١٢ لان نظام الدين **قوله** يدلالة السياق وهو قوله عز من قائل اذا ارسلنا
 قرية امرنا مترجما ففقرنا فيها فتح عليها القول فدمرنا ثم اميرنا ١٢ بعد على **قوله** فانه رسول باطن في تبيينه القلب فالعنى اذن فالله اعلم وليس شائتا التذويب

الى العقل لا ينافي عدم الجواز نظرا الى الحكمة كيف وجه قد كان لهم

العدا ينقصان العقل خفاء المسلك ولهذا قال الله تعالى **قوله**
 بحسن الاصل ١٢
 الدليل من حسن الاعمال ١٢

يكون للناس على ادله حجة بعد الرسل وايضا الملازمة ممنوعة

فانه في الحكم ونحن لا نقول به انما يتهض على المعتزلة فخصصوا
 الدليل المذكور ١٢

لعدا ابالدينا بدلالة السياق واقلوا بالعقل فانه رسول باطن

الى غير ذلك قالوا اذلا لو كان الحكم شرعا لزم انما الرسل عند
 اي المعتزلة ١٢

امرهم بالنظر في المعجزات فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم انظر

قالوا لا يلزم علينا الان وجوب النظر عندنا من القضايا القطرية
 في جواب المعارضة ١٢

القياس وفي ما فيه والجواب اننا لانسلم ان الوجوب يتوقف
 فانما هم رجب النظر من المعارضة فلا نفهم ١٢

على للنظر فانه بالشرع نظر او لم ينظر وليس لك من تكليف

القائل فانه يفهم الخطاب اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم وجوب
 الحجة من بغير عطف الجواب
 الكلف من قوله الرسل انظر ١٢

الامتثال اذله ان يمتنع عما لم يعلم بوجوبه ولا اعلم الوجوب
 الكلف ١٢

ما لم امتثل لكان يحمل من المساء فيلزم الاجام والحق

من غير اعطال العقل الذي به تبيينه الانسان ١٢ مولانا
 عبد العلي **قوله** الصغير ذلك من تاويلاتهم
 ان خصوص الرسول ليس براد بل المراد المنبئ من قبيل
 الطلاق الجزئي على النظر ومنها ان المعنى وما كنا معذرين
 تبرك الشرائع التي لا يسيل اليها الا المتوقف ولا يتحقق
 ان هذه الكلف منهم على اولهم العقلية لو تمت
 لصحت ١٢ منه **قوله** بالنظر في المعجزات
 يعني اذا ادعى النبي نبوته فيكبر عليه فيقول لي بينة
 ونجزة فاستمع وانظر فانما حجة موصلة الى المطلوب
 ١٢ لان نظام الدين **قوله** ما لم يجب النظر على لان
 لانسان ان كيف عمالين واجبا عليه ولا يجب على ما لم
 يصدر على لسان النبي ولا نبوة الاميرة ولا يعلم العجزة
 الا بالنظر في لا يجب النظر ما لم يفرغ الرسل
 لسا كما تقدم بوجه لانه يفتقر الغرض من
 الرسالة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** من القضايا
 النظرية التي لا يمتنع من القضايا النظرية التي قيامها
 معها مثل الاربعة زوج فوجوب النظر لعلم بالعقل
 بدون الاستعانة بالشرع ١٢ **قوله** وفيه ما
 فيه اشارة الى ان وجوب النظر موقوف على افادة
 العلم مطلقا في الالهيات خاصة وعلى ان معرفة
 الله تعالى واجبة وان المعرفة لا يتم الا بالنظر
 وان ما لم يتم واجب الاله فهو واجب والكل لا يثبت
 الا بالنظر الذي هو الموقوف على النظر نظري قائل
 ١٢ منه **قوله** والجواب والحاصل دفع
 الدوران المترافض انما يخل بالاثبات لا بالثبوت
 ويحقق الفائدة للبعثة قد بر ١٢ منه **قوله**
 نظر ولم ينظر لان تحقق الوجوب في نفس الامر لا
 يتوقف على علم المكلف بالوجوب وان توقف
 الدور لان العلم بالوجوب في نفس الامر ضرورة مطابقة
 اليه ١٢ **قوله** اقول لو قال لا امتثل ما لم اعلم ان
 قيل ان احتمال الوجوب كان لوجوب النظر فالا
 احتمال الضرر في المال والثبوت في الحال قلنا لو سلم ذلك فهو من قضية العقل
 حلفك ليعتد به في الكار ذلك مكابرة ومناو اقلنا ذلك احسن ما يقال في هذا المقام لكنه يعود الى الجواب الحق قد بر ١٢ منه **قوله** فيلزم الاجام والجواب عنه ان الرسول
 ان يقول الحق والصدق في الاشياء ثابتة واما علم المضرة في بعض الاشياء فاصح الى اذ ليس من شأن العاقل ان لا يعنى الى تامج مدع للمضرات الشديدة بل شأنه ان يعنى
 حقيقة الحال فان صدق فيطيع وان ظهر الكذب فلا يطيع هذا كما هو جواب على تقدير عقلية الحسن واليقع كذلك تياتي على تقدير كونها شرعية فان للرسول ان يقول
 القول قولي وانى اثبت في بعض الاشياء من الاغلاص لك عنه وليس من شأن العاقل ان لا يعنى عن صدقه كما قرر ١٢ مولانا عبد العلي -

قوله ادعاء كبرياء الاشاعة والخفية ومعنى الوجوب عادة ان السنة الالهية قد تجر في العادة بان يوحى من الله تعالى ولكن اطلاق الوجوب يابي عنه قولهم ان الله تعالى لا يجب عليه شيء ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لا نسلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعا عقليا لانها من الملكات وقدرة شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم انتفاء الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل معين انتفاء العلم بالدلول ولا يخفى منعها ۱۲ منه ر ۱۲ قوله والجواب انه اي الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اے في عقليه فالملزمة القاطنة بان لولا لجاز الكذب هم ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في نزاع في الخ اے لا نزاع في القبح بمعنى صفة العقاب اي في عقليه بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب ۱۲ قوله اے القبح العقلي المتنازع فيه لا يلحق تغييره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب ولا عقاب للباري تع لم يل ما به يستحق ان يلزم لكن هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية انتصافه في جاز عقلا الكذب وقيل الفساد ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله من الاستحالات العقلية اے يستحيل ان تصنف به الواجب بالذات فالقول بان بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصنف بالكلية والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا يعقبيه القواعد المحقة ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله ائلبية الحكماء اي اثبت كونه نقصا مستحيلا فعمارة نعم بها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون بانواهم اے مني من الانبياء قلا لزوم من النفس والقلوب ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله يستحيل عليه سنان النقضية يمنع عندهم على الله تعالى ولا يمتنع في ان تعذيب الطائع واظهار المعجزة على يد الكاذب سواسيان في النقضية فيمتنع وبوجهات المذنب ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في ذلك واستعمل اشارة اے ان ما تم نحو ان شيعتنا وان لم يذکره بيلا سواه شاعرية ان في ذلك من فحاشا عند ۱۲ منه ر ۱۲ قوله في ذلك اے الاخرة فاذ اے كمي فتدل من ادراك ان نعماء جوب انما هو المعلوم ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله اتول قيل المراد انتفاء العلم بالذم في الاستحالات العقلية قوله في ذلك ۱۲ منه ر ۱۲ قوله ما دون ذلك ان من انتصاف العقاب وثبوت الحد مثلا ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله مثل يفتي ان في قوله هو الاصل السند الشافعي يروي في جوابه في ذلك عليه في الاخرة على الترتيب الشواب على الاخرة فاما في القول بان للعقل مجالان درك العقاب فبعد تسليم ذلك لا يميز ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان من الزامه فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ۱۲ مولوي نظام الدين ر ۱۲

ان ادعاء المعجزات واجبة على الله تعالى لطفا لعبادة عقلا ادعاء له وهو وهم توريع ولو كره الكافرون وثانيا انه لولا لم يمتنع الكذب منه تعالى فلا يمتنع اظهار المعجزات على يد الكاذب فيسدد باب النبوة والجواب انه نقص وقد مر انه لا نزاع فيه ما في للواقف ان المنقض في الافعال يوجب ابي القبح العقلي فمنوع لان ما يتا في الوجوب الذاتي كيف كان او فعلا من الاستحالات العقلية ولدن الاستحالات للحكام لكن يلزم على الاشاعة امتناع تعذيب الطائع كما هو مذهبنا ومذهب المعتزلة فانه نقص يستحيل عليه تعالى مسألة على التنزل شكر المتعمر ليس بواجب عقلا خلافا للمعتزلة استدل بانة لو وجب لوجب بفائدة ولا فائدة له تعالى لتعالي عنها ولا للعبد ما في الدنيا فلا نة مشقة واما في الاخرة فلا مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه للمعتزلة كما هو مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه للمعتزلة كما هو مجال للعقل في ذلك اقول بعد تسليم ما ادعاه للمعتزلة كما هو

قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لا نسلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعا عقليا لانها من الملكات وقدرة شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم انتفاء الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل معين انتفاء العلم بالدلول ولا يخفى منعها ۱۲ منه ر ۱۲ قوله والجواب انه اي الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اے في عقليه فالملزمة القاطنة بان لولا لجاز الكذب هم ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في نزاع في الخ اے لا نزاع في القبح بمعنى صفة العقاب اي في عقليه بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب ۱۲ قوله اے القبح العقلي المتنازع فيه لا يلحق تغييره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب ولا عقاب للباري تع لم يل ما به يستحق ان يلزم لكن هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية انتصافه في جاز عقلا الكذب وقيل الفساد ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله من الاستحالات العقلية اے يستحيل ان تصنف به الواجب بالذات فالقول بان بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصنف بالكلية والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا يعقبيه القواعد المحقة ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله ائلبية الحكماء اي اثبت كونه نقصا مستحيلا فعمارة نعم بها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون بانواهم اے مني من الانبياء قلا لزوم من النفس والقلوب ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله يستحيل عليه سنان النقضية يمنع عندهم على الله تعالى ولا يمتنع في ان تعذيب الطائع واظهار المعجزة على يد الكاذب سواسيان في النقضية فيمتنع وبوجهات المذنب ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في ذلك واستعمل اشارة اے ان ما تم نحو ان شيعتنا وان لم يذکره بيلا سواه شاعرية ان في ذلك من فحاشا عند ۱۲ منه ر ۱۲ قوله في ذلك اے الاخرة فاذ اے كمي فتدل من ادراك ان نعماء جوب انما هو المعلوم ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله اتول قيل المراد انتفاء العلم بالذم في الاستحالات العقلية قوله في ذلك ۱۲ منه ر ۱۲ قوله ما دون ذلك ان من انتصاف العقاب وثبوت الحد مثلا ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله مثل يفتي ان في قوله هو الاصل السند الشافعي يروي في جوابه في ذلك عليه في الاخرة على الترتيب الشواب على الاخرة فاما في القول بان للعقل مجالان درك العقاب فبعد تسليم ذلك لا يميز ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان من الزامه فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ۱۲ مولوي نظام الدين ر ۱۲

قوله لولا لم يمتنع وقد يجاب باننا لا نسلم امتناع الكذب على الله تعالى وامتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب امتناعا عقليا لانها من الملكات وقدرة شاملة ولو سلم الامتناع فلا نسلم ان انتفاء القبح العقلي يستلزم انتفاء الجواز ان يمتنع لمدرک آخر وهو العادة اذ لا يلزم من انتفاء دليل معين انتفاء العلم بالدلول ولا يخفى منعها ۱۲ منه ر ۱۲ قوله والجواب انه اي الكذب نقص وقد مر انه لا نزاع فيه اے في عقليه فالملزمة القاطنة بان لولا لجاز الكذب هم ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في نزاع في الخ اے لا نزاع في القبح بمعنى صفة العقاب اي في عقليه بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب ۱۲ قوله اے القبح العقلي المتنازع فيه لا يلحق تغييره باستحقاق العقاب فانه لا ثواب ولا عقاب للباري تع لم يل ما به يستحق ان يلزم لكن هذا استحقاق في افعال العباد يكون باستحقاق العقاب فشرعية القبح يوجب شرعية انتصافه في جاز عقلا الكذب وقيل الفساد ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله من الاستحالات العقلية اے يستحيل ان تصنف به الواجب بالذات فالقول بان بعض الاشياء كالصفات يمكن ان تصنف بالكلية والنقصان كما وقع من صاحب المواقف والا يعقبيه القواعد المحقة ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله ائلبية الحكماء اي اثبت كونه نقصا مستحيلا فعمارة نعم بها الفلاسفة مع كونهم لا يستندون بانواهم اے مني من الانبياء قلا لزوم من النفس والقلوب ۱۲ مولانا عبد العزیز ر ۱۲ قوله يستحيل عليه سنان النقضية يمنع عندهم على الله تعالى ولا يمتنع في ان تعذيب الطائع واظهار المعجزة على يد الكاذب سواسيان في النقضية فيمتنع وبوجهات المذنب ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله في ذلك واستعمل اشارة اے ان ما تم نحو ان شيعتنا وان لم يذکره بيلا سواه شاعرية ان في ذلك من فحاشا عند ۱۲ منه ر ۱۲ قوله في ذلك اے الاخرة فاذ اے كمي فتدل من ادراك ان نعماء جوب انما هو المعلوم ۱۲ مولوي معين ر ۱۲ قوله اتول قيل المراد انتفاء العلم بالذم في الاستحالات العقلية قوله في ذلك ۱۲ منه ر ۱۲ قوله ما دون ذلك ان من انتصاف العقاب وثبوت الحد مثلا ۱۲ ملا نظام الدين ر ۱۲ قوله مثل يفتي ان في قوله هو الاصل السند الشافعي يروي في جوابه في ذلك عليه في الاخرة على الترتيب الشواب على الاخرة فاما في القول بان للعقل مجالان درك العقاب فبعد تسليم ذلك لا يميز ان يدعى ان العقل لا مجال له في درك العواقب فهذا الدليل ان من الزامه فلا يرد عليهم والا فليعلم المنع ۱۲ مولوي نظام الدين ر ۱۲

قوله عدم الوجوب مطلقا فانه لو تم انه محال للعقل في امور الآخرة لم يكن شئ واجبا عقليا فانه ما يتأب فاعلم وليأتب تاركه في الآخرة وقد تقدم انه لا يدرك بالعقل
ومسئلة البالغ في شامق الجبل يدل على خلاف ذلك فان بقاء على استقلال العقل كما لا يخفى ١٢ منه **قوله** في الخاص الذي هو وجوب حاصله النقض
الاجمالي او لغة التعريف فخرج الحاصل ان الدليل مما في عدم كل وجوب فانه ان وجب لوجوب بقاؤه وهي مشتقة والظاهر ان المدعى خاص بعد تسليم المطلق
والجواب الجواب ١٢ ملا نظام الدين **قوله** مع ان المشتقة الجواب آخر من الاستدلال حاصله من قول المستدل الشكر مشتقة مسلم لكن لا سلم ان المشتقة تنفي
الزيادة فانه يجوز ان يكون مع المشتقة فوانه كما ستر الصحة وسلامة الامعار وزيادة الرزق الى غير ذلك مما لا يخفى ١٢ كفت **قوله** والذين جاهاوا فبينا نهدهم

عدم الوجوب مطلقا والظاهر ان الكلام في الخاص بعد تسليم المطلق

مع ان المشتقة لا يتفي بالفائدة فان العطايا على متن البلايا قال

الله تعالى والذين جاهاوا فبينا نهدهم سبلنا قالوا ان لستنا

الامن من احتمال القارب يتكده وكل ما كان كذلك فهو واذا عرض

بان تصرف في ملك الغير لغير اذنه ويجاب بل بالاذن العقلي

انه مثل الاستقلال بالاستصباح وثانيا بان يشبه الاستمزا هو

ضعيف فان المعتبر عند الله الاخلاص ايضا كيف يقال ان

ورد بوجوب ما يشبه الاستمزا اعقد برمسئلة اخلافي ان الحكم وان كان

في كل فعل قد بما لكن يجوز ان لا يعلم قبل البعثة لبعض منه

بخصوصه اقل عند المعتزلة فلا رنة وان كان ذاتيا لكن منه ما لا يدرك

بالعقل علة الحسن والقبح فيه واما عند غيرهم فلان الموجب ان الكلام

النفي القديم لكن بما كان ظهوره بالعلق هو حاد بمحدث البعثة

فلاحكم شخص قبلها فلاحرج عندنا وما الخلا المتقول بين اهل

سبلنا والله مع الصابرين مع ان الجهاد من اعظم
المشاق والاعمال الهوان الهداية بداية السبل في الدنيا
فان الآخرة دار الجزاء والمكافاة لا الا ابتلاء ١٢ ملا
نظام الدين **قوله** تبرك فانه يحتمل هذا العقل
الصحیح ان المنعم الحقيقي الذي انعم نعم كثيرة لو كفره
المنعم عليه ينزل عليه العذاب العظيم فان كفران المنعم
بغير العترة وفيه ما فيه فذكر ١٢ ملا نظام الدين **قوله**
تقول بل ما ان كذلك فهو واجب فكل انعم واجب
ان يرضى به كغيره فكل ما كان كذلك انعم اولى من
الشرع لم يكن الوجوب عقليا بل صار شرعا
١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لغير اذنه لان العبد مع
جميع القوس في ملك الرب والشكر لا يكون الا بالامانة
وهو بها يتكون تصرفا في ملك الغير لغير اذنه وهو حرام
١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ويجاب
ان المشتقة الجواب عن هذا المعارضة باننا سلمنا ان الشكر
في كل شئ وان كان تصرفا لغير اذنه الشرعي لكن
لا ينفي ان تصرف لغير اذنه مطلقا بل هو تصرف
بالاذن العقلي وهذا الاذن من الله تعالى فان العقل
يرسو بان عند المعتزلة ١٢ **قوله** مثل الاستقلال
والاستصباح فان العقل يحكم ان صاحب الجدار
والمعبر ان يمان بهما ١٢ **قوله** يشبه الاستمزا
وهو ما يشبه الاستمزا فهو حرام وشبه بالاستمزا لان
نسبة ما اعطى الى ما في ملك المنعم اقل من نسبة
القرعة اعطاء الذي ملك خزائن الشرق والمغرب
وان اخذ من عطاء تلك القرعة في الحائل يدرك عطفه
ويشكره فلا يبادر مستمزا ١٢ عبد العلي **قوله** فان
المعتبر عند الله الاخلاص حاصله المنع ان يشبه به
حرام فان المعتبر عنده تعالى الاخلاص بالنية
الحقانية فكل العبد عن العبد وهو صالح للتعظيم
بالنية الحقة فهو خير النية ١٢ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله بعض منه بخصوصه يعني انه لا خلاف لاحد من
الفرقتين الذين يقولان ان الحكم من الشرع والعقل في ان الحكم يجوز ان لا يعلم منه بخصوصه قبل البعثة بل قبل الاطلاع على ما ابانه الشرع وان كان الحكم قديما كما هو
الذي ذهب عنده فان الحكم هو الخطاب الالهي وهو قديم ١٢ ملا نظام الدين **قوله** علة الحسن والقبح فيه اى في العقل الحسن والقبح فلا يعلم الحكم فان بناءه كوجوب
صوم رمضان وحرمته صومه اول شوال ١٢ ملا نظام الدين **قوله** فلا حكم شخص قبلها بل لا حكم أصلا لا بالوقوف عليه فان سكان الجبال غير مكلفين مع ان البعثة
حادثه ١٢ ملا نظام الدين **قوله** فلا حرج عندنا في شئ من الفعل والترك حتى الكفر والشكر ومشاغنا لا يتفقون عليه ويقولون قد ظهر بعد ما يوجب الكلام المنع
بالعقل بعد مضي ما اتى من حرمته الشرك وجوب الايمان كما تقدم ١٢ مولانا عبد العلي

له قوله قال اشارة الى ان معنى الايراد على علم المذموم وهو العلم بالحكم مع عدم العلم بالحكم المخصوص في نظر الشارع نظر الى خصوصية الفعل ويمكن ان يجاب بان الحكم الاجمالي موقت الى ورود الشرع بالخصوص فكان كالاختصاص واذا كان خطأ فهناك يجب العمل به لظهور العوالم مع عدم الصفات الفعل بالحكمين قد بر ۱۲ من ر ۲
 له قوله اتول هذا يقتضيه ان المعنى ان المفروض انه لا يدرك العقل نظر الى الفعل بخصوصية جهة فلا يكون القضية المحكوم فيها على ذلك التقدير بباطه منزه لا يلزم من هذا ان لا يكون حكم ذلك الفعل مستبطن من قاعدة كلية معلومة مطلقاً ويكون ذلك حكماً واقعياً لا موقفاً على ورود الشرع ومن هنا لا يخفى على الفطن ان هذا الايراد غير الايراد المورد على المذمومين السابقين اذ هما على انتظار حكم الشرع فيرد عليهما ما اورد قد بر ۱۲ من ر ۲ له قوله قد بر ۱۲ من ر ۲ لعل اشارة الى دفع الايراد بان

مامل والثالث التوقف لان ثمة حكماً معيناً من المختص لا ادري

ايها واقع اقول هذا يقتضي الوقف في الخضوع ولا ينافي العلم الاحمال

فقد برتبيه الحغبة فتموا بالاستقرار الى ما هو حسن لنفسه

لا يقبل السقوط كالايمان ويقبل كالصلوة منعت في الاوقات

للكراهة والى ما لغيره ملحق بالاول هو فيما لا اختيار للعبد فيه

كالزكاة والصوم والحج شروعت نظر الى الحاجة والنفس البيت وغيره

ملحق كالجهاد والمحدث صلوة الجنازة فانها بواسطة الكفر والمعصية

واسلام الميت وهكذا اقسام الفجر الامر المطلق مجرد عن القرينة

هل للحسن لنفسه لا يقبل السقوط كما اختاره شمس الاعتم ولغيره

كما في البديع لثبوت الحسن في الامور باقتضاء فيثبت الاول

الباب الثاني في الحكم وهو عندنا خطاب الله المتعلق

يفعل المكلف اقتضاء لا تجبر فهو والله خلقكم وما تعملون ليس منه

وههنا الجاهات الاول انه لا يتعكس فانه يخرج من الاحكام الوضعية

القائمين بالتوقف يقولون بالتوقف بالنظر الى الفعل بخصوصية فانما بالنظر الى القاعدة الكلية فلا

يقولون بالتوقف ۱۲ اشك المبهمة له قوله كالايمان في التصديق القلبي فانه لا يسقط ولو

لا كراه فانه كمال النفس هذا قد بر ۱۲ من ر ۲ له قوله او يقبل حسنة السقوط لاجل اقتضائه حسن بالشرط

زائد ممكن الزوال ۱۲ مولانا عبد العلي له قوله كالصلوة منعت به ويسقط ايضا بالحيض والنفاس

اجمالياً في التحريم اركان حسن الفعل لذاته لا يتوقف في مرتبها بعد من تيج حاسر اقول المراد من السقوط

عدم اعتباره في الاحكام والعارض قد بر ۱۲ من ر ۲ له قوله على الذاتي في الحكم كالصلاة في ابائته الميعة قد بر ۱۲ من ر ۲

له قوله لغيره بان يكون هذا الغير واسطة في الثبوت ۱۲ مولانا عبد العلي له قوله لا اختيار للعبد في غير ما لا يكون هذا الغير

فعل اختياريا صالحا لان تصعب بالحسن فيكون واسطة في ثبوت الحسن سقط مولانا عبد العلي له قوله كالجهد والرد وصلة

الجنازة فانها في نفسها تعذب عبادة الله تعالى في الاولين و التثبيبت بعبادة الجهاد في الثالث لكنها حسنة ۱۲ مولانا عبد العلي

له قوله بواسطة الكفر اشارة الى ان الواسطة في حسن الفعل لا يجب ان تكون حسنة فانه قد يقبل بالواسطة

ما يكون حسن الفعل لاجل حسنها ۱۲ من ر ۲ له قوله كذا اقسام القبح فالتعجب لعينه لا يعمل السقوط كقبح الشرك سائر العقائد

الباطلة والزنا لا يعمل السقوط ككل الميتة سقط تعجب في المحضه قبح غير تبادي بار تكاب هذا القبح كصوم يوم العيد لا يعمل كونه

اعراضا من ضيافة الله وبار تكاب الصوم يوم الاعراض ادلايت ادى كالببيع وقت

النداء قبح لانضائه لى فوات الحجية واما القبح لغيره الذي يكون فيه واسطة في الثبوت فهدرة لم اربياته في كلام القوم وان كان مثاله الغصب

فانه انما يرمى بتعددهن حق الغير لكون هذه الواسطة مبدية وصار الغصب قبيحا بالذات ۱۲ مولانا عبد العلي له قوله خطاب الله الخطاب لغة توجيه الكلام نحو النية لانها لم تقبل الى الكلام الموجبه كذا ذكر قدس سره قيل قول شارح المحرر حيث قال الحكم كما علمت فخر خطاب

له قوله خطاب الله الخطاب لغة توجيه الكلام نحو النية لانها لم تقبل الى الكلام الموجبه كذا ذكر قدس سره قيل قول شارح المحرر حيث قال الحكم كما علمت فخر خطاب

الله تعالى فالجواب نفس قوله افضل بالانتم تفسير الخطاب بالتوجيه بالكلام الموجبه فلا حاجة الى العقل اقول المراد من قوله ان فعل المقول الذي هو افضل لا المعنى المصدرية ويدل عليه قوله فيما بعد ان في تسمية الكلام في الازل خطأ باطلا فاد هو معنى على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم انه خطابا وان قلنا انه الكلام الذي انهم لم يكن خطأ با قد بر ۱۲ من ر ۲

له قوله فان قلت سلمنا ان عدم مدغم القرآن من الكاشف مما خلف لما عليه الحنفية من ان القياس مظهر وان السنة والابحار فان الكفر من الكواشف فالتفوية تحكم احباب
 عنه بقوله وما من الحنفية الا ملا نظام الدين **له قوله** صرح في الفرية فانه يحتاج الى اصل مقص عليه حال اخذ الحكم بخلافها لا يحتاج في اخذ الحكم منها الى شئ سواها فبسطوا
 اثبات الحكم اليها وكشف الحكم اليه ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** فسر بما فهم آه المراد من صيغة يفهم مطلق الاتصاف الشامل بحال الكلام ما بعده وكذا المراد من صيغة افهم الفهم الذي
 بالفعال العلم من الماضي والحال ثم اعلم انه وقع في شرح المحقق ان قلنا انه الكلام الذي علم انه يفهم كان خطاباً وذكر السيد قدس سره انه اشار الى ان المعبر فيه العلم بكونه مفهوماً في الجملة
 فيما لا يفهم في الحال ولم يعلم انها من في الحال فلا يكون خطاباً بل سواها غير العلم من جانب الخطاب او من جانب المتكلم ليس شئ منها معتبراً في مفهوم كون الكلام خطاباً بالفعل احد
 الامر من اما الافهام بالفعل او العلم في الحال بانها من
 في الحال واما الفهم او العلم في الحال بانها من
 المال واما الفهم بالقوة مع عدم العلم في المال بكونه كك
 نفيس الناشطاً بالقوة بالافعال الغريزيين وهذا معنى صحيح
 لا يكره الوجوه ان قتال ان وقين ۱۲ منزه **له قوله**
 ويتبين عليه انه حكم في الازل او فيما لا يزال فمن قال الكلام
 خطاب في الازل قال انه حكم فيه ومن لم يقل لا يقول
 به ۱۲ مولانا عبد العلي **له قوله** لعل فعله كلف والوجوب
 عن كلف ففعلك من لا تترك سمي في تعريف الام
 والنهي فتوقف ۱۲ منزه **له قوله** فالايجاب اي
 الحكم للايجاب وعلى هذا يلزم ان لا يكون الكلف عن
 الحرام واجباً ولا يصلح الدخول في باقي الاقسام فيجوز
 المحصر في العوالب ان لا يفيد غير الكلف ۱۲ مولانا عبد العلي
له قوله وهو نفس الامر نفسه فان الايجاب هو
 الخطاب المقترن لمفعول وهو عين الامر نفسه وعلى
 هذا من الاحكام الباقية ۱۲ ملا نظام الدين **له**
قوله والحقيقة ان الحنفية لما رجعوا الى الاحكام ما ثبت بدليل
 قطعي من اللغة لما ثبت يقيناً لاخطوا آه ۱۲ مولانا عبد العلي
له قوله وذكر انه التحريم ان كان ذلك الطلب المكلف
 فالاحكام اذن سبعة الاقران والواجب والحرام والكره
 التحريم والندب والكره الترتيبية والاباحة ۱۲ مولانا
 محمد معين الدين **له قوله** وحاصله ان الواجبات
 والحرمات تختلف احكاماً من الواجب كالصلوة كيف
 جاحد وجوبها بالاتفاق بين الحنفية وغيرهم وكذا من
 الحرمات كشرب الخمر كيف جاحد حرمتها ومنها ما ليس
 كذلك كوجوب التعديل والترتيب وحرمة الريا
 في غير المطعومات فما ولو ان تميز ما بين القبيلتين
 ففتشوا الحال فوجدوا منكرات ثابتة للوجوب بلا شبهة
 فرض الثابت به بل فيه شبهة واجب وكذا الثابت
 الحرمة بدليل لا شبهة فيه حرام والثابت الحرمة
 بدليل فيه شبهة كرامة التحريم والندب والاباحة
 والكره على حالها لكن الكرامة مقيدة بالتنزيه تميزها
 متشارك في استحقاق العقاب بترك فعلها والتحريم
 من لفظ الحرام بارادة استحقاق العقاب بترك الكلف ۱۲ عبد العلي **له قوله** تجوز ان
قوله على المسامحة الجائز باستعمال لفظ الحكم في غير معنى الحقيقة وهو الوجوب والحرمة بلا قصد بارادة المعنى الحقيقي وهو الايجاب والتحريم اعتماداً على
 ظهور الفهم وهو المراد بالمسامحة ۱۲ -

عن النفسى فلا ين الذل كانه المدلول فما عن الحنفية ان القياس

مظهر بخلاف السنة والاجماع فيبقى على انه اصح في القرية فتأمل

لتر في تسمية الكلام في الادل خطاباً بخلافه والحق انه ان فسر بما يفهم كما

خطاباً في ان فسر بما افهم لم يكن فيما لا يزال ويتفق عليه انه حكم في

الادل وفيما لا يزال ثم لا مقتضاء ان كان حتم الفعل غير كلف فلا يجزى

وهو نفس الامر النفسى او ترجيحاً فالندب والكف حتماً فالتحريم او

ترجيحاً فالمكرهه والتخيير الاباحة والحقيقة لاخطوا حال الدال فقالوا

ان ثبت الطلب المجازم بقطعي فالافتراض والتحريم او بظني فلا يجزى

وكرهه التحريم وليشاركهما في استحقاق العقاب بالترك ومن

ههنا قال محمد كل مكرهه حرام تجوزاً والحقيقة ما قاله انه

الى الحرام اقرب هذا واعلم انهم جعلوا اقسام الحكم مكرهه

الايجاب والتحريم واخرى الوجوب والحرمة فحمل

بعضهم على المسامحة وبعضهم على انهما متحدان

له قوله ويشار كما هي في استحقاق العقاب بالترك اي للافتراض والوجوب
 متشارك في استحقاق العقاب بترك فعلها والتحريم
 من لفظ الحرام بارادة استحقاق العقاب بترك الكلف ۱۲ عبد العلي **له قوله** تجوز ان
قوله على المسامحة الجائز باستعمال لفظ الحكم في غير معنى الحقيقة وهو الوجوب والحرمة بلا قصد بارادة المعنى الحقيقي وهو الايجاب والتحريم اعتماداً على
 ظهور الفهم وهو المراد بالمسامحة ۱۲ -

قوله تخليص الياستة ثم ردت شرطت الطهارة فيها لاجل لان التعذر لفقده فقد ان الطهارة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ولتقدم عليها لغير الواجب لما فيه من التعبد وان كان علم سابقا في ضمن التقييد ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تاركه آه زواجر الحجاب قول في جميع وقته لا وخال الواجب طومر والقاضي قوله بوجوبه فعل الموضع والكفاية والحكم ان لا يجازي له احد هما لان انتها من تركه سببا للعقاب في الجملة كانه قال قبل منها لانه ان اريد بالترك عدم الفعل فهو في مقدوره فلا يكون سببا للعقاب وان اريد بالكلية فكثيرا ما يترك الواجب لا لكونه المنفرد من قول لا نسلم ان في المقدور لا يكون سببا للعقاب وسياتي تحقيق في مسئلة ان لا تلتفت الا بالفعل فتوقفت ١٢ منزهة **قوله** عقليا او ماديا تميزه لا استحقاق بيان لاحتمال الاول فانظر الى مذهبنا فان الحسن والقبح يفتقر عندنا وهما استحقاق الثواب والعقاب

بكونه شرطا للحكم كالفدرة على التسليم للبيح او للسبب كالطهارة في الصلوة

والثاني فانظر الى المذهب الاشتهر به فان هذه لا استحقاق للعباد الا باختيار المشاب ولو صل تارك العذاب ١٢ لان نظام الدين **قوله** والعفو من الكرم هذا وقع وحل مقدور تفرجه انه اذا كان الواجب موجبا للعقاب على التارك فليزوم ان لا يتخلف عنه العقاب في لا ينفع التوبة والشفاعة اجاب بقوله والعفو من الكرم هي من الكرم الاكبر وبهذا لا يتنافى الاستحقاق والصلوة وذلك لان النفس الانسانية كبرت بالانعام الهولية واذا تابته وحملت بالحق الحسنة زالت تلك المكسرة فاستحق العفو اذ هو لها رحمن وعفو ربي مني الله تعالى من يعفو ١٢ مولانا معين الدين **قوله** لان الخوف في الوجب جازم فتميزه من لم يؤخذ العقاب ويطاقت به فان اهل العقول السليمة يجدون فضلا لا تقدر وهو مروي عن عبد القادر بن عبد الله

وسببها العظيم الباري تعالى هذا والآن نشرع في مسائل الاحكام لنقد

عليها تعريف الواجب وهما استحقاق العقاب تارك استحقاقا عقليا او عاديا

والعفو من الكرم وقيل ما اوعد بالعقاب على تركه ولا يخرج العفو

لان الخلف في الوعيد جائز دون الوعد ورد بان الابدان لله تعالى

خبر فهو صادق قطعاً وتجويز كونه انشاء للتخفيف كما قيل عدل عن

بلا موجب على انه مثله يجري في الوعد فينبغي باب للعاد اقول لو تم ذلك

على بطلان العفو مطلقاً والكلام في خروج بعد تسليم جودة فلا بد ان

يقال ان الابدان في كلامه تعالى مقيد بعبارة العفو مستلثة الواجب على

الكفاية واجب على الكل اي كل واحد يسقط بفعل البعض ولا يلزم النسخ

لان سقوط الامر قبل الاداء قد يكون لاستنقاه علة الوجوب وقيل على

لنا ان الكل بتركه اذا اظنوا ان غيرهم لم يفعل قالوا اولاً سقط بفعل

البعض ولو كان على الكل لم يسقط قلنا المقصود وجود الفعل وقد وجد

عني الاستدلال فيهما ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** وتجوز آه واخذوا بان كونه غير ممنوع بل هو انشاء للتخفيف فلا بأس حج في الخلف روه بقوله وتجوز بونه انشاء ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** لو تم آه اي كونه انشاء للتخفيف وان على انه لا يجوز ان فلا عفو حقيقة لانه فرع الجزاء ولا يجوز ان على هذا التجويز فان على ما يدل عليه تجوز ان يكون انشاء للتخفيف والجزء والاندازة على ١٢ منزهة **قوله** بطلان العفو مطلقاً لانه يتحقق مع تحقق المواخذه وعلى هذا ليس المواخذه موجودة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** الواجب على الكفاية الجزاء الواجب الذي تفرغ ذمته الكل منه فيقبل لبعض المكلفين ١٢ **قوله** اي كل واحد آه فيرد لما ذهب اليه بعضهم من ان الوجوب على الجميع من حيث هو اذ لو كان على كل واحد كان اسقاطه لغيره اليقين دفعا للطلب المتخالف مع الخطاب الجريد وهو باطل بخلاف الايجاب على الجميع من حيث هو اذ لا يلزم منه الايجاب على كل واحد ويكون الاثم للجميع بالذات

قوله اذا اظنوا ان غيره لم يفعل هذا الفعل الواجب ثم قولهم كين واجبا على الكل لما اثم

قوله قلنا المقصود آه حاصله منع الملازمة القائمة لو كان على الكل لم يسقط وقد يجاب ايضا بان لو سلمنا ان الاختلاف في الظن لا يوجب الاختلاف في الحقيقة والواجب العيني والكفاية متعلقان نوعاً فلا نسلم انه لوجب الاختلاف الجبني حتى يلزم ان يكون الواجب الكفاية واجباً على الجميع **قوله** اسقاط الفعل البعض في الكفاية من ثمرات الوجوب ومنقرعاته وما يفرغ على الشيء لا يكون مقوماً للحقيقة ورجح ان يكون الاختلاف العيني والكفاية في نفس تحقق الوجوب تصدق بغيرها سواء في الوجوب على الكل وقيل ان الوجوب على الكل نحو ان يطلب فيه وجود الفعل من كل واحد بوجوده العيني وتوطينه وجود الفعل من الكل لا من كل واحد وهو الوجوب الكفاية تلكها معنى الوجوب على البعض منهم فالشرع في التسمية قد بر ١٢ منزهة الله تعالى

ان قوله كالا بهام في المكلف بقرره على ما في شرح المنهاج وبعض شروح المحققان حاصله القياس على الواجب الخيرة وتقريره ان الابهام في المكلف كما في الشارع كالا بهام في المكلف كما في خصال الكفارة وهو جائز فهو كذلك هذا في مفتح المطلوب فان قصود امره الجواز والمقصود ان الواجب الكفائي لذلك لانه كوزان يتحقق في العام واجب والواجب عليه مبهم مع انه قياس مع الفارق فالامر على شرح المحقق وتقريره ان ذلك الواجب لا يشبهه في انه يسقط لفعل البعض ويؤدى لفعل الكل **الغنائم** وجب عليه امر مشترك بين الكل والبعض ولا مانع عنه الابهام وهو لا يصلح المصلحة فان الابهام المكلف به وهو جائز فهو جائز ١٢ طان نظام الدين **ان قوله** تأييم المبهم غير معقول بخلاف تأييم العين تبرك المبهم فابهام المكلف مانع دون المكلف به ١٢ مولانا عبد العلي

ما على الكفيلين بادا واحد هما **ثانيا** الابهام في المكلف لاجتماع في المكلف

اذا المقصود وصل الحال قالوا وقد وصل ١٢

قلنا تأييم المبهم غير معقول قبل من هم اثم الكل لسبب ترك البعض

قياس مع الفائق ١٢

قلنا ترك البعض يقتضي اولاً بالذات اثم البعض وان كان يؤل الى اثم

في ذلك المذهب ان الذي يرد لو كان من المبهم اثم المبهم ترك وليس كذلك ١٢

لجميع تأييم بالعرض فيلزم تأييم المبهم **اقول** الكل من فرد البعض

فان الكل اذا التوا به اتوا **واجب** عليهم اتفاقاً فاتم الكل فرد من اثم البعض

هذه النجوم تأييم المبهم مقول البتة لانه لا ينافي التحصيل لعدم

المبهم غير الجامع لكل اى من حيث انه مبهم غير معقول فتفكر

وثالثا قال الله تعالى **لولا** نفر من كل فرقة قلنا ما قل بالسقوط

اي قالوا ١٢

لفعل البعض جمعاً بين الأدلة ثم في التحديد يسقط بسقوط الجحازة

لفعل الصبي العاقل كما هو الامر عند الشافعية مع انه لا وجوب عليه

اقول لا اشكال فان ذلك سقوط الدين بادا المتبرع مسئلة

ايجاب امر من امور معلومة **حججه** وهو الواجب الخير كخصال الكفارة

وقيل ايجاب بالجميع ويسقط لفعل البعض **فلو**

العلم فرعية على ما سبق مسئلة ١٢ طان نظام الدين **ان قوله** كالا بهام في المكلف بقرره على ما في شرح المنهاج وبعض شروح المحققان حاصله القياس على الواجب الخيرة وتقريره ان الابهام في المكلف كما في الشارع كالا بهام في المكلف كما في خصال الكفارة وهو جائز فهو كذلك هذا في مفتح المطلوب فان قصود امره الجواز والمقصود ان الواجب الكفائي لذلك لانه كوزان يتحقق في العام واجب والواجب عليه مبهم مع انه قياس مع الفارق فالامر على شرح المحقق وتقريره ان ذلك الواجب لا يشبهه في انه يسقط لفعل البعض ويؤدى لفعل الكل

الغنائم وجب عليه امر مشترك بين الكل والبعض ولا مانع عنه الابهام وهو لا يصلح المصلحة فان الابهام المكلف به وهو جائز فهو جائز ١٢ طان نظام الدين **ان قوله** تأييم المبهم غير معقول بخلاف تأييم العين تبرك المبهم فابهام المكلف مانع دون المكلف به ١٢ مولانا عبد العلي

ما على الكفيلين بادا واحد هما **ثانيا** الابهام في المكلف لاجتماع في المكلف

قلنا تأييم المبهم غير معقول قبل من هم اثم الكل لسبب ترك البعض

قلنا ترك البعض يقتضي اولاً بالذات اثم البعض وان كان يؤل الى اثم

لجميع تأييم بالعرض فيلزم تأييم المبهم **اقول** الكل من فرد البعض

فان الكل اذا التوا به اتوا **واجب** عليهم اتفاقاً فاتم الكل فرد من اثم البعض

قوله للامارة الكبري فانه واجب ونصيب الكل حرام فكيف تحقق الآتي بالكل ثواب واجبات بل يستحق الآثم ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** ثم هذا الاحتمال انه قد نصب
 هذا الاحتمال الى بعض المعتزلة لكن المشايخ منهم يدعون ان الوجوب بالجميع بمعنى انه لا يجوز الاخلال بالكل وانها فعل يخرج من مهمة التكليف ولا يوجب ولا يعاقب الا على
 فعل واجب واحد وذكره ۱۲ من **قوله** وقيل معين آه سمي هذا قول التزم لان الاشاعة يردونه عن المعتزلة عن الاشاعة ولهذا قال السبكي لم يقل به قال ۱۲ من
قوله فمختلف الواجب فمن اتى بالاعتقاد فهو الواجب عليه ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** قبل الفعل آه علم ان الوجوب طلب الطب انما يكون قبل المطلوب والتعيين
 ولو في علم الباري تعالى فزع الوجود لان العلم تابع للمعلوم فذكر ۱۲ من **قوله** حتى تشمل اذا امتثال من غير العلم بالوجوب غير معقول فانه الاتيان بالواجب من انه

اتي بالجميع يستحق ثواب واجبات اقول ذلك فزع جواز اجتماع الجميع
 على هذا الرأي للاذات بواجبات ۱۲

وقد لا يجوز كضبا حد المستعدين للامامة ثم هذا الاحتمال ما لم يشهر
 فزع الجميع ۱۲

قائله وقيل معين عند تعالى وهو بالفعل فيختلف ورد بان الوجوب
 في اثنين ۱۲

ان يكون قبل الفعل حتى يمثل فافهم وقيل معين لا يختلف لكن
 في اثنين ۱۲

ليقطبه وبالاخر لنا الجواز عقلا والنص دل عليه قالوا في نفى التحيز
 لان الامر الواجب لوقال اوصيت بليك وامن من نه امره وانما فعلت فقد

او لا غير المعين جهول وليستحيل وقوعه فلا يكف به قلنا انه
 اي غير المعين ۱۲

معلوم من حيث انه واجب هو مفهوم الواحد من الثلثة يقع
 في اثنين ۱۲

بوقوع كل واحد استحيل لو كلف بايقاعه غير معين الخارج وثانيا
 في اثنين ۱۲

كون الواحد احدهما والتحيز فيه يتناقضنا قلنا الواجب المهم للتحيز فيه
 لان الواحد واجب والتحيز بغيره ۱۲

المتعينات فذلك جائز وجوب احد التقيضين مع امكان كل
 في اثنين ۱۲

فقالوا الوجوب بالجميع في التحيز كالواجب على الجميع في الكفاية فان
 قالوا ۱۲

للمقتضى فيها واحد وهو حصول المصلحة بمهم قلنا ثانيا واحدا
 في اثنين ۱۲

لا بعينه غير معقول بخلاف التأييم بترك واحد
 في اثنين ۱۲

واجب بغيره في اكثر الواجبات خصوصا في الكفاية
 ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** والنص دل عليه آه
 مثلا قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين من
 اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوته او تحريم رتبة بقوله
 اطعام ايجاب الاطعام وعطف عليه كسوة والتحيز
 بادوي احد الشيعيين او الاشياء بهما فالشخص ل
 بقا به على وقوع ما يجوز العقل فلا يجوز ما يلا
 من **قوله** في نفى التحيز آه اشارة الى
 ان في هذا المذهب لا تحيز اصلا بخلاف المذهبين
 الباقيين المتألفين فان في احدهما الاعتقاد بحسب
 الفعل وفي الاخر بحسب الامساك فارجع الكل الى
 نفى التحيز كما في شرح المحقق لا يخفى ما فيه وفيه ما فيه ۱۲
 من **قوله** اولاً غير المعين آه اقول هذا مقصود
 بالواجب المحتم لان الطبيعة الكلية غير متعينة الا بعد
 الوجود فيلزم ان يكون جميع افرادها واجبة وليست
 ببعض ولم يتقبل به احد قال ۱۲ من **قوله** فلا
 يتحقق به لانه يحتمل اقتناع التكليف به وبه تكون
 الطال العين المتكف لانه جهول فلا يقع التكليف به
 ايضا ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** انه معلوم آه
 اشارة الى ان غير المتعين ليس جمولا مطلقا ولا من
 الوجوب المطلوب وجوده فان كان غير معين باعتبار
 ما سبق عليه لوجبه دون وجه فلا يلزم الجمالة ولا الا
 سئل فذكر ۱۲ من **قوله** يتناقضان ضرورة
 ان الواجب مع احدهما وهو امر واحد معلوم ولا غير
 في امر واحد فانه يقتضيه التحددها متناقضان ۱۲ ط
 نظام الدين **قوله** قلنا ولا منقوض بغيره
 الواجب الكل والواجب التحيز متناقضان وقلنا ثانيا
 فان ان الواجب لو كان احدهما لم يكن تحيزا ان اريد
 بسلب التحيز السلب على الاطلاق وانما يلزم لو كان
 فعل التحيز والوجوب واحدا وهو ممنون ليس الواجب
 هو المهم والتحيز في المتعينات فلان في ۱۲ نظام
 الدين **قوله** مع امكان كل منها من التقيضين
 حان بالذات فقيضه وهو تحقق احدهما يكون واجبا مع ان
 الجميع في الكفاية فيكون الواجب فيه الكل كما كان الواجب هناك على الكل ۱۲ مولانا محمد الطهر **قوله** غير معقول
 فانما ان يجب على البعض المعين وهو باطل لانه ياتم الكل واليضا ان النصوص الدالة على الوجوب الكفائي لم يرشدنا الى الايجاب على فرق معينات ويجب
 على كل وهو المطلوب ۱۲ نظام الدين -

له قوله قالوا علمه اقول يلزم من انه لو فعل علمه فعل ذلك الشيء فيعم المتعدد والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منته
 له قوله فهو الواجب حاصله ان الواجب تعالى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يفعل المكلف لوقوعه ولعلمه لا يفعل لعدم وقوعه فالواجب هو المفعول لا المتعلق ايجاب ما علم عدم وقوعه
 ١٣ لان نظام الدين له قوله فهو الواجب اقول يلزم من انه لو فعل شيئا لم يكن شيئا واجبا وذلك باطل اتفاقا الا ان يقال المعنى انه لو فعل ليعمل ذلك الشيء فيعم المتعدد
 والمعدوم ولا يخفى ما فيه ١٢ منته له قوله قلنا ان الواجب الموقوف لكن يكونه احدا لا بخصوصه حاصله ان الواجب تعالى يعلم الواجب فاذا كان الواجب احدا لم يفعل
 ذلك فكل ما يفعله المكلف ليعلمه تعالى انه وقع وهو الواجب من احد الاشياء لا بخصوصه وجب بحسب ما علم الا ان المكلف به ذلك الواحد الذي هو مفرد اق احد الاشياء

الواجب ولم يعلم ان الواقع هو الواجب بخصوصه ان
 علمه تعالى بعدم الوقوع لا ينافي التكليف فان العاصي
 مكلف ١٢ لان نظام الدين له قوله قالوا اولاً انه
 حاصله ان المبرم محمول الواجب يجب ان يكون مستوعباً
 عند الواجب فلا يكون الواجب مبهم بل انما هو لمعروف
 من ملك الامور ليس كل واجبا ما عرفت سابقا
 فالواجب واحد لا يتغير ١٢ لان نظام الدين له
 قوله يجب ما اوجبه وهو مفهوم واحد ولا يهام فيه انما
 الابهام في افرد ١٢ مولانا عبد الحليم له قوله
 اقول لا يلزم من العلم ان التاميم كما اشارت اليه في الأصل
 الرابع ان العلة التامة لعدم الكل بل طبيعية عدم المبرم
 مطلقا ان سواد كان متوقفا في عدم جزر واحد في
 عدم جزئين تلك الامثال بيننا مطلقا من حيث
 الايمان بواحد واثنتين مرتباً او ثانياً اذا اتى بها
 معاً فانما يتحقق الامثال بالكل من مطلق الامثال
 تتحقق في هذا النوع من الغاية لئلا يلزم وجوب العلم
 بالامثال بالكل ١٢ منته له قوله هو العلم التام
 لان العلة بالحقيقة عدم العلة التامة فاذا عدم جزر
 تحقق عدمها في ضمنه فبالعلة لا شتما عليها واذا لم
 الجزر ان تامل علة لا شتما على عدم العلة التامة
 فكذا بهذا الواجب حقيقة واحد لا يبعد فاذا لم يبعد
 واحد يبين فهو الواجب لا شتما عليه واذا وجد علم
 فهو الواجب لا شتما عليه بل هو يمكن ان يكون
 باعتبار الاثر ومنه كون الواحد لا يبعد عن غيره
 بل هو موجود في ضمن وجود الكل وبه الامثال
 انظر ١٢ مولانا عبد الحليم له قوله قالوا
 ان العلم تلك الامور ليست مطلقا بل هي على
 بل هي على شريطة معينة واجتماع هذه الشروط
 وانما العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 العامل الحقيقي علم المتكلمين هو الواجب بحسب
 ولا تعد فيه اصلا ١٢ له قوله في نظرنا لان لهذا المردود اسوة بالعلل العقلية ويلزم من الاتفاق فيها الاتفاق
 باب القياس ١٢ منته له قوله في الوقت ان كان لا فارة وقت مقر شر ما لوقت والا فاشير بوقت له قوله لان الاشارة الى ان العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 الصلة المروءة والاداء للمؤدى له قوله ما في التورم اعم حاصل ما قال في التورم ان من قال في التقدير من الشرط والمكروه في العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والمؤدى هو المكروه والاداء الذي يفرضه هو الشرط فينا يرد به وبالمكروه وهذا الزعم فاسد لان المراد بالاداء الفعل المفعول في فعل الذي يفتقر الى ادائه في الشرط
 وهو المؤدى في الشرط هو المؤدى والمؤدى هو المكروه وليس الاداء فعلا الفاعل بالصفة فسد لانه اعتباري لا وجود له في الخارج والمؤدى هو المكروه

قالوا علم ما يفعله فهو الواجب قلنا لكونه احدا لا بخصوصه قالوا
 في الله تعالى ١٢
 اولاً يجب ان يعلم الامر الواجب فيكون معينا عندنا تعالى قلنا اجل
 والالم يلزم الامر ١٢
 حسب ما اوجبه فان العلم تابع للمعلوم وثانياً لواتي بالكل معاً
 امره تعالى ١٢
 فالامثال اما بالكل فيجب الكل او بكل واحد فيلزم تعد العلة التامة
 الامثال ١٢
 او لو احد لا بعينه وهو غير موجود متعين للتعين اقول لا يلزم وجوب
 الامثال ١٢
 الكل بالامثال بالكل واذا يلزم لو لم يكن الكل بد الا ترى
 وجوب النقل بالامثال بالكل ١٢
 ان عدم الجزء علة تامة لعدم الكل فاذا علم الجزء ان كان مجموع
 العلم التامة واجبا في المنهاج بيان الامثال بكل ذلك معرفة
 انقضوا البيضاوي ١٢
 وفيه نظر ظاهر تقسيم الوقت في الوقت اما ان يفضل فيسمى ظرفاً
 اي تقسيم للواجب الوقت ١٢
 وهو سعة وقت الصلوة وهو سبب للوجوب في طرف المؤدى في شرط
 فان لم يرد في غيره ١٢
 للاداء وهو الحكم في كل موقت وليس المظروف عين للشرط لانه
 الاداء غير المؤدى وما في التحريم المراد بالاداء الفعل المفعول فيتعد
 في المؤدى
 لا فعل الفاعل لانه اعتباري لا وجود له فمدفع لان المحادث
 في الفعل ١٢

ولا تعد فيه اصلا ١٢ له قوله في نظرنا لان لهذا المردود اسوة بالعلل العقلية ويلزم من الاتفاق فيها الاتفاق
 باب القياس ١٢ منته له قوله في الوقت ان كان لا فارة وقت مقر شر ما لوقت والا فاشير بوقت له قوله لان الاشارة الى ان العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 الصلة المروءة والاداء للمؤدى له قوله ما في التورم اعم حاصل ما قال في التورم ان من قال في التقدير من الشرط والمكروه في العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والمؤدى هو المكروه والاداء الذي يفرضه هو الشرط فينا يرد به وبالمكروه وهذا الزعم فاسد لان المراد بالاداء الفعل المفعول في فعل الذي يفتقر الى ادائه في الشرط
 وهو المؤدى في الشرط هو المؤدى والمؤدى هو المكروه وليس الاداء فعلا الفاعل بالصفة فسد لانه اعتباري لا وجود له في الخارج والمؤدى هو المكروه

قوله ان كان اول يومه ان فعل الفاعل بالمعنى المعتاد ما حدث واذا كان الاوار عهارة عنه يكون محاداً بحدوثه والحادث وان كان اعتباراً بغيره في الخارج لشره وطية
 فالاداء من كونه اعتباراً بغيره وطية وطية والقول بان الاعتبارى لا يصلح للشره وطية فيه مسك قهر ما قال المعهد ليس المنطوق عين الشره وطية مماثل فانه دقيق ١٢ مولوى محمد حسين
قوله بغير النجوم اي لا اوار الصوم المفروض لكونه معياراً وكل معيار فهو معين لذلك ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اشبع شعبان فلا صوم الا من
 عرفه ان ١٢ ملائكة الدين **قوله** علم بين فيه من غير الصوم الوقت الوجوب بذلك الوقت مشروفاً ليس لوان غيره مشروفاً فلا يخفى من ان يكون مشروفاً مع مشروفاً
 وهو في المعيارية حيث اوضح استظهار المشروفة وهو ايضا خلف ١٢ ملائكة الدين **قوله** خلافاً للجمهور آه قال ابن الهام مذموب الجمهور هو الحق لان الملازم عدم صحة

قوله وان كان اعتبارياً يصلح للشره وطية واما ان يساوي فيسمى معياراً و
^{١٢} ^{١٢}

مضيفاً وهو قد يكون سبباً للوجوب كرمضان عين شوعا لقرض
^{١٢} ^{١٢}

الصوفى يبق غيره مشروفاً فلا يشترطية التعيين بل لصحة بدية
^{١٢} ^{١٢}

مباينة عند الحنفية خلافاً للجمهور والآبئية للسافر للترخيص وقد
^{١٢} ^{١٢}

لا يكون سبباً كالنذر للمعين فتاوى بطلق البتة وبتة النقل الا
^{١٢} ^{١٢}

في رواية ولا يتاوى بنيتوا جبراً بخلافه بخلاف رمضان
^{١٢} ^{١٢}

خرفا بين ايجاب تعالى وايجاب العبد والحج ذو شهرين بالمعيار والظن
^{١٢} ^{١٢}

قانه لا يسع في عام الا واحد لا يستغرق فعلة فقتة ومن ههنا نادى
^{١٢} ^{١٢}

بمطلق البتة ويقع عن النقل اذا نواه مسكلة اذا كان الواجب موسعاً
^{١٢} ^{١٢}

فجميع الوقت وقت لادائه قال القاضى اكثر الشافعية الواجب في كل
^{١٢} ^{١٢}

وقت الفعل او العزم بدلاً لا يتعين اخر اولا يوجبون تجديد
^{١٢} ^{١٢}

العزم في كل جزء بل الاول ينسحب انسحاب النية فلا يرد ما في
^{١٢} ^{١٢}

لمنهاجر ان البديل متقدد والمبدال واحد على ان ايقاعا الفصل
^{١٢} ^{١٢}

مولانا عبد العالى **قوله** ملائكة الدين ١٢ ملائكة الدين **قوله** شهاب
^{١٢} ^{١٢}

النية في سائر العبادات الطولية كالصوم فلان النية في اول النهار كات ولذا يصح الصوم مع النوم كذلك فيما نحن فيقانون الوقت الاول كجيب ان يشترح في المعصية المصدرة فان لم يصحبها فعليه ان يترجم
 على ان الفعل في هذا الوقت لانه ان يتصيق ولا يجب تجديد العزم بل هذا العزم الواحد كات الى التصيق وانا اذا بلغ التصيق وجب الفعل ١٢ ملائكة الدين **قوله** والمبدال
 وذلك لم يوجد في الشرع وجهد عدم العدد انما لا نسلم لعدم البديل فانه لم ينص عليه فجز ان يكون واحداً منسحباً انسحاب النية فاما اذا وجد العرفان فليس كل بدلاً بالذات بل
 البديل احدهما الموجود في ضمنها كما في خصال الكفارة او خصوصاً الاول والثاني لا دخل له في البدلية ١٢ مولانا عبد العالى

النية ولا يلزم منه صحة ما يصح لان الاحتمال بالنسبة
 اقول اذا ثبتت النية بخصوص فربما يبقى مطلق النية المحمودة
 او هو والفعل فربما يعلم ان النوع اذا اختلف في فرد
 واحد فان ذلك الفرد متحققاً بتحقق ذلك النوع و
 مقتضى له مماثل ١٢ مزوم **قوله** الما بئنة المسافر
 آه انما يشق ان الثواب في الميعاد والمساواة
 الصوري هذا هو لان المرض الذي لا يلزم الصوم
 في ميعاد للفظ باجماع من يقتضيه اجزاء قول الفرق
 بين المرض الذي لا يلزم وبين سفر الملك للمفرد اذا قطع
 اجزاء المشقة علمه فبدر ١٢ مزوم **قوله** للترخيص
 في رمضان في شهر شعبان فلا يتاوى بيته فاجب آخر ولا
 نقل في رواية وذلك لانه لما خص للفظ لصلح بئنة ..
 تا لاولي ان نفس صلح وبئنة بدالة النص ومن جملة
 مصاح وبئنة ان تفرغ فتمت من اوار واجب آخر ١٢ ملائكة
 عبد العالى **قوله** ففقد الميعاد الخ فان وقتة ليس
 سبباً للوجوب بل سبباً للنذر خلافاً لما قال على ان الصوم فذا
 فبئنا لوقت الصوم المنذور وليس سبباً للوجوب الصوم
 او هو لا يفعله اية وانا المقتضى الير النذر وهو قوله على
 ان الصوم هذا ١٢ **قوله** الا في رواية غير مختارة لانه
 كان للناظر في ذلك اليوم صوم واحد وكان له ان
 يصوم بصفة التقلية وغيره باولئك بصدار واجبا فلا
 يتصف بالتقلية ولا يصح فيه حتى يتصف بالتقلية
 فبئنا اليوم بالقياس الى النقل كاليالى بالقياس الى
 العيام كلها فيلغو التقلية ويبقى نية الصوم في هذا اليوم
 ومصادرة ليس الا المنفعة فصيح ١٢ مولانا عبد العالى **قوله**
قوله فربما بين ايجاب تعالى آه حاصله من تعيين الوقت
 المنذور انما حصل من جهة الناظر فله ان لا يعرف له
 اية نية بل يعينه شئ اخر بخلاف تعيين الشارع فله
 ان يثبت له مجال الصوم ان يرد ١٢ ملائكة الدين **قوله**
قوله ففقد الميعاد الخ فان وقتة ليس
 وقت شام من وقتة المتقدد ولا يترك في كل الوقت ١٢
 مولانا عبد العالى **قوله** ملائكة الدين ١٢ ملائكة الدين **قوله** شهاب

قوله اعتباراً بالغلبة فان اكثر الاجزاء كاطمة وطلا أكثر حكم الكل **قوله** مولانا عبد العلي **قوله** فالواجب به كامل من كل وجه ومما صله ان الوقت وان كان متضمناً لكامله وان نقص لكن لانم ان الكل ناقص من وجه فان الاعتبار للغلبة والغالب من الاجزاء كامل فوجب كاطم فوجب ان يؤدي كذلك **قوله** انما نظام الدين **قوله** في اكل فانه في الاول لم يكن مسلماً فيكون السبب في حقه ذلك الوقت الناقص فيغني ان يؤدي ذلك اي يغني ان يعجز الاداء **قوله** نظام الدين **قوله** في حرم الصلوة بحدوث المتأخر من فذهب فخر الاسلام في الصلوة وشمس الأثره وغيره اے عدما كذلك في التقرير ۱۲ منه **قوله** والحق لانقص في الوقت لذاته فان الوقت وقت كسر الاوقات ولذا يصح عبادات اخرى ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بالعرض لوقوع التشبيه بعبادة الكفار فان الشمس تطلع وتغرب مع قرن الشيطان فيجذب فيه ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** دون غيره لسرعة غير الاداء فان قيل في اختيار النقصان مع امكان الاحتجاب عنه فلا يصح هذا ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** كالزكاة فانها عند قبيل الحول كانت نفسها واجبة دون ادائها فانه يجب بعد الحول ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بان تأخير اے من وقت تملك الفضايل لے حولان الحول فان مات قبله لا يؤخذ بها ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** والمستقوط بالتعجيل قبل حولان الحول غير الغرض لعدم ان نفسها واجبة قبله وليست مطبوعه الاداء ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** في قوله تعالى ان يقال الكلام بعد تحقق السبب فيه ما فيه ۱۲ **قوله** قبل الوقت فانه لا ياتم بالتأخير اے الوقت ويسقط بالاداء قبل الوقت فيجب ان يفتى فيه ايضا وهو يدعى ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** في حرم حاصنته اے قيل ذلك مبنى على ان اصل الوجوب ثبت باول الوقت ووجوب الاداء آخوه اقول فيه دليل على ان القضاء يتفرع على الاثر والسبب الدليل الآتي يتفرع على الاول قائل ويمكن ان يقع اصل الكلام بانها لما حاصنت آخرا فيها اتفقت على ان الغدومت فلا قضاء لانه بعد وجود السبب بخلاف من دعت آخرا اى في الجزء الاخير فقط فيجب فيها الغدومت السببية او لا ثم وجدت آخرا فيجب القضاء هناك الوجوب فقط لوجوب الاداء في الساع الوقت وهو شرطه وياتي في وقت المشروط تدبر ۱۱ منه **قوله** وهو في الاداء لان عالم بين الذين مشغولون لا ينداء الوجوب او وجوب الاداء ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** لعدم الخطاب اقول بان يدعى على وجوب القضاء لان مقارنته كما سياتي ان وجوب القضاء ليس بام جازي بل بواجب الاداء فان اتقى الخطاب للوجوب لا اداء اتقى الوجوب لوقت

ولبعضه في الكامل فعدل الى ان الكل كامل اعتباراً بالغلبة فالواجب به كامل من كل وجه فوراً من اسلم في الناقص فلم يصل فيه لا يصح في ناقص غيره مع لقدرا الاضافة في حقه الى الكل فاجيب بغيره عدم الصحة فانه لا رواية عن المتقدمين فيلزم الصحة والحق ان لا نقص في الوقت لذاته وانما لزم الاداء بالعرض فيتحمل في الاداء لشرفه دون غيره مسألة لا يفتصل الوجوب عن وجوب الاداء في البدن عند الشافعية بخلاف المال كالزكاة بدليل حد الاثر بالتأخير والسقوط بالتعجيل اقول بدو الوضوء قبل الوقت واما الحنفية فقالوا بالانفصال مطلقاً من حاشا آخر القضاء عليها بخلاف من ظهرت آخراً واستدلوا بوجوب القضاء على زانم كل الوقت وهو فرع الوجوب والاتفاق على اتفقه وجوب الاداء عليه لعدم الخطاب حدراً عن اللغو قيل وانا يلزم اللغو لو كان مخاطباً بالفعل الان بل هو مخاطب به بعد الانتباه

هنا حمل فخر الاسلام القضاء على الاداء حيث قال ووجب في انما والاصل تراخي وجوب الاداء الى الخطاب لكن فيه ان حقيقة الاداء بعد القضاء الوقت طفت اجزاء ولا يجب ان يعايرها فيقيم السبب مقام وجوب الاداء بل يظلم اثره في وجوب القضاء وايرد ذهب ابن الهمام والادوية اقامت الغلبة للخطاب مقامه فان التام في زمان النوم وان لم يكن في وقت الصلاة **قوله** من اللغو اى من كون الخطاب لغواً لان التام غافل فيه فانهم للخطاب فالخطاب هو لوجوه مثل الاستدلال على ان الوجوب الاداء ان زيد مثلاً لو نام في وقت الظهر ولم يستيقظ في جزاءه وجب عليه قضاء هذه الصلوة وهو فرع الوجوب اذا القضاء اداء مانات في في اوانه فلو كانت من وقت الصلاة قبل القضاء الوقت لا بد الاداء كهد ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** بعد الانتباه فالخطاب تعلية وهو غير ممتنع يتعلق بالنام ۱۲ مولانا عبد العلي

قوله والجواب انه حاصل الجواب ان النائم مادام نائما ليس يحتاج الى نيل عليه الاداء فالوجوب وجوب باصله وقوله ان المعدوم مخاطب قلنا لا نسلم انه مخاطب بالاداء وقت النوم بل هو مخاطب بتعليقنا فلا تعليل في عدم النوم في الاول انما الفعل اداء فلا دليل فيه على المطلوب وفي الثاني اذا فعل قضاء وهو تلو الوجوب فليتم الدين ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** ولا فرق في هذا الخطاب **قوله** ان الخطاب يتعلق في غير المكلف والمكلف سواء بخلاف الخطاب التخييري فالخطاب لو كان واردا على النائم لكان مثل دروه على المعدوم وليس الكلام فيه ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** فلي هذا الوجوه الصبي بالغالا قضاء عليه الا احتياطا تفرج على ما سبق وتفسيره ان الصبي ان كان قد بلغ في اخر الوقت او قبله فعليه القضاء ليقوم الوجوب عليه وان لم يكن وجوب ادرا ان ائنة بالغال بعد الوقت فلا قضاء عليه حقيقة لانه ما وجب عليه شيء حتى يورم باستدراك ما فات هذا ان علم حال بلونه واما اذا لم يعلم كما اذا وجد آثار البلوغ لغير الامتياز بعد الوقت ولم يعلم حدوثه فهو في الوقت او بعده فنيا عليه دين الله تعالى ليس عليه القضاء اذ ليس عليه شيء لكن في عالم القضاء والولاية عليه القضاء احتياطا لان امراد بين الذم والمدح فبالاوس المعية زينة عن الذم وهذا ما يقتضيه الضوابط العدية ومعيد الرواية الصريحة في ذلك ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** بعقوبة الحسن لان استحقاق العقوبة لا يشترط من نوع مثل الذمة وتعيينه الحسن حتى ۱۲ مولانا محمد **قوله** اصل خامس وقد عرفت ان معظم اصحابنا قانون بالحكم قبل الشرع واليتم من اصالة اصل خامس فان هذه الاصول كما شققت من الشغل الذي كان من الشارع خيرة لكون الحسن فعليا وقد قالوا بعقوبة بعض الاحكام بالعقل ايضا ۱۲ مولانا محمد **قوله** ثم اعلم انه علم ان الحقيقة مع تصحيحهم بان لا عيب في اصل الوجوب قالوا ان الثابت باول الوقت اصل الوجوب انه ان يتحقق فاور عليهم ان يلزم ان يكون الطلب مع المطلوب لان قبل التفتيش ليس الاصل الوجوب وقد قلتم انه لا طلب فيه قول لعل المراد هم نفى الطلب المحتم بيان ان الطلب فرع السببية وهي لكونها متعقبات يوجد وينعدم تدريجا فالطلب كذلك الا ان تعيين السبب للسببية وحيدته يحصل الطلب تحصيل تويها ويقدم على المطلوب مثل تقدم سبب على السبب فتدبر ۱۲ منه **قوله** لا طلب آه والقول بان الطلب في الدين المؤجل مؤرج الى حلول الاجل وكذلك في الثواب المطار لا يعز لانه مثال والظاهر انه لو قيل ان لا طلب في الدين المؤجل قبل حلول الاجل يصح تدبر ۱۲ منه **قوله** كيف يسقط الواجب فان المصلحة انما هي اول الوقت او المالك اذا اوى الزكوة

كالمخاطب للمعدوم والجواب ان الكلام في الخطاب تقييضا والخطاب للمعدوم

انما يصح تعليقا ولا فرق في هذا الخطاب بين الصبي والبالغ

بخلاف الاول فعلى هذا الوائنه الصبي بالغالا قضاء عليه الاحتياط

وقيل ان الوجوب لازم بعقوبة الحسن كما هو من هينا فبدر عليه انه

يلزم ثبوتها بدون الشرع ولحقيل به احد منا كيف ولنا اصل

خامس ثم اعلم انهم صرحوا بان لا طلب الا في اصل الوجوب بل

هو مجرد اعتبار من الشارع ان في ذمته خيرا للفعل وادد ان

الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب هو انما يكون واجبا

بالطلب وقصد الامتثال انما يكون بالعلم به والجواب اننا

لا نسلك ان الواجب انما يكون واجبا بالطلب بل بالسبب

والشيء قد ثبت ولا يطلب كالدين المؤجل والثواب المطار

الى انسان لا يعرف مالكا والامثال يتفرع على العلم بثبوتها فلا

لقتضى السقوط سبق الطلب اقول فقه المقام ان الخطاب وضع

قوله فقه المقام آه ولا يخفى انه ينطبق الفروع ففى الزكوة قبل المول تحقق السبب بالنصاب ولم يتحقق الاقتضاء الا بعد المول وفي الخيف آخر لعدم السببية بالكلية بخلاف ما اذا ظهرت اخر اذنى النائم تحقق الوجوب بتحقيق السبب والبلية الخطاب في زمان النوم وان لم يكن بشرا كان لوجود اقتضاء من غير احتياج له امر بغيره فمثل ۱۲ منه رحمه الله تعالى به

قوله بالسببية للوجوب كقوله عليه على الصلاة والسلام وقت الصلاة ما بين هذين الوقتين **قوله** وان لا يطلب في الاول فهو ليس من الاحكام التكليفية بل وجوب الاداء ۱۲ منه **قوله** والا فيكون المفهوم من خطاب الوضع الطلب بين خطاب التكليف فانقلب التكليف وضعاً ۱۲ مولانا عبد العظيم **قوله** في وقته بقية ان قلت يدخل فيه القضاء كلج ان وقته بقية العشر شرعاً قلت القضاء وان كان واجباً مع عادة العمر كلج لكن الفعل فيه في غير وقته و مطلق الوقت من تقنية العقل تا مل ۱۲ منه **قوله** شرعاً يخرج غوا الزكاة ليعين له الامام شهراً فمن حيث خصوص ذلك الشهر ليس باءادار والا كان بعده تقاضا ۱۲ منه **قوله** وقيل القائل ابن الهمام وغيره اشار بسببية التمرين الى ضعفه لان المعروف الاداء حقيقة وهذا في حكم الاداء في التحقيق وفي المخطط الصلوة يجوز ان يكون بعضها اداء وبعضها قضاء اقتضاه كصلى العصر غربت الشمس في خلال صلوة وتم الباقى ۱۲ منه **قوله** كالتحرية لان العمدة النسبة وقد وقعت في الوقت والنسب على الكل ۱۲ منه **قوله** وركعتي عند الشافعية يعني لو وقعت ركعة في الوقت وبلتة الصلوة في غير الوقت فهي اداء عند الشافعية ۱۲ مولانا مكي بن مكي **قوله** لئلا يخلل المراد بالخلل ما يورث نقصاً في الصلوة يجب بسجود السهو لا ما يفعله بترك ركن او شرط بل لا بد في حكم عدم شرعاً فليس الفعل مما يثبت شرعاً بغيره ۱۲ منه **قوله** والاصح انه احتلف في وجوب الاعادة فصرح غيره واحمد من شراح اصول فخر الاسلام لما في التقرير بانها ليست واجبة بل تخرج عن النية بالاول والثاني جائز سجد وسهو فليس باءادار ولا قضاء وذهب الشافعية والواليه الى الوجوب حتى قال ابوالبيه بلون الغرض هو الثاني وعلى هذا دخل في الاداء والمحقق ان الغرض هو الاول اذ عدم سقوطه في ذلك الزمان لا الواجب لكن الاعادة واجب بل لا بد من صلوة او رتبة مع كراية الجزء الاول فوقت الاول وقت من ثمه كان اعادة القضاء قضاء ۱۲ منه **قوله** فعله بعد ان قلت الفعل قبل ما هو قد لا يقدم على وقته والوضوح قبل الوقت مانع من نزومه فيه وليس بذلك والزكاة المشبه بها سداً على وقته بذلك معاً فلا تقيد به **قوله** تقسيمه الى بذائع دخل مقداراً في ما اذا كان الاصويرون في قول الفقهاء ان التيقان في الواجب قضاء مع انه اتيان في وقت وهو شرط الوقت بعد الوقت لتقرير الواجب ان سميته الى سجدوا قضاء على سبيل التيقان على سبيل التيقان في وقته لا يلزم اذا سموا قضاء تقيداً وليس انما كان ذلك على الغلظن ۱۲ مولانا مكي بن مكي **قوله** بدل الواجب وقد عانت على بيان الاداء في بيان ما طلب ثم ما اذا تقاضا سلمه الشمس

السببية للوجوب خطاب تكليف بالاقتضاء فيجب ان يكون الثابت بلحد ما غير الثابت بالآخر ثبوت الفعل حقا مؤكدا على الذمة من الاول وهو الوجوب والطلب بايقاعه في العين من الثاني وهو وجوب الاداء فعلم ان الوجوب شيء ووجوب الاداء شيء اخر وان لا يطلب في الاول بل في الثاني والالزم قلب الوضع فتدبر مسألة الاداء فعل الواجب في وقت المقدار شرعاً وقيل ابتداءه كالتهربية عند المخفية وركعتي عند الشافعية ومنه الاعادة وهو الفعل في ثانياً بالخلل والاصح انه واجب والقضاء فعله لبعده استندراكا لما فات عمداً او سهواً يتمكن من فعله كالمسافر والحر يتمكن لما نه شرعاً كالمحيض او عقلاً كالنوم فتسمية الحج الصحيح بعد الفاسد قضاءً مجازاً ومن جعل الاداء والقضاء في غير الواجب بدل الواجب بالعبادة مسألة تلخيد الفعل مع ظن الموت في جزء من الوقت معصية اتفاقاً فان لم يجب

قوله معصية اتفاقاً قول غير دليل على ان الاخر الذي تعيينه بالسببية وتبينه به الموضع المراد ان يكون حسب الواقع او باعتبار الالطت فامدح من بعض علماء على ما ترجمه قول من قال بالعصيان في تأخير من عن السلامة ومات فجأة بدليل تحقق الوجوب ولا يتبرر ذلك ما قيل بان الواجب ما يذم تأخره في وقت باختياره ووهنا ترس في البعض بالاختيار وفي البعض بالموت وبيان الموت البصاح سبباً للعصيان فلا يلزم على تقدير عدم اتفاق الاداء ان يقع جامل البعض كالأخبار من الموت نفسه على ان ارتفاع الوجوب قد يكون لوجود المانع كالموت والمرض والحض في ذلك فتأمل ۱۲ منه

قوله معصية اتفاقاً قول غير دليل على ان الاخر الذي تعيينه بالسببية وتبينه به الموضع المراد ان يكون حسب الواقع او باعتبار الالطت فامدح من بعض علماء على ما ترجمه قول من قال بالعصيان في تأخير من عن السلامة ومات فجأة بدليل تحقق الوجوب ولا يتبرر ذلك ما قيل بان الواجب ما يذم تأخره في وقت باختياره ووهنا ترس في البعض بالاختيار وفي البعض بالموت وبيان الموت البصاح سبباً للعصيان فلا يلزم على تقدير عدم اتفاق الاداء ان يقع جامل البعض كالأخبار من الموت نفسه على ان ارتفاع الوجوب قد يكون لوجود المانع كالموت والمرض والحض في ذلك فتأمل ۱۲ منه

قوله وقال القاضي ابو بكر اقلاني المودى بعد ظن الموت قضاء لانه لما ظن الموت تعين له الاداء فاذا لم يؤد فيه بل ادى بعده فقد ادى في غير وقته وهو المعنى من القضاء هكذا في شرح بعض الاساتذة ۱۲ مولانا محمد معين الدين **قوله** ويرد عليه آه حاصل هذا الايراد اما معارضة بالقياس على ظن ان الوقت قد انقضى يانه ان من ظن وقت الصلوة قد انقضى والحال ان الوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم ظهر لهذا الظان ان ظهر خطأ والوقت لم يدخل ثم جاء الوقت وصلى فيه فهذا اداء للصلوة بالاتفاق فكذا من ظن الموت في وقت ولم يحتم وظهر خطأ ظنه وصلى فيما بعد فيكون هذا اداء ايضا واما نقض جمالي بان دليل القاضى غير صحيح فانه لو صح لزوم ان لا يكون صلوة من ظن القضاء والوقت اداء مع انه اداء بالاتفاق واما نقض تفصيلي وهو المنع على المقدمة القائلة ان وقته شرعا يجب ظنه قبله بانالائم ان وقته شرعا قبله فان قبيلة الوقت المتأخر بحسب الظن دون الشرع ۱۰ مولوى معين **قوله** مطلقا الى لا وقت القضاء ولا وقت الاداء ۱۲ **قوله** مقال اشارة الى ان هذا الفرق غير نافع لان القاضى جعل الدوران مع الظن لتحقيق العصبان في الاول وتحقيق القضاء فيما اعتقد القضاء ثم اذعه في الوقت ويدفع بان العصبان لا يبان في الاداء كما لو اخرجني الثاني و بان الظن معتبر فيما لم يظهر فساده فاذا ظهر فلا عبرة به بقدر ۱۲ مندم **قوله** جائز بخلاف المسئلة الاولى فان التاخير ليس بجائز مع الموت فان التاخير يعنى ۱۲ مندم **قوله** والقول بان شرط الجواز ان علم ان شرطه جواز التاخير بالظن السلامة اذ العلم بها اذ السلامة نفسها فان كان الاول فالمرضى وض تحقيقه فيتحقق الشرط واذ لا انتظار لغيره وهو جواز التاخير فيجب ان لا يائم وان كان الثاني ادى الى التعليلت المحال اذ لا يمكن العلم بمادة فاذا امتنع الشرط امتنع الشرط وان كان الثالث فيلزم ان يكون التخيير اللازم من كون الوجوب متوسعا لظنه ومن المقرر على سلامة العاقبة بين ممكن ذلك اذ لم يموت وامتنع اذا قدر موته وهذا لان الشرط امتنع وجوده عند استقرار شرطه وهو ان التخيير بين الممكن والمتنع رفع حقيقة التوسع لان مقتضاها الامكان التام فلم يكن اللازم لازما فلما لم يقصر من جعل لزوم التخيير بين الممكن والمتنع على تقدير اشتراط العلم فقط فاقابل فانه حقيق بالمثل ۱۲ مندم **قوله** فلا يعصى بالتاخير مع ظن السلامة والموت ۱۲ مندم **قوله** مولانا عبد العلى **قوله** لان الوجوب مشترك بين الوجوب العمري والموسع فان كان سبب العصبان في الاداء الوجوب فينبغي ان يعصى في الثاني ايضا ۱۲ مولانا عبد العلى **قوله** وفيه اشارة الى الفرق الذي ذكره اميد قدس سره من قبل ابن الجوزي هو ان في الموضع الذي وقته العمر لجواز التاخير اذ اذامات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف الظاهر فان جواز تاخيره الى ان يتبين وقت الصلوة قبل اذ فرض وقوع الفجأة قبل وقت الصلوة لجواز التاخير اذ اذامات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا فالاصوب ان يقال ترك الظن في الصورة المفروضة ليس في جميع الوقت ولقدره شرعا بخلاف ما وقته العمر اذ اترك بالفجأة لانه ترك في جميع وقته وهو تمام عمره اقول منقول من ظن الموت في وسط الوقت الموسع وانما فانه يعصى اتفاقا مع انه ما ترك في جميع وقته المقدر شرعا والظن كما جعل البعض كالاكيل الكل بعضا لان الفجأة على خلاف الظن والفرق حكم فالاصوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فمقال ۱۲ منه رحمه الله تعالى

وفعل في وقته فالجهو على اذ اداء لصدق حد عليه وقال القاضي

قضاء لان وقته شرعا يجب ظنه قبله ويرد عليه اعتقاد القضاء الو

قبل دخوله فاذا بان الخطا فغل في الوقت فهو اداء اتفاقا قول

الفرق بين فان في الاول اعتقاد عدم الوقت مطلقا وفي الثاني

اعتقاد عدم وقت الاداء فالاول منضيق من كل وجه بخلاف

الثاني فتأمل ومن اخر مع ظن السلامة ومات فجاءة فالمتحقق

انه لا يعصى بالتاخير جائز ولا تايم بالجائز والقول بان شرط

الجواز سلامة العاقبة لا العلم به حتى يودى الى التكليف للمحال ليقضه

التخيير بين ممكن ممتنع وهو يرفع حقيقة التوسع فتدبر و فرق

ابن الحاجب بين ما وقت العركا ليجر فيعصى بين غيره ولا يعصى

لست لان الوجوب مشترك عند الفجأة عام وفيه ما فيه مسئلة

اختلف في وجوب القضاء هل هو بما وجد عليه اكثر اذ جائز

الاداء وهو المختار العامة للحقيقة ثم هذا الاختلاف في القضاء بمثل مقول

الفرق الذي ذكره اميد قدس سره من قبل ابن الجوزي هو ان في الموضع الذي وقته العمر لجواز التاخير اذ اذامات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف الظاهر فان جواز تاخيره الى ان يتبين وقت الصلوة قبل وقت الصلوة لجواز التاخير اذ اذامات لم يعصى لم يتحقق الوجوب اصلا فالاصوب ان يقال ترك الظن في الصورة المفروضة ليس في جميع الوقت ولقدره شرعا بخلاف ما وقته العمر اذ اترك بالفجأة لانه ترك في جميع وقته وهو تمام عمره اقول منقول من ظن الموت في وسط الوقت الموسع وانما فانه يعصى اتفاقا مع انه ما ترك في جميع وقته المقدر شرعا والظن كما جعل البعض كالاكيل الكل بعضا لان الفجأة على خلاف الظن والفرق حكم فالاصوب كما في شرح المنهاج التزام جواز انفصال الوجوب عن وجوب الاداء فمقال ۱۲ منه رحمه الله تعالى

قوله والجواب ان النذر يقتضيه الصوم الغير المقصود للاعتكاف قوله فان التقييد يدل على ذلك قلنا لان بل الظاهر ان نذره ١٢ لان نظام الدين **قوله** لانه شرطه بقوله عليه وعلى آله الصلوة والسلام للاعتكاف الا بصوم بعاه الدار قطنى والبيعتى وصوم النقاد وايجاب الشرط وهو موجب لايجاب الشرط ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** قلنا ان المانع والبقى النذر موجبا للاعتكاف مطلق على الذمة ثبت شرطه الذى هو الصوم ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** في حكم الاصل وهو الاعتكاف في رمضان الاول وهو ان كان يجوز اداؤه مع صوم رمضان فينبغي ان يكون القفنا لذلك كذلك ١٢ لان نظام الدين **قوله** الواجب المطلق انه احتراز عن واجب اذا كان مقيدا بالمقدمة كالزكوة

بذلك النصاب والى بالاستطاعة وكذلك كل لا يمكن تفصيله من الآلات فالواجب به مقيد ١٢ منه **قوله** كغسل جزءه فانه في العادة لا يتحقق غسل بالوجه الا مع غسل جزء من الرأس وان كان يمكن عند العقل ان يغسل القاسل الوجه بدون غسل ذلك الجزء كما لا يخفى ١٢ مولانا محمد معين الدين **قوله** فقط ان السبب الذى هو المقدمة واجب وليس غيره واجبا ١٢ لان نظام الدين **قوله** مطلقا سواء كان المقدمة شرطا شرعا او عقليا او سببيا او غيره ١٢ لان نظام الدين **قوله** لانه لو لم يكن المقدمة واجبا لثانى باطل والملازمة غنية عن البيان ١٢ لان نظام الدين **قوله** بالاجماع اى قد اجمع على وجوب سبب الواجب وحرمة اسباب الحرام لتلزم التلخيص بالمحال لان هذه المقدمة ثبتت بالاجماع لير عليه انه قد ثبت بدليل اخر منفصل عن دليل وجوب الواجب وقد كان النظام في الوجوب بايجاب ذى المقترنة فقال ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** وما قيل آه لانم لزوم التكليف بالمحال وانما يلزم لو كان التكليف بالواجب من غير وجوب المقدمة اصلا في نفس الامر وهو غير لازم ١٢ مولانا عبد العلى **قوله** بالنظر اليه اى ان النظام في وجوب المقدمة مقدمة له حاصلة انه اذا كان شئ ما واجبا له مقدمة وفرض ان دليل هناك على وجوبها بل يتلزم وجوب ذلك الشئ وجوبها ام لا تدبر ١٢ منه **قوله** لان نزاع في ذلك اعلم انه ان كان في وجوب المقدمة بمعنى ان الخطاب متعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصودا من الخطاب المتعلق بالواجب والحق ان مقدمة الواجب ليس لواجب مطلقا استثناء ابن الحاميب للشرط الشرعى فقط وجعله شرطية بمنزلة الخطاب المتعلق به لوجوبه حكم لان العقلة اقوى فانه مندرج في نفس الخطاب المتعلق بالواجب وان كان النزاع في الاثر والحق مع الجمهور ان مقدمة الواجب واجب مطلقا والثانى وهو الحق لان من مضمون المجتهدين متعلق يكون مقدمة الواجب واجبا مطلقا سواء تعلق به الخطاب ام لا مقصوده استنباط حكم الوجوب مطلقا كما في الدلالة والاشارة ١٢ منه راج

بند اعتكاف رمضان اذا لم يعتكف حيث يجب قضاء بصوم جديد ^{اذا صام ١٢}
 ولم يوجب النذر والجواب ان نذر الاعتكاف كان موجبا لانه ^{الذى هو واجب}
 شرطه لكن ما ظهر اثره لمانع وهو وجوبه قبله فلما زال ظهر اثره ^{بذل النذر ١٢}
 ولم هذا لا يقتضى في رمضان الخولا واجبا خروى قضاء ^{لان الصوم في مقصود للاعتكاف ١٢}
 رمضان الاول اذ الخلف في حكم الاصل هذا مسألة مقدمة ^{الذى هو المقصود}
 الواجب للمطلق واجب مطلقا اى سببا او شرطا شرعا كالوضوء ^{الواجب للصلاة}
 عقلا كترك الصدا او عيادة كغسل جزء من الرأس بغسل الوجه ^{وجوب التلخيص}
 في السبب فقط وقيل في الشرط الشرعى فقط وقيل لا وجوب ^{مقدمة الواجب واجبة ١٢}
 ان التكليف به يبدن التكليف للمقدمتي يؤدى الى التكليف بالمحال ^{الواجب بالواجب}
 لا اثر تحصيل اسباب الواجب فاسباب الحرام بالاجماع وما قيل ^{الواجب بالواجب}
 ان يكون جوبها لغيره كالايمان فبين الكلام بالنظر اليه ان قلت لا يلزم ^{فانه واجب بغيره مما يبره الصوابات ام لا ١٢}
 الامر قصر محققا لانه في ذلك بل المراجعة ليستتبعه وهو معنى ^{بالبيوع واللام}
 قولهم ايجاب الشرط ايجاب الشرط ولهذا لا يلزم الامعصية ولحد ^{اى الامر بالمقدمة في واجبة لوجوب الواجب}

قوله وبشبهه يقال آه أي الاشتغال بعند من لوازم تحريم الفعل لئلا يشتر القدمات ١٢ منه **قوله** وفيه شيء إشارة إلى أن النهي هو الكف من الفعل لا التوقف على الاشتغال بفعل أشركا نهى عن الحركة لا يتوقف على إيجابا تكون لحوادثان يكون عدما القول بان الكف نفسه فعل مطلوب فيكون مأمورا به خروج عن محل النزاع قد بر ١٢ منه **قوله** كما في إيجاب القارة فعله هذا إذا ترك الواجب مع الاشتغال بعندنا المعصية واحدة هي معصية ترك الواجب وإنما ليسب إلى العند بالعدوى وعلى هذا فلا يلحق أن يجازى في هذا الحكم ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** على المتنع الحرام هذا رد على ما قال من اقتضاه كراهة العند مما يلزم أنه يلزم على هذا التقدير الطلاق المكروه على المتنع وهو الحرام بالحقيقة مع أنها قبايان نوعا واطلاق احد المتباينين على الآخر محال وجب لزوم أن عند الواجب يكون مفوتاه ومفوت الواجب حرام بلا شبهة وقد قيل بكونه فيلزم الطلاق المكروه على المتنع الحرام ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ابن قلت

وبشبهه يقال في النبي في شيء فالخطاب واحد بالذات والتعاود بالاصالة ^{١٢}

والبتية كما في إيجاب للقدمت ومن ههنا قيل يقضى كراهة تصداه ^{١٢}

فان خطا الضمن انزل من بالصرح لكن يلزم الطلاق للمكروه على ^{خطا}

المتنع ان قلت فالامر بالشئ نهي عن صدق عينا والنهي عن ^{١٢}

الصدق لينتزم الامر بالصدق الآخر تحجيها فهذا الصدق مني عنه عينا ^{١٢}

وما موربه تحجيها هفتا لامكان بالنظر إلى شئ لا ينافي بالامتناع ^{١٢}

بالذات ولا الامتناع بالنظر إلى شئ آخر لا يقال يلزم على الاول حرمة ^{١٢}

الواجب المحرمة الصلوة من حيث انها ضد الحج وبالعكس وعلى الثاني ^{١٢}

وجوب المحرمة ولو تحجيها كوجوب الزنا لانه ترك الواطئة وبالعكس تقوى ^{١٢}

في الاول الامر لا يقضى الاستيعاف لا يكون نهيا عن الصدق اما فيمكن ^{١٢}

فعل ضد الواجب وقت اخرا ومن ههنا قيل ان الشرط ان يكون الواجب ^{١٢}

مضيقا لكن يلزم ان لا يكون الحج وقتة العمر ان يقال ذلك وقتة نظر اليه ^{١٢}

من حيث هو وفي الثاني اليقين للدليل باصلا يخرج المحل من تحجيها ^{١٢}

قوله وبشبهه يقال آه أي الاشتغال بعند من لوازم تحريم الفعل لئلا يشتر القدمات ١٢ منه قوله وفيه شيء إشارة إلى أن النهي هو الكف من الفعل لا التوقف على الاشتغال بفعل أشركا نهى عن الحركة لا يتوقف على إيجابا تكون لحوادثان يكون عدما القول بان الكف نفسه فعل مطلوب فيكون مأمورا به خروج عن محل النزاع قد بر ١٢ منه قوله كما في إيجاب القارة فعله هذا إذا ترك الواجب مع الاشتغال بعندنا المعصية واحدة هي معصية ترك الواجب وإنما ليسب إلى العند بالعدوى وعلى هذا فلا يلحق أن يجازى في هذا الحكم ١٢ مولانا عبد العلي قوله على المتنع الحرام هذا رد على ما قال من اقتضاه كراهة العند مما يلزم أنه يلزم على هذا التقدير الطلاق المكروه على المتنع وهو الحرام بالحقيقة مع أنها قبايان نوعا واطلاق احد المتباينين على الآخر محال وجب لزوم أن عند الواجب يكون مفوتاه ومفوت الواجب حرام بلا شبهة وقد قيل بكونه فيلزم الطلاق المكروه على المتنع الحرام ١٢ مولانا عبد العلي قوله ابن قلت

فيحدث مرتباً ومبني معاً ولذلك اختلفت في اول واجبات فيقول الايمان بالصدق وقيل بل المقدمه كما فصل في مومنه هذا ١٢ منه **قوله** مضيقا فان الموسع لا يجب حرمة الصدق كجزءه او اجرام الوقت لك يحرم الاشتغال بعنده او صدقاه فيه فان الحرمة على حسب الوجوب ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اي حرمة الحج من حيث انها ضد الصلوة ١٢

قوله لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة آه حاصله ان المأمورية قد وجد جميع اركانها وانما الشبهة في الشرط وهي ايضاً متحققة ولقي الامر في الموانع وهو اجتماع الحرمة وهو غير متحقق ايضاً فان الصلوة متحققة الافعال المحصورة وليس في تلك ما تؤذي ان لا يقارن بمعية في مصدر المأمورية وحقيقة الغصب هو ازالة اليد الغير بغير اذنه وهذا امر الصلوة امر في الصلوة في الارض المحصورة انما اجتماع اركان واجب حرام ولا مفاضلة فيه وهذا هو معنى الصحة مثله كما اذا صام مع معصية كالاباق من اللولي وثوره فان الصوم صحيح فان كان مجاز المعصية ١٢ ملا نظام الدين **قوله** في كون من حيث انه نصب وتوكل على ملك التبر فبالجهة الاوالة يكون واجبا وبالجهة الثانية حرماناً فلا اتحاد في المتعلقين اصلاً فلا استخالة ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** في كون من حيث انه صلوة واجب حتى يجمع الوجوب مع الحرمة فالذي يكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد العلي

الرازي عند احد اكثر المتكلمين الجبائي لا يصح ولا يثبت لنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة فان الكون المحيذ وان كان احداً بالشخص لكنه متعدي باعتبار انه كون من حيث انه صلوة وكون من ان غصب **قوله** في قول النبي عن الكون في المكان آه هذا ما منع على قول عدم اتحاد المتعلق فان الصلوة كون في الارض المحصورة وكل كون كذلك فهو منهي عنه **قوله** في كون من حيث انه صلوة نهي عنه وهو مأمورية فيكون متعلق الحرمة والوجوب امراً واحداً وهو الصلوة واما معارضة صاحبها ان ذلك غير صحيح فان الكون فيها منهي عنه فلا صلوة فيها به صحيح لان ذلك يدل على ان المطلوب الكون في غير المنصوب **قوله** ان يكون شيئاً واحداً مأموراً به وهو ما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** الدلالة اي دلالة العي من الكون في المنصوب على ان الصلوة المطلوبة في الصلوة فيه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كما هو حقيقة مع تنوير الجهة والمحل على الحقيقة ضروري اقالم يعرف صادف ١٢ **قوله** وان نقص بصوم يوم آه يعني لو كلف تعدد الجهة في الصلوة لزم صوم يوم الشر لكونه مأموراً به وان الله من حيث انه علوم ونهيا عنه من حيث اني لزم الشر فاجيب او لا يمنع بطلان التالي فان عند الحنفية يمتنع التذرع وعليه القضاء فلو صام خرج عن تهمة التذرع ولو عصى من حيث محاذقة النبي والدلائل كما هي مطلقة في الصلوة باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتبحر واعلم قول تعالى وليؤذونهم وثانياً باننا سلمنا المختلف لكنه مانع فلا يغير ذلك المانع هو النهي عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً اقول لك ان تقول كما ان النهي يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلوة ويمكن ان يجاب بان المصنوع المرجوح لا يغير مع المفسدة الراجحة بالاتفاق ولا شك ان الاعراض عن مبنية التذمة راجحة كيف لا وقد اجتمع على كون الصوم فيه معصية فليقدر ١٢ منه **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب بانه من النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكك كل من الجهتين عن الآخذ منها ليس كذلك بناء على ان المصنوع لا ينقض عن المطلق ودفعه بانه لا ينعف لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع للمأ لزم اجتماع المتضادين وعند تنوير الجهة لا يلزم او المحال بل جهة كان مثلاً لا احد يردون الاخر في تغيير المحال اعتباراً اقول لو قرر النقص بان في صوم يوم التبرهتين كونه دافعاً بالتذرع كونه في يوم التبرهتين عموم من وجه لم ينعف التخصيص اصلاً لانه يكون في الدار المنصوبة فلا جواب الا بالترام او بايداً وانما نفع قد بر ١٢ منه **قوله** لا ينعف الجمان الدليل ليس بانس باكان من الجهتين عموم من وجه اذ مقداره جارية في صوم يوم النحر ايضاً اذ لا تضاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقص على الدعوى بل على الدليل فكيف يفيد تخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ منه

قوله في كون من حيث انه صلوة واجب حتى يجمع الوجوب مع الحرمة فالذي يكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد العلي **قوله** في كون من حيث انه صلوة نهي عنه وهو مأمورية فيكون متعلق الحرمة والوجوب امراً واحداً وهو الصلوة واما معارضة صاحبها ان ذلك غير صحيح فان الكون فيها منهي عنه فلا صلوة فيها به صحيح لان ذلك يدل على ان المطلوب الكون في غير المنصوب **قوله** ان يكون شيئاً واحداً مأموراً به وهو ما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** الدلالة اي دلالة العي من الكون في المنصوب على ان الصلوة المطلوبة في الصلوة فيه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كما هو حقيقة مع تنوير الجهة والمحل على الحقيقة ضروري اقالم يعرف صادف ١٢ **قوله** وان نقص بصوم يوم آه يعني لو كلف تعدد الجهة في الصلوة لزم صوم يوم الشر لكونه مأموراً به وان الله من حيث انه علوم ونهيا عنه من حيث اني لزم الشر فاجيب او لا يمنع بطلان التالي فان عند الحنفية يمتنع التذرع وعليه القضاء فلو صام خرج عن تهمة التذرع ولو عصى من حيث محاذقة النبي والدلائل كما هي مطلقة في الصلوة باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتبحر واعلم قول تعالى وليؤذونهم وثانياً باننا سلمنا المختلف لكنه مانع فلا يغير ذلك المانع هو النهي عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً اقول لك ان تقول كما ان النهي يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلوة ويمكن ان يجاب بان المصنوع المرجوح لا يغير مع المفسدة الراجحة بالاتفاق ولا شك ان الاعراض عن مبنية التذمة راجحة كيف لا وقد اجتمع على كون الصوم فيه معصية فليقدر ١٢ منه **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب بانه من النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكك كل من الجهتين عن الآخذ منها ليس كذلك بناء على ان المصنوع لا ينقض عن المطلق ودفعه بانه لا ينعف لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع للمأ لزم اجتماع المتضادين وعند تنوير الجهة لا يلزم او المحال بل جهة كان مثلاً لا احد يردون الاخر في تغيير المحال اعتباراً اقول لو قرر النقص بان في صوم يوم التبرهتين كونه دافعاً بالتذرع كونه في يوم التبرهتين عموم من وجه لم ينعف التخصيص اصلاً لانه يكون في الدار المنصوبة فلا جواب الا بالترام او بايداً وانما نفع قد بر ١٢ منه **قوله** لا ينعف الجمان الدليل ليس بانس باكان من الجهتين عموم من وجه اذ مقداره جارية في صوم يوم النحر ايضاً اذ لا تضاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقص على الدعوى بل على الدليل فكيف يفيد تخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ منه

قوله في كون من حيث انه صلوة واجب حتى يجمع الوجوب مع الحرمة فالذي يكون واجبا وتناول الامر بالصلوة وهو ممنوع اذا نهى عن الكون آه ١٢ عبد العلي **قوله** في كون من حيث انه صلوة نهي عنه وهو مأمورية فيكون متعلق الحرمة والوجوب امراً واحداً وهو الصلوة واما معارضة صاحبها ان ذلك غير صحيح فان الكون فيها منهي عنه فلا صلوة فيها به صحيح لان ذلك يدل على ان المطلوب الكون في غير المنصوب **قوله** ان يكون شيئاً واحداً مأموراً به وهو ما ١٢ ملا نظام الدين **قوله** الدلالة اي دلالة العي من الكون في المنصوب على ان الصلوة المطلوبة في الصلوة فيه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كما هو حقيقة مع تنوير الجهة والمحل على الحقيقة ضروري اقالم يعرف صادف ١٢ **قوله** وان نقص بصوم يوم آه يعني لو كلف تعدد الجهة في الصلوة لزم صوم يوم الشر لكونه مأموراً به وان الله من حيث انه علوم ونهيا عنه من حيث اني لزم الشر فاجيب او لا يمنع بطلان التالي فان عند الحنفية يمتنع التذرع وعليه القضاء فلو صام خرج عن تهمة التذرع ولو عصى من حيث محاذقة النبي والدلائل كما هي مطلقة في الصلوة باعتبار المكان كذلك مطلقة في الصوم باعتبار الزمان كما لا يخفى على المتبحر واعلم قول تعالى وليؤذونهم وثانياً باننا سلمنا المختلف لكنه مانع فلا يغير ذلك المانع هو النهي عن الصوم فيه وهو يدل على الفساد شرعاً اقول لك ان تقول كما ان النهي يدل على الفساد كذلك الامر يدل على الصحة وقد فرض جهتان فينبغي ان يكون كالصلوة ويمكن ان يجاب بان المصنوع المرجوح لا يغير مع المفسدة الراجحة بالاتفاق ولا شك ان الاعراض عن مبنية التذمة راجحة كيف لا وقد اجتمع على كون الصوم فيه معصية فليقدر ١٢ منه **قوله** الجواب بتخصيص الدعوى آه اجاب ابن الحاجب بانه من النقص بصوم يوم النحر بان النزاع فيما يمكن تعقل الفكك كل من الجهتين عن الآخذ منها ليس كذلك بناء على ان المصنوع لا ينقض عن المطلق ودفعه بانه لا ينعف لان الدليل عام فان مداره على ان لا مانع للمأ لزم اجتماع المتضادين وعند تنوير الجهة لا يلزم او المحال بل جهة كان مثلاً لا احد يردون الاخر في تغيير المحال اعتباراً اقول لو قرر النقص بان في صوم يوم التبرهتين كونه دافعاً بالتذرع كونه في يوم التبرهتين عموم من وجه لم ينعف التخصيص اصلاً لانه يكون في الدار المنصوبة فلا جواب الا بالترام او بايداً وانما نفع قد بر ١٢ منه **قوله** لا ينعف الجمان الدليل ليس بانس باكان من الجهتين عموم من وجه اذ مقداره جارية في صوم يوم النحر ايضاً اذ لا تضاد عند اختلاف الجهتين فهو علم ولم يورد النقص على الدعوى بل على الدليل فكيف يفيد تخصيص الدعوى في الدعوى ١٢ منه

له قوله وفي العموم من وجه حقيقتان اجتماعهما اتفاقي فلا يلزم من كونها منشأ الوجوب واحتمال اجتماعهما في ذات ۱۲ مولانا عبد العلي **له** قوله فتأمل اشارة الى انما يتم لو كان الوصف العام والمخاص كلاهما ذاتيين كالمصنف والمطلق والافلا هذا ثم اقول اذا كان اللزوم ولو كان من احد الجانبين يلزم المحذور فانه وان لم يلزم اجتماع المتضادين لكن يلزم تكليف بمجال لان الدائمة لتقيضها المطلقة فما يبقى الا ان يكونا مفارقين في وجه اجتماعهما اتفاقي وهو المراد من التخصيص فلا يلزم اجتماع التضاد ولا التكليف بالمجال ۱۲ منزه **له** قوله لان الاحكام الواجب كما ايضا الكراهية فلو لم تثبت مع الحرمة لم تثبت مع الكراهية اذ لا مانع من ثبوتها مع الحرمة الا التضاد وهو في ثبوتها مع الكراهية ايضا موجودا فلا يلزم باطل للاجماع على ثبوت صلوة مكرهة ۱۲ **له** قوله لاجل الوصف وهو الواجب وان كان من اعتبار الذات فلزم الاجتماع فان يجوز نظر الى اختلاف المتعلق فيجوز في

المتصلة وفي العموم من وجه حقيقتان فتأمل لنا ايضا لو لم يلزم

لما ثبت صلوة مكرهة لان الاحكام متضادة والكون واحد

فان المكروه انما هو الفعل ان كانت الكراهية لاجل الوصف فلا

فرق بين تحريم والتزويج فتدبر واستدل لو لم يلزم

سقط التكليف قال القاضي قد سقط اجماعا ورددت بحقه تحقق

الاجماع اذ لو كان لعرفه احد ثم ادعاه حتى التفرغ والغضب في

الخروج عنها فيتعلقان به من خطأ أبي هاشم كيف ويلزم تكليف

المحال بل التكليف المحال استصحاب المعصية حتى يفرغ زجرا كما ذهب اليه

امام الحرمين ليس بعيدا الحق ان التوبة ما جية هذا مسئلة

يجوز تحريم احد اشياء كايجاب فمفهومه الخلو وههنا

منع الجمع وفيها ما تقدم في الواجب المختار دليلا واخلاقا علم

ان تعلق الترتك باحد اشياء على انحاء احدها ان يتعلق بمفهوم

احدها فيفيد التعميم لان عدم الطبيعة انما يكون لعدم

الاجتماع فان يجوز نظر الى اختلاف المتعلق فيجوز في الحرمة والوجوب لذلك وان لم يجوز كان الصلوة المكروهة باطلية وهو خلاف الاجماع ۱۲ مولانا عبد العلي

له قوله فلان الفرق بين اشارة الى رد ما قيل ان

تبي التحريم ظاهر في البطلان فانه ينصرف الى الذات

غالبًا بخلاف تبي الكراهية فانه يرجع الى الوصف

غالبًا وذلك لان الكلام في الجواز العقلية فاذا اجاز

اجتماع الوجوب مع الكراهية يتعد وجهه فيلزم مع الحرمة

لانها سواء في التضاد وان كان احدهما غالبًا على

الآخر في رجوعه الى الذات وليس الكلام في الغالبية

والغالبية بل وضع المسئلة في ان اذ تعد وجهه فيلزم

يجوز الاجتماع ام لا ۱۲ منزه **له** قوله لما سقط

التكليف لما فيه جهة حرمة كالصلوة في الارض

المفصولة فان غير الواجب لا يكون مقتطعا بل هذا لما

يقال الصلوة بلاد منبر رتبة صحيحة لا يقطعا بالصلوة

واللازم باطل ۱۲ **له** قوله ورد في تحقيق الاجماع

واستند بخروج الامام فتقرب بان يدعى اجتماع من سبق

سبق عليه ۱۲ عبد العلي **له** قوله ثم ان ادعى ان في التفريق عن الغضب

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

الاجتماع

له قوله مفهوم احد ويكون هذا المفهوم من اثاره شرعا انتهى من غير مقصود بالذات انتهى ١٢ عبد العلي **٤٤** قوله القصد به الطبيعة في الجملة اليه في اشارة الى وضع ما يمكن ان يقال انه يلزم من لزوم التصانف الطبيعية لا تصانف الفرد صدق قولنا كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما وكذا يلزم من لزوم انعدام الفرد لا انعدام الطبيعة صدق قولنا كلما كان الانسان معدوما كان معدوما مع كذب النتيجة اللازمة من المقدمتين انتهى كلما كان زيد معدوما كان الانسان معدوما ووجه الدفع ان اللازم من عدم الفرد عدم الطبيعة في الجملة والملازم لعدم الافراد هو عدمها بالكلية فتأمل ١٢ منه رحمه الله **٤٥** قوله نحو لا تأكل السمك واللبن اي مجموعها وبهذا النحو ليس بالحقيقة من انحاء تعلق الترك باحد اشياء الا انه تسامح ١٢ مولانا مولوي عبد العلي رحمه الله **٤٥** قوله ولا يظهر ان رج من عطف الجملة ليعاود في الشقوق بمعنى الترك يكون الترتيب بين الترتيب والاختصاص عليك ان تأكل الانعام الثلاثة

جميع الافراد نحو لا تأكل السمك واللبن او كفورا والثاني ان يتعلق بمصدق عليه مفهوم احد ها فيفيد ما عدم هذا الوعد ذلك ويتعلق

بمفهوم احد ها بالعرض بناء على ان كل ما التصف به الفرد والتصف به

الطبيعة في الجملة فلا يفيد عموم السلب الثالث ان يتعلق بالمجموع

فيفيد عدم الاجتماع وذلك فيما اذا كان العطف بالواو نحو لا تأكل

السمك واللبن والرابع ان يكون الترك نفسه مبالا للثبوت وذلك

اذا كان العطف باو والمقصود بالجمع نحو لا تأكل السمك واللبن

ولا يظهر انه من عطف الجملة على الجملة هكذا ينبغي ان يتحقق

مسئلة للندوب هل هو ما موربه فقد المحفظة لا الاجازة

او قيل عن المحققين نعم خيفة لنا ان الامر حقيقة في

القول المخصوص فقط وذلك القول حقيقة في الجار فقط

والصالح لو كان لكان تركه معصية لانها مخالفة الامر ولو كان

فكر امرتهم بالسواك عند كل وضوء لانه نذيرهم اليه

الاخيرة واحد وانما الافتراق في الطرفين فان المقصود في الطرح منع الجمع ١٢ مولانا عبد العلي **٤٥** قوله بل هو ما موربه عليه بل على سبيل الحقيقة ام لا **٤٤**

قوله في القول المخصوص آه فالصغر والكسب من المسلمات بين الطرفين قد استدل عليهما في فصل الامر خارج اليه ١٢ منه **٤٥** قوله وذلك القول حقيقة في الايجاب فقط فالامر حقيقة فيه قال وانف

الامر اللامية قد سره لان يكون اللفظ حقيقة في لفظ لا يلزم ان يكون حقيقة فيما هو حقيقة فيه بل هو حقيقة مطلقا سواء كان اللفظ حقيقة او مجازا لا ترى اللفظ حقيقة في القول المخصوص ان كان اللفظ مجازية وان

ان يقال الواو في قوله وذلك القول آه المحال عن القول المخصوص والمحال ان الامر حقيقة في القول المخصوص حال كونه للوجوب فالندوب ليس ما موربه لعدم

المتم هناك لكن ينبوع من هذا التوجيه لبعض عبارات الكتب الاخرى نعم انه دليل مستقل ١٢ مولانا عبد العلي **٤٥** قوله ايضا لو كان الامر حقيقة في الندوب كما يقول المخصوص لكان تركه اي ترك الندوب محصية والتالي باطل بالاتفاق والبيان واللائحة

لانها اي المحصية مخالفة الامر حقيقة او كما كان في بيانها شرعا انتهى عن واما ان المحصية مخالفة الامر فقولنا تعالى فكيفيت امرى وقوله تعالى فليحذر الذين يخافون من امره ان يعصموا نعمة او يعصموا عذابا ليمسوا نعمة الفطنة لا يكون الا مع المحصية والقول بان امره معهود بعيدا يعني ان ارباب اللفظ مطبقون على ان المحصية مخالفة الامر فقد بر ١٢ ملا نظام الدين

٤٥ قوله ولما صح الخ اي ولما صح انه لو كان الامر حقيقة في الندوب وصح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل فاما الملازمة فدل عليه قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم

ما موربه لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتفقت له احد الامر بالسواك مع انه ما موربه في جميع النقيضات ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى عليه

الامر حقيقة في الندوب وصح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل فاما الملازمة فدل عليه قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم

ما موربه لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتفقت له احد الامر بالسواك مع انه ما موربه في جميع النقيضات ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى عليه

الامر حقيقة في الندوب وصح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك

اه رواه النسائي وفي رواية البخاري لامرهم بالسواك مع كل صلوة والتالي باطل فاما الملازمة فدل عليه قوله لانه صلى الله عليه وآله وسلم ما موربه لكان السواك كذلك فلا يصح لامرهم فان مراده مخالفة المشقة اتفقت له احد الامر بالسواك مع انه ما موربه في جميع النقيضات ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى عليه

قوله والطاعة فعل المأمورية قال الأمدى فعل المندوب طاعة بالاتفاق وليس كونه طاعة لذاته والالكان طاعة وإنما فيكون عند النسخ كذلك ولا يكون مراد الله تعالى
 ولا يكون مثاباً بل لأن الثواب غير لازم أو يكون موعوداً بالثواب فهو اليمين باطل والالزم الثواب لأن الخلف في خبر الله تعالى باطل فليس الالكونه امثالاً بالامر ١٢ نظام الدين ٢٠
قوله وثانياً ارباب اللغة قسموا له لا يخفى ان تقسيم اهل اللغة الى الاقسام المختلفة تمامها للصيغة لا للفظ الامر فابن الدليل من الدلول ولو قيل صيغة الفعل ولو كان ندبا
 صيغة امر قلنا هو اصطلاح النحو ويعم الالهاية على ان الاشتقاق مما حتى يكون المندوب ١١ اموراً بغير ١٢ منه **قوله** له لير ذلك فيلزم ان يكون المهذب عليه
 والبلق مأمورين به ولم يذهب هذا لفظ ثم اشار الى الحل بقوله فهم توسعوا عن حقيقة الامر ونحوه اخذنا بالمعنى المجازي ١٢ مولانا عبد العليم **قوله** فهم توسعوا عن حقيقة

الامر فوردوا تقسيم مجازاً والظاهر ان الكلام منع وحديث
 التقسيم الى امر باقية وغيره مستند المنع والظاهر ان التقسيم
 للصيغة ليس للامر فافهم ١٢ نظام الدين **قوله** له
 قوله خلافاً للاستاذ ابي الحسن رحمه الله تعالى ولما كان
 كلامه بظاهره فاسداً ولا يليق بشان هذا التحريم ان
 يتقوه به اولوا كلامه اشار اليه المصنف وقال ولعله رادة
 ١٢ مولانا عبد العليم **قوله** ولو جعل نفس خطاب
 الشرع بالالهاية كان او بالندب او بالتحريم او بالكرهية
 لا مطلق الخطاب الذي يتم لتقصص فانه بعيد جداً ١٢
 مولانا عبد العليم **قوله** لم يجدنا فهم لانه حاجز
 عن ان يتعداه العقول ولو بالكسب لقلنا او قولاً او
 قلنا ولا يخفى ان فيه كلفاً او مشتقاً على اصحابه لاني
 كما قال عمر بن لو لا اذ القيننا فيه بياناً ولو لاراست ان
 قبلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمسا
 قبلك ١٢ منزه **قوله** للمكروه انه وهو ما يكون تركه
 ادلى بدون المنع عن الفعل فان كان الى الحل
 اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعلم ان شيا بانه ادنى
 لو اب فهو مكروه كراهية التنزيه ان كان الى الحرام
 اقرب بمعنى ان فاعلم ان يستحق محذوراً دون العقوبة
 بالنار كحرمان الشفاعة فهو مكروه كراهية التحريم
 على راي الشيخين واما عند محمد فما كان تركه ادنى
 فمنع المنع عن الفعل بدليل قطع حرام وبادي فمضى بل
 كراهية التحريم وبدون المنع من فعل طرود كراهية التنزيه
 والظاهر ان المراد منها المكروه كراهية التنزيه لان المراد
 تحريم الاختلاف في انه منهي عن وتكليف ١٢ **قوله**
 والدليل آه وذلك باور اقول ان ذلك فان كان
 حقيقة في القول المنصيص فقط فان القول بانه في
 التحريم فقط واما ثانياً لو كان كان اختلاصية
 لفظ المنهي عن في المنوعات واد لعمري ان ذلك
 المكروه طاعة والطاعة تبرك التي منتهى عن فعلها
 وثانياً التقسيم الى اللغة التحريم التي كراهية التنزيه **قوله**

قوله اولاً انه طاعة اجماعاً والطاعة فعل المأمورية قلنا لا
 انما يقالون بكون المندوب مأموراً حقيقة ١٢
قوله والثواب المندوب اليه ايضاً وبنهاية الباب اللغة فتقوا الى امر ايجاب
 واكثر بدمورد القسمة مشترك قلنا هم فتقوا ايضاً الى امر
 تبييناً وابطاحاً الى غير ذلك فهم توسعوا عن حقيقة الامر
 مسألة المندوب وليس بتكليف لانه في سعة من تركه
 خلافاً للاستاذ ولعله ادا وجوب اعتقاد لندبته و
 لهذا جعل المباحة تكليفاً لكن ذلك حكماً خرو لو جعل نفس
 خطاب الشرع تكليفاً لم يتعد فافهم مسألة المكروه
 كالمندوب ولا هي ولا تكليف والدليل الدليل و
 الاختلاف الاختلاف مسألة الاباحة حكم شرعي
 لانه خطاب الشرع تحميماً والاباحة الاصلية
 نوع منه لان كل ما عدم فيه المدرك الشرعي للخروج
 في فعله وتركه فذلك مدرك شرعي للحكم الشرعي

والدليل الى السماع الاختلافات باتان مستلذان للمكروه مما حصل الاولة ان المكروه ليس بمنهي عنه عند الخيم خلافاً للشافعية ومما حصل الاولة ان المكروه ليس بمنهي عنه عند الخيم خلافاً للشافعية ومما حصل الاولة ان المكروه ليس بمنهي عنه عند الخيم خلافاً للشافعية
 واختلافه لانه ليس بتكليف خلافاً للاستاذ والدليل مبناني المادى ان في حقيقة في القول المنصيص هو لا يخل وهو حقيقة في التحريم وايضاً لو كان منهي المان من شدة مسميته والقابل به مع دليل المنهي
 ان ترك المكروه طاعة وهي ترك المنهي عن ومباشرة المأمورية التالي ايضاً ليس يتحقق فالاول هو الحق وايضاً انه يقسمون النبي الى النبي كراهية وهي لا يردون المسئلة الشافية ان التكليف ما فيه عاقبة
 اولاً حقيقة في المكروه لانه في سعة في الترك الباشرة وتوجيه طام الاستاذ ان وجوب اعتقاد كراهية التكليف وان نفس الخطاب كذا فانه لا يسمع ان يوزع القول والظاهر عديم
 الحاشية الى الامادة ١٢ نظام الدين **قوله** له لير ذلك فيلزم ان يكون المهذب عليه
 فبناك مدرك الحكم بالاشارة فالاباحة الاصلية لا يكون الا في موضع عدم المدرك الشرعي لوجوب في الفعل والترك بل في غير ذلك
 فبناك مدرك الحكم بالاشارة فالاباحة الاصلية لا يكون الا في موضع عدم المدرك الشرعي لوجوب في الفعل والترك بل في غير ذلك

قوله لانها لو كان للحكم فان المباح ما اذن الشارع بالتحيز بين الفعل والترك الواجب اذن فيه الشارع بالاتزام ولا شبهة في ان هذين المادونين مندوبان في مطلق المادون من قبل الشارع اذ يدرج امرين متباينين في اتم وهو المباح والواجب للحكم فلا يكون احدهما من جنس الاخر ١٢ لان نظام الدين **قوله** وهو جزئي حقيقة الواجب لانه المادون في الفعل مع الجرح في الترك ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** هو اعتباري فعلا وتركه كما في تركه ولا شك في ان هذا المعنى ليس من جنس الواجب اذ لا يجوز تركه كالمباح فابن هذا من ذاك ١٢ مولوي معين **قوله** ولعل النزاع لفظي النزاع بين كون المباح من جنس الواجب اذ لا نزاع لفظي ليقوم احد الطرفين مراد لآخر حتى لو فهم ما اكره اذا اتى في اراد بامر مباح ما يكون جائز الفعل والترك والواجب ليس كالفعل يجعل من كونه والمثبت لهجية اراد بالمباح المطلق والواجب ايضا مادون فمجلسه من حقه

بالتحيز في لا تكون الا بعد الشرع خلا فالبعض المعتزلة و
 قد تقدم مسألة المباح ليس بجنس للواجب **قوله** انما نوعان
 للحكم وظن انه جنس لان للمباح هو المادون في الفعل وهو
 جزء حقيقة الواجب قلنا لان ذلك تمام حقيقة المباح بل
 هو المتساوي فعلا وتركه ولعل النزاع لفظي مسألة المباح
 ليس بواجب خلا للكلبي **قوله** بان كل مباح ترك حرام وكل
 ترك حرام واجب لو تخيرا قلنا الصغرى ممنوعة ما اوله فليجوز
 انعدام الحرام بالعدم المقتضى وهو الارادة مثلا بناء على ان
 علة العدم علة الوجود ولا يكون عدمه مستندا
 الى فعل المباح الذي هو المانع واما ثانيا فلان فعل المباح
 يكون تركه لو قصد بفعله تركه وذلك لا يلزم نعم لو
 اراد الحرام ثم قصد بفعله للمباح تركه فانه يكون
 واجبا ونحن نلتزمه والزم عليه بان

المطلق والواجب ايضا مادون فمجلسه من حقه
 فالمثبت للمادون غير الثاني حتى لو فهمه لا يشبه ما اكره
 والثاني ثابت لامر اخر لا يحل الميثاق حتى لو علمه لتقاء
 ايضا وما وقع الا اشتباه لهما الا بالاشراك اللفظي
 وهو المعنى من النزاع اللفظي ١٢ مولوي محمد معين
قوله خلا للكلبي والمسئلة بغير محتاجة الى الدليل
 فان المباح والواجب متباينان بقية امر الكلبي فانه
 خلاف الظاهر فان مذهب ان كل ما يفرض مباحا فهو
 واجب ظاهر فاسد فان المباح في سعة الترك
 والواجب ليس فلا بد من كسوف العطار في شبهة
 ١٢ لان نظام الدين **قوله** بان كل مباح ترك
 حرام لان كل مباح فهو ضد مفوت للحرام وهو المعنى
 من الترك للحرام ١٢ لان نظام الدين **قوله**
 وكل ترك حرام واجب ولو تخيرا كما مر فيما قبل ان ضد
 الحرام واجب غير انما قال بكلمة لولان ضد الحرام
 لولان واخذه كالحركة والسكون فالضد واجب عينا
 ١٢ لان نظام الدين **قوله** اما اوله فلان نظام
 اد اتول يمكن رفع الاول بانه لا بد في ترك الحرام من
 عدم الامر من اعدام المقتضى او وجوب المانع وحقيقة
 قلنا ان يقرر انزال هكذا كل مباح ترك حرام ولو بدلا
 وكل ترك حرام كذلك واجب ولو تخيرا او فيه ما فيه ١٢
قوله هو المانع لوجود الحرام وكيف لا وان
 عدم المقتضى كات في عدم الحرام فوجود المباح بعد ذلك
 لا دخل له في عدم الحرام قال في الحاشية لدفعه انه لا
 بد لترك الحرام من احد الامر من اعدام الارادة او فعل
 المباح فكل واجب ولو تخيرا ثم قال وفيه ما فيه وجوب
 ان المقتضى للعدم بالذات هو عدم الازادة واما المانع
 فعلة بالعدم لا ينسب اليه عدم الاعد ووجوب المقتضى
 فان عدمه لا يمتنع لا يحصل لا يصح الواجب ولو اريد الكف
 فلان نزاع في وجوبه قال في البدل وغيره الحق انه لا يخلص
 عنه بعد تسليم ان مقدمة الواجب واجبة فان فعل
 المباح مقدمة ترك الحرام الذي هو الواجب وهذا ليس

بشي لان المقدمة لا يجب الاماد امت مقدمة وفعل المباح ليس بمقدمة الترك الا عند وجود القصد للحرام واما قبله فلا تترقت الترك على الفعل المباح فانه يقتضى بانتقار المقتضى لا بفعل المباح الذي هو المانع فحينئذ لا يلزم وجوب المباح الاحال القصد الى الحرام ونحن نلتزمه وعلى هذا ينبغي ان يقيد مسألة وجوب احد ضد الحرام بما اذا كان مقوتا دني وقت التعريف لاطلاقا فلان ارادته حينئذ يظل ما اذ عيتم من وجوب احد اصدا والحرام وان قول الكلبي ملازم لما اذ عيتم فلا يمتنع منكم مخالفة فانهم ١٢ مولانا عبد العلي

قوله مصادمة الجمادات فلا يسمع وذلك للاجماع على ان الفعل ينقسم الى المباح والواجب والحرام والمكروه والمندوب والاقسام ثمانية فلا يسمي من المباح
 ١٢ قوله بالنظر الى ذات الفعل انه من مبهنا يظهر ان ما احتج به ابن الحاجب على الكعبى ان الامر بطلب يستلزم ترجيح المأمور به والمباح لا ترجيح فيه لتساوي طرفيه
 فلا يكون مأموراً بغيره بحيث لا ينافي ان ايراد التساوي لذاته فمسلّم لكن لا يتم قوله فلا يكون مأموراً به وان اراد من كل الوجوه فممنوع ١٢ منزه ١٢ قوله للمباح قد يصير واجباً له لا
 يقال انقلاب الحقيقة لانا نقول للوجوب بالغير لا يملك في الاباحة لذاته على ان مثل انقلاب العناصر وانما لم يكن لذاته واجباً لان العبرة للاجتماع ١٢ منزه ١٢ قوله الشافعي

رحم الله تعالى اراد بالمباح ما اذن في الفعل وهو اعم
 من المندوب والالمباح ومعه الوجوب بالشرع
 ثم انه على هذا التقدير ايضا لا بد من دعوى بجزئية كما
 يدل عليه قوله قد يصير وعلى هذا فليأتنا في خلاف الامام
 الشافعي فانه يقول للوجوب الحج والعمرة بعد الشروع
 فاذا اذعن في عنوان المسئلة ما في كتب مشايخنا
 الشافعية بالشرع وخلافه قاله ١٢ مولانا عبد العلي
 قوله لا يستلزم عقلاً ولا شرعاً استمراره اي بقا
 هذا التحريم وهو املا فاعلاناً وما اثره فاعلان الحج
 الفعل بعد الشروع فيه لا يبيح التحليل ويب اذارة
 وبهذا اظهر ضعف ما قال الشافعي من ان مقتضى
 التحريم لو وجب لم يكن تبيهاً ١٢ مولوي حسين قوله
 فليزعم المتقاضي بالافساد وادرو عليه ما اولا فاعلان من
 قوله عز من قائل النبي عن ابطال العمل بالربا بعد
 والنفاق ومثاله كما هو المروي عن الصحابة من
 اثباته فاعلان بطلان العمل في الافساد مسلم اذ يجوز
 ان يصاب الرجل على بعض الصلوة وان لم يثبت
 ثواب الصلوة فيما بطل عليه ١٢ مولانا عبد العلي رحمه الله
 قوله الحكم منه منته قهراً على من جعله المستحق من
 خطاب الوضع وذلك لان ثبوتها يكون واجباً من
 ديباً ما فيه ما فيه ١٢ منزه ١٢ قوله اذرو ومنه
 ولها تفسيران احدهما الحام النقيض في ولا يكون
 الا حيث يكون هناك رخصة وثانية ما لم يثبت من
 اليه بل علم ابتداء ذلك كون التحريم رخصة
 من الامام الوضع ومع يرضى بالبيع وما قيل لبعض
 واجتزأ بعضها حرمة فكيف يكون الوضع فيها في
 الرخصة وان كان حكماً فاعلان الكلام في كون
 او غير ذلك لا شك ان ليس اما الوضع فاعلان ١٢ مولانا
 عبد العلي قوله استثنى مع قيام الوجوب ما في
 الرخصة هو المشرع بعد مع قيام الوجوب لولا ان
 يقتضى ما في الترتيبات من المكروه على ايراد
 الترتيبات فاعلان الكلام في كون التحريم رخصة

مصادمة الاجماع فاجاب انه بالنظر الى ذات الفعل هذا
 الى ما يستلزمه وتوقف بان يلزمن ان يكون كل حرام
 واجباً لان كل حرام تركه حرام اخره هو صند واجب لان
 يلتزم باعتبار الجهتين مسئلة المباح قد يصير واجباً
 عندنا كالفعل بالشرع خلافاً للشافعي لنا الجواز بان التحريم
 ابتداءً لا يستلزم عقلاً ولا شرعاً استمراره والوقوف باله
 عن ابطال العمل فوجب الاجماع فلزم القضاء بالافساد مسئلة
 لحكمه رخصة وهي ما تعذر من عسر الى يسر لعذر وهي
 لبيعة الاقل ما استتبعه مع قيام المحرم وقيام حكمة
 كاجراء كلمة الكفر على اللسان عند الاكراه
 وفي العربية اولي ولومات كان ما جوراً والثاني
 ما يتراخي حكمه سببه الى زوال العذر كلفظ المسافر واليه
 والعربية فيها اولي ما لم يستضر فومات فيها ثم والثالث

الامة في صحيح معنى الله تعالى منه عليه بخلات ذلك ١٢ منزه ١٢ قوله عند الاكراه فانه باق على الحرمة ودليل حرمة لم يفت من اللات ولا بعد سها حاسلاً لان الشروع في
 فغيره من قبل العذر ومعد بالعقود ان لا يخلف الميعاد ١٢ مولانا عبد العلي قوله كلفظ المسافر والمرعى فان سببية التبرك باقية في قيامه ولو ما باقية التام
 اجري كما روى مسلم والبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولة ابن عمر والاسلمي ان شئت فسم وان شئت فافظ وتأثر انقلاب منها في قوله تعالى فان
 كان منكم من ابتاع على سفر فخذة من ايام اخر ١٢ مولانا عبد العلي قوله لولة لان اوقع نفسه في التهلكة بتدبيره لم يطلب الله تعالى من ثم انهم في والامة بما اذا علموا
 وذلك ظاهر لان لو لم يعلم فهو مبيح في نفسه والله تعالى لا ينظر الى صول الاعمال انما نظر الى القلوب ١٢ مولانا عبد العلي

قوله في غير ذلك من ذلك اشترط غسل النفس في موه التوتية ودينه القفصار بالقصاص مما كان يقتل او خطا اوراق انعام وتحريم العروق في اللحم والسميت والطييات بالذوب وان لا يظهر من الجذابة والحديث غير المار وكون الواجب من الصلوة في اليوم والليلة خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد وحرمة الجمار بعد العشي في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكتابة ذنب الذئب ليل على باب داره صبا كما في التقدير ١٢ منه **قوله** حرمة الميتة للمضطر آه فلا يحث باكلها مظهر اذا حلت لا ياكل الحرام وذلك بقوله لم فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وذهب كثير منهم بالبولوس في رعايته ان الحرمة لا ترفع وانما رفع انها كما في الاكراه على المكفر فلا ياتم بالامتناع ويحث في الحذف المذكور **قوله** لو انقوله تم فمن اضطر في حفنة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه ١٢ منه **قوله** مجازا الجاه لان حقيقة الرخصة ما تغير من غيرها ليه وهو يقتضيه بقا الحكم الاصل وتغير صفة وفي الفسخ ورخصة الاستقاط مسقط الحكم الاصل ١٢ **قوله** الثالث اتم في المجازة اذ لم يتبق الحكم الاصل مشروعا اصلا فلا شائبة لكونه مؤتمنة بخلاف النوع الرابع فان فيه شائبة الرخصة لكونه مشروعا في صورة العند ١٢ مولانا عبد العلي

ما نسخنا تخفيفا بما كان على من قبلنا من احوال كقرض موضع الجحاسة واداء الربع في الزكوة الى غير ذلك و الرابع ما سقط عن عذر مع مشروعية في الجملة ويسمى رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطر **قوله** الواسية الاخيرة بالرخصة مجاز والثالث اتم في المجازية كالاول في الحقيقة فرع قالوا سقوط غسل الرجل مع الخف من الرابع لان الخف اعتبر شرعا ما لغا من سرية الحدث اليها وفيه انه انما يتم لو لم يكن الغسل في الرجل هناك مشروعا لكنه مشروعا بعد وان لم يتزخ فيه ولم يهدا يبطل مسح اذا خاض في النهرو دخل الماء في الخف ولا يجب الغسل بانقضاء المدة واجيب بمنع صحة رواية لطلان المسح وان الغسل انما لم يجب بعد التزخ لانه قد حصل بل المسح ثابت كما كان فلا يدل على المشروعية فلم ثبت ان سقوط الغسل ليس من قبيل رخصة الاستقاط ١٢ **قوله** بيان الرواية المذكورة في جواب فتح القدير ١٢

قوله في غير ذلك من ذلك اشترط غسل النفس في موه التوتية ودينه القفصار بالقصاص مما كان يقتل او خطا اوراق انعام وتحريم العروق في اللحم والسميت والطييات بالذوب وان لا يظهر من الجذابة والحديث غير المار وكون الواجب من الصلوة في اليوم والليلة خمسين وان لا يجوز الصلوة في غير المسجد وحرمة الجمار بعد العشي في الصوم والاكل بعد النوم فيه وكتابة ذنب الذئب ليل على باب داره صبا كما في التقدير ١٢ منه **قوله** حرمة الميتة للمضطر آه فلا يحث باكلها مظهر اذا حلت لا ياكل الحرام وذلك بقوله لم فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وذهب كثير منهم بالبولوس في رعايته ان الحرمة لا ترفع وانما رفع انها كما في الاكراه على المكفر فلا ياتم بالامتناع ويحث في الحذف المذكور **قوله** لو انقوله تم فمن اضطر في حفنة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم وفيه ما فيه ١٢ منه **قوله** مجازا الجاه لان حقيقة الرخصة ما تغير من غيرها ليه وهو يقتضيه بقا الحكم الاصل وتغير صفة وفي الفسخ ورخصة الاستقاط مسقط الحكم الاصل ١٢ **قوله** الثالث اتم في المجازة اذ لم يتبق الحكم الاصل مشروعا اصلا فلا شائبة لكونه مؤتمنة بخلاف النوع الرابع فان فيه شائبة الرخصة لكونه مشروعا في صورة العند ١٢ مولانا عبد العلي

صحة نظر ولا شبهة في انه اذا رويت روايتان فاحدهما باطل بريقين او مرجوح اليه اذا العمل بالجميع اذا اجتمع غير ممكن فلا بد من بطلان احدهما الروايتين والنظر الصحيح يحكم ببطلان المسح فان الخف عهدنا لنا فيقدم على طهارتها كما كانت من قبل فوصول الماء اليها ووصول اى غير ذى حدث كالغذاء والرأس ووجع لا مانع عليه ان منع الصحة فانهم ١٢ مولانا مولوى نظام الدين رحمه الله تعالى

قوله باطل بالضرورة فيوزا التكليف بالمحال باطل فان قلت هذا استدلال في مقابلة الضرورة اذ لا استحالة فيما اذا قال المكلف او بعد اجتماع النقيضين او المحال
 قال وهذا هو مولانا عبد الباقى **قوله** واما الصوري بان يتلفظ به فيرفع ما في التوحيد الحق انا نعلم بالضرورة امكان التمسك بالجمع بين العدين ووجه الدرس ظاهر
 مما ذكر في المتن ١٢ منه **قوله** فما هو الا كقولك اجتماع النقيضين واقع فان الاخبار به حقيقة غير صحيحة ان كان التلفظ بصيغة الامر صحيحا ولا نقول باستحالة هذا التلفظ بهذا اللفظ ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** باقتناعه لذلك ان وجوده يتكلم بما لا يقصد بل هو نقص في التخييل
 عليه تعالى كما عليه الاكثر ١٢ منه **قوله** ثم اتساع هذا التلفظ بما لا يقصد منه او ينزل وهو مستحيل على الله تعالى وان التكليف بالمحال نقص مستحيل عليه تعالى وهذا المارك شامل
 للصوري والحقيقي الا انه منقوص بتكليف الله تعالى
 فتاوى ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** اشترنا آه اما
 والاشارة الى اندفاع الاول والثاني فيقولون
 على تصور وقوعه كما طلب والى اندفاع الثالث بقوله
 الجينية ذلك اندفاع الرابع فيقولون تصور وقوعه بالمحال
 باطل فانه يفهم ان تصور وقوعه الممكن ليس كذلك
 والى اندفاع الخامس فيقولون في الخاتمة فتاوى ١٢
 منه **قوله** ثانيا ان الخاتمة لا يلزم من العلم
 الذي اقيم على عدم تصور وقوعه بالمحال على تقدير
 تمامه عدم تصور ما هيته المحال متصفه بالوجود ولا يخفى
 تصور المحال بوجه ما تصور بوجه ما كانت ١٢
قوله علم الشيء بالوجه يعني ليس الكلام في طلب
 العلم بالشيء في الزمن كما في السؤال بما هو علمه
 كفي التصور بوجه ما لان بناء على الجهل بتمامه
 الكلام في طلب العلوم والتطبيقات لا يادون الخارج
 فلما كان المعلوم متصفه به الوجه فان برهان العلم
 بجاهة حقيقة في الخارج لان الطالب الحقيقي لا يتصور
 الخارج في العلم بالحقائق بل العلم بالطلب في
 طلب من الطرفين في العلم بجهة تليق من العلم
 والامور بجهة يمكن من العلم والاشياء والاشياء
 تجاوب المسمى بتمامه في العلم بجهة تليق من العلم
قوله فان المعارف هو الوجه لان العلم
 يستلزم الاستدلال والاشياء بجهة تليق من العلم
 العلم **قوله** والمحال انما هو الوجه
 وقد اشارت عليه في بيان الاشياء في العلم
 بقوله الطالب وقوله في العلم بجهة تليق من العلم
 والاشياء فان العلم بجهة تليق من العلم
 ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ليس
 كلامه ان العلم بجهة تليق من العلم
 في العلم بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم
 العلم بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم
 العلم بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم

باطل بالضرورة وهذا في التكليف الحقيقي والطلب حقيقة
 الذي ذكرناه ١٢ لا السور ١٢
واما الصوري بان يتلفظ بصيغة الامر ويقول ادع المحال او
 التكليف ١٢ الذي من غير طلب حقيقي ٢
ات باجماع النقيضين فما هو الا كقولك اجتماع النقيضين
 واقع واقبل بامتناع مدرك اخر لو تم لثم قد يرد لبعض
 وفي المتن التي وصلت الى هذا الجواب ان قيل ان وما الافة ما ظهر بها كقوله ربك الله ١٢ نظام الدين
الفضلح اجابات على هذا المسلك اشترنا الى اندفاعها جمالا
والان تفصل تفصيلا ما فقال ادلا ان تصور وجود المحال
 غير لازم اقول ذلك مكابرة اذ لا معنى للطلب الاستدعاء
 حصوله وثانيا ان التصور بوجه ما كما في اقول علم الشيء
 بالوجه هو علم الوجه حقيقة اذ لا علم الا بالكنه فكان
 للطلب هو الوجه قد فرض انه غيره كيف لا والمحال فما هو ذالوجه
 لا الوجه ثالثا ان تصور العقل ماهيته للمحال متصفة بالوجود سواء
 التصفت في الواقع ام لا ليس بمحال اقول لا كلامه مع العقلة عن
 الاستدلال بل المقصود ان للمحال من حيث انه معلوم الاستحالة

تصور المحال واقعا لا يلزم ان يكون باقيا تصور العقل بكونه متصفا في الواقع لما ان العقل يمتنع مع العلم بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم
 منه **قوله** اقول لا كلام مع العقلة آه مما علمه ان العلم في الطالب بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم
 فانما هو ما يثبت ان تصور الطالب الذي هو المحال فان في الطالب بان يكون مفعول العلم بجهة تليق من العلم بجهة تليق من العلم
 ما عرفت انه لا يلزم في العقلة وان اراد ان تصور المحال واقعا لمسه من حيث ان وقع المكلف في الخارج ليس بمحال فبطلان من هو
 مولانا نظام الدين رحمه الله تعالى

قوله اذ لم يوجد بعد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وقع فقدح الطلب من غير تصور وقوله ايقاعاً في الخارج فانتقض مقدمته من دليلكم ۱۲ **قوله** لم يوجد الخ اے
 حياض التكليف لان وجودها انما هو بعد تطهيرها فمعلوم تصور الاصلوة المعهودة مع الوجود على ان يكون الوجود منسوباً اليها وذلك ظاهر فكذا تك في صورة التكليف بالحال ۱۲
قوله قول في الجواب لا تسلم عدم تصور ايقاعاً بل تصور الامر على ما سبق لان ما هيتهما لا تنافي ثبوتها فلا استحالة في تصورها كذلك وان حيزا انتقض بالعامي فلا تجوز
 اذا الجواب اذ لم يتصور معلومة على ما سبق لان لا يقع منه شيء بل الافرغ ان يقول بتصور حقيقة ما لا يتصور بالايقاع ثم يظلمها ولا يزم من هذا وقوعه فان العلم التصوري
 لا يقف على وقوع معلومه وهذا لا يتصور في ان اذ ليس حقيقة تمثيل توصيف بالايقاع فالاصل الاتصاف برواشارته هذا الرفع في الاستدلال بمفهوم قوله وتصور وقوع الحمال

لا يتصور وجوده ايقاعاً في الخارج فان الكلام في الطلب
 الحقيقي دراجاً ان في الامر بالصلوة لم يتصورها منتزعة
 بالوجود في الواقع اذ لم يوجد بعد اقول تصورها على ما
 سيقع لان ما هيتهما لا ينافي ثبوتها وخامساً ان قولنا وجود
 النقيضين محال يستلزم تصور المحال مثبتاً اقول الحكوفيه على
 الطبيعة باعتبار الفرق كما حققنا في السلم على انه فرق بين تصور
 ايقاعاً وبين تصور مطلقاً فتدبر والواو الاول لو لم يصح لم يقع
 وقد وقع لان العاصي مأمور قد علم نعم انه لا يقع دخلاً على
 تمتع وكن لك من علم الله تعالى بموته ومن سنخه عنه قبل تمكنه
 والجواب انه لا يمتنع تصور الوقوع منه بل يفيد ان الواقع عد
 الوقوع فان العلم تابع للمعلوم وليس سبباً له ما قبل ان يبرز
 من جواز الفعل جواز الجهل فمتنع فان العلم حال عن الواقع
 المحقق وايضاً يستدعي ان يكون كل تكليف تكليفاً بالمحال بوجوب

من حيث هو بل لا يتصور وقوع الممكن بها هو
 ما هو موجوداً في الواقع لا بعد العلم **قوله** كما تحققنا
 في الامور ما هو حقيقة في السلم ان لا يمكن العلم على
 ذاتها المنقوع ولد على عنوانه اما الاول فلان المحال من
 حيث هو محال ليس له صورة في العقل فهو عدم وهذا
 رعا في الخارج على ما لا يمكن وسلباً بالوجود مثلاً وانما
 الثاني فان كان محالاً للملك وان كان ممكناً فلا يمكن
 عليه اي شيء من تصور وعمل متصور ثابت ولا شيء من
 الثاني سيقع ثم ان لو كان باعتماد جميع مواد حقيقة او
 ايها على علم الحكم بالانتزاع مثلاً لان علم ثابت
 حاضر وهو ثابت للطبيعة وذلك صادق بانفعال الوجود
 عيناً بل فان وقع ۱۲ منه **قوله** لم يوجد تصور
 في انما في الواقع محال لازم على تقدير التطهير به لانه
 علم الايقاع ولا بد من تصور المطلوب كما طلبت
 في ان ليس مستتبلاً وهو اللازم في القينة المنقوض
 به الا بعد الحكم من تصور العنوان لا تصور ايقاعاً وقد
 اشار الى وقوع هذا النقص بزيادة قيد في الخارج ۱۲
 وهو انما على **قوله** وقد وقع اما الملازمة بينهما
 فان كان غير الصحيح ليس معناه الا عدمه من الواقع
 ووقوعه في ذاته واما وقوع التكليف بالمتنع فوجه
 قوله لان العاصي مأمور ۱۲ ملا نظام الدين
قوله لان العاصي مأمور لانه لو لم يكن مأموراً
 لم يكن ماصياً فان المعصية مخالفة الامر واليه انه
 لو لم يكن مأموراً كان المأمور حراماً او مندوباً او
 ساجداً في نظر الامعية البقرة ۱۲ ملا نظام الدين
قوله لا يقع فانه تعالى لا يغيب عن علمه شيء قال
 والمأمور به الايمان مثلاً اذ لم يقع من ابي جبرئيل صلوات
 عليه من الازل ان الايمان لا يقع منه اصلاً ۱۲ ملا نظام
 الدين **قوله** خلاف علمه تمتع فالما مأمور به تمتع
 بعد من الدعوى وقد وقع الامر بالمتنع وهو مطرح
 التطهير بالمتنع ۱۲ ملا نظام الدين **قوله**

كذلك من سلم الله تعالى بموته قبل الايمان بالمأمور به فانه لم يقع منه فهو معلوم له تعالى وخلف علمه تمتع ۱۲ ملا نظام الدين **قوله** علمه عدم الوقوع الخ لانه علم وقوع الفعل المأمور به
 من التكليف ولا يزم من العلم بعدم الوقوع من العاصي المكلف اقتناع الوقوع منه حتى لا يتصور الوقوع ۱۲ منه **قوله** وليس سبباً له لان العلم تابع لانه مسبب بل
 لانه كاشف عن وجود سبب احد الطرفين والسبب يجب وجوده عند وجود سببه فمتنع لانه لا يقع تصور الوقوع منه وذلك لانه ضرورة بشرط
 وجود الفعلة والضرورة الشرعية لا يتاني الامكان الذاتي لانه امتناع باليقين ۱۲ منه **قوله** فان العلم حال عن الواقع المحقق لانه لا يقع تصور الوقوع منه وذلك لانه ضرورة بشرط
 جواز الفرض دون الوقوع المحقق بل نقول امكان وقوع خلافه المأمور به من الادل فلا امكان للجهل ۱۲ مولانا عبد العلي رح

قوله بالقدرة فيه وقع ما يقال في وقوع الاحتجاج بان الفعل كان معدوما واستمر ما ثبت قبل القدرة فلا يكون اثر القدرة المتأخرة من ان اثر القدرة استمراره الا تمكنت ان لا يفعل فلا يستمر وذلك لانها ان العدم الاعمى سئل بعدم علة الوجود كاستمراره معلل باستمرار عدم علة الوجود فاذا كان شئ معللا بعلة كان ضروريا فلا يفعل بعبارة اخرى وما اشبه ان عدم الفعل قد يتبعه علة العدم وقد يتبعه علة الوجود فما قول بان المراد من الادة العدم الادة الكف المستلزم له ١٢ منه قوله في هذا الة
 قال بان العدم لا يكون الا بالاعتقاد المشية الوجود المشية انما يتصلق بالمكنة ١٢ قوله وان شاء ترك ففروا الترك الذي هو الفعل على المشية ١٢ قوله فيمن الغفلة

عن المنهى منه بان لا يعبر الزمانا الوطة مثلا وما يتبعها
 ١٢ مولوي محمد عيسى الدين **قوله** قلنا لا تكلف
 الذي نزل فيمن الغفلة في تكلف به فلا وجوب ولا عقاب
 ١٣ **قوله** بما علة عدم المقدور الواجب و
 فيه انه يلزم ان يكون الرجل اشارة الزمانا اذا لم يدع
 عنده لم يفسد ما بيننا والاشارة الذي يعلم خلافه الا
 ان يتصور ويتصور هذا الذي هو ان مرفوع كما في الخبر الصحيح
 ان اهمه بالمشية لا يتبع والحق ان الجواب المذكور
 والحق في الجواب ان الكلف الواجب لم يحصل
 حتمه عدم المنهى وسبب العقلة اذ قد تحقق عدم الحرام
 بغيره فقط الوسيلة من غير عيان لا سقاء سبب الوجوب
 ١٢ مولانا عبد الله **قوله** كما في ترك الواجب
 فان عدم المقدور لا يستمر الا عدم تعلق القدرة وقد
 كان تارة من تعليقها فيكون مقصرا ١٢ عبد العلي
قوله فلا يراد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل مقدورا
 آه حاصل الا يراد على ما قيل ان عدم الفعل مقدور
 لانه لو لم يكن مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب
 الا بالكف من الواجب والعزم مع تركه فان المحافظة
 بما ليس في قدرة العبد باطل والعدم اذا كان في مقدور
 فالماخذة والاثم على ترك الواجب الذي هو العدم
 يكون باطلا ووجه عدم ورود هذا الايراد على ما فرغ
 المصنف انما ان الملازمة بين عدم مقدورية العدم
 وبين عدم الاثم ترك الواجب ممنوعة غير مسلمة
 فان الاثم قد يكون بعدم المقدور اذا كان واجبا و
 في ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور و
 ان لم يكن العدم نفسه مقدورا ١٢ مولوي مبین
قوله فان الاثم قد يكون بعدم المقدور
 وان لم يكن للعدم مقدورا وبذا يكشف عن
 عدم اقتناع ان يكون مبدى المنهى هو الانتهاز
 دون الكف فانه كما ان الامر يدل على انعدام
 الامور به ليتوجب العقاب يدل على ان
 المباشرة بالمنهى عنه ليتوجب العقاب ١٢
 وكذا ان العدم ليس مطلوبيا بالذات من الامر
 كذلك الكف ليس مقدورا من الشئ بالذات واما وجه
 الانتهاز فان قوله بالانعدام المبدى المنهى هو الانتهاز
 في غير الفعل وفيه اشارة الى ان بذل المشية عن انعدام
 في غير فعله المبدى المنهى هو الانتهاز لان الشرط
 في غير فعله المبدى المنهى هو الانتهاز

عدم علة الوجود لا بالقدرة دل هذا امر خوفا بان شاء فعل وان
اي القدرة ١٢
شاء ترك دون ان شاء لم يفعل او ان لم يشاء لم يفعل قيل
ان يقولوا ١٢
العقلة يلزم قوة الواجب هو الكف فيعاقب قلنا لا تكلف فل
ان يقولوا ١٢
ولعل لشعور بحجب العزم والاي عاقب بناء على عدم المقدور والمحا
ان يقولوا ١٢
ان الامتثال لا يكون الا بالمقدور وهو القطر في الامر والكف في
اي الامتثال ١٢
الشيء واما عدم الامتثال فيكون العدم المقدور كما في ترك الواجب
الفعل المقدور كما في فعل الحرام واما العدم المقدور بالذات
ذلك لانه كسب بالقدرة شرطا يكون مقصرا ١٢
فلقد ما دخل له في شئ فلا يراد ما قيل لو لم يكن عدم الفعل
من الثواب والعقاب ١٢
مقدورا لم يترتب الاثم في ترك الواجب الكف عنه لان الملازمة
ممنوعة فان الاثم قد يكون لعدم المقدور وان لم يكن العدم
اذ كان واجبا وفي ترك الواجب قد عدم الواجب المقدور ١٢
مقدورا قالوا من دعي الى ذنبا فلم يفعل يمدح من غير ان يجتنب
المعزلة ان تكون لتكليف في المنهى ١٢
فعل الصداق قلنا صر بل لكف عنه هذا مسئلة لسب الى
انه يمدح على عدم الفعل ١٢
الاشعري ان لا تكليف قبل الفعل هو غلطا بالضرورة كيف لا

كذلك الكف ليس مقدورا من الشئ بالذات واما وجه الانتهاز فان قوله بالانعدام المبدى المنهى هو الانتهاز في غير الفعل وفيه اشارة الى ان بذل المشية عن انعدام في غير فعله المبدى المنهى هو الانتهاز لان الشرط في غير فعله المبدى المنهى هو الانتهاز

قوله ويلزم نفى تكليف الكافر بالإيمان أو الإيمان لم يوجد وقيد لا يتكلف بل لا يكون العاصي مكلفا أصلا ولا سنانة فوق هذا ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** بعد العلم بالتكليف ابتداء قبل الفعل وأيضا لا يصح تارة الواجب فان وجوبه لم يعلم به ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** قال به الأشعري ونهاير شكك له ان النسبة المشهورة غير ثابتة الصفة ولذلك اورد في ترجمة الميسلة بصيغة الترميز واستشكل الاتفاق بان كون القدرة مع الفعل كيف يتبع مع تقدم التكليف وانت تعرف ضعف ١٢ ملاحظة نظام الدين **قوله** وهو باطل لانه ان اراد تعلق التكليف بحال الوجود نفسه في الاصح انه ينقطع بغيره فان التكليف قد تم وان اما التبعي بمعنى بقا طلب الايمان في الحال ليشاب غيره فهو غير صحيح لانه طلب ايجاد الوجود وهو باطل والقرض عليه غير واحد بان ايجاد الوجود ليس باطل بل كل ايجاد فهو ايجاد الوجود انما الحال ايجاد الوجود حاصل من غير ايجاد الوجود

ويلزم نفى تكليف الكافر بالإيمان ونفى الامتثال فانه باختيار
 الفعل بعد العلم بالتكليف ومع ذلك يتبع جماعة منهم صاحب
 المنهاج والله ذر الامام حيث قال مذهب لا يرد تنبيه عاقل
 نفسه وفي الاحكام التكليف ثابت قبله وينقطع بعدة اتفاقا
 وهل هو باق حال حدوته قال به الأشعري هو كما ترى و
 لانه كما تقول الطيب باق حين وجود المطلوب هو كما ترى
 ما يقال ان التكليف متعلق بالمجموع وهو مجرد شيئا فشيئا
 فيلزم مقارنته بالحدوث فتع انه لا يتم في الاينات فاسد لان
 الفعل اذا كانت ممتدا كان الطلب المتعلق به محلا الى الاجزاء
 فكل جزء منه مسبق بجزء الطلب قالوا الفعل مقدم لانه
 اثر القدرة فيصير التكليف به اذ لا انعدم القدرة وقد
 اتفق قلنا لا ثم انه اثرها فانه لا تاثير للقدرة عند كونه مستمرا
 فلا ثم انه يستلزم المقدور فانه يجب بالاختيار لان الشيء لم

ولزمه ثم ولذلك قيل ان هذه مغلطة ١٢ ملاحظة نظام الدين **قوله** الطلب باق حين آه وهذا محض قول ابن الحاجب وان اراد ان تميز التكليف بابتداء التكليف بايجاد الوجود هو محال فلا يرد ما في الشرح الشرح وتبعه ابن الهمام ان هذا مغلطة فان المخرج ايجاد الوجود وهو سابق لا يوجد حاصل لهذا الوجود ومقتضى ذلك ارجاع التفسير الى ايجاد الوجود لا الى التكليف فاقول ١٢ ملاحظة **قوله** وهو كما ترى باطل لان الطلب انما يكون عند التردد قالوا لا يقدح ولا ترد في حال الوجود والمقرض فهم ان الحكم عليه باطل لانه انما هو ايجاد الوجود ليس كذلك بل الحكم عليه به انما هو التكليف بايجاد الوجود وهو باطل فانه طلب بايجاد المطلوب الوجود ١٢ ملاحظة نظام الدين **قوله** في الآيات آه اعم الامور الموجودة في الآن الذي هو الطول الزمان الغير المتغير اصلا لان ما يحدث شيئا فشيئا فليس الا ان الحدوث ١٢ **قوله** لكل جزء منه مسبق من الطلب فطلب الجزء الاول ان كان معه فيلزم طلب الطلب الى اصله فالانفاس فيكون ان الفعل انما هو محلا الى الاجزاء لكن الطلب بالحدوث انما هو للمجموع والفعل المنجز شيئا فشيئا ليس ان يكون متعلق الطلب في الاوان زمان والجزء التفصيل ان الزمان ان كان متواليا من الاجزاء الغير المتجزئة كما يراه المتكلمون فيصنع ان يكون مجموع الفعل بالذات في اول جزء من الزمان وجود الفعل وان لم يكن متواليا فيكون هو الحق كما بينا في اول المباحث الثلاثة في الظاهرة والمحل فمتعلق الطلب في زمان حاله الان الذي فيه عدم الفعل فيقول فلا يرد ما في ١٢ ملاحظة نظام الدين **قوله** ان الاتفاق لا يقدح في القدرة لا يقال لو ان عدم القدرة في الزمان لا يكون التكليف ثابتا قبل فاعلم هذا الاشعري **قوله** وهو كما ترى **قوله** وهو كما ترى

اذا القدرة هذه انما هو موجود لانا نقول المانع عند القدرة في زمان اتفاق الفعل فلا وجود للمانع قبله مقدم ١٢ منه محمد الله **قوله** وهو كما ترى وقع الاول بان التفرقة التامة بين وجه القدرة المتوحد مع الفعل ودفع الثاني لانه لا يتوجب عدمه فملا ولهذا يجوز اخذ ذلك الفعل من العلة التامة بهذا قد وانى دليل قدم العالم كما بين في موهبة ١٢ منه

قوله وهو قبل المشروط ذلك ان تقول شرط الفعل اختياراً وسواء الفعل بالقدرة واللاقدرة نفسها ولا شك ان كون الفعل ما يصح ان يتعلق بالقدرة مقدم على الفعل ١٢ منزه **قوله** ان وجود المعلول من الفاعل المختار يكون بعد وجود الاختيار بعدية زمانية وان المراد يجب تأخره صريحاً عن ارادة المبدؤ ولذا امتنعوا من ان يكون معلول المختار قدماً ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** ان لم يكن لزم عدم كون أه ينعني لو لم يكن القدرة التي هي شرط التكليف قبل الفعل بل هو لزوم انتفاء المعصية عن الفاعل الذي مات على الكفر لانها فرع التكليف ولا تكليف لانه فرع وجود الشرط والاشارة لانه فرع الفعل والافعال بالقرينة وادوات الكلام هكذا انتهى انه لا يلزم من عدم المقدورية في تلك الحالة عدم التكليف فيها ١٢ منزه **قوله** او منزه

لم يوجد لو سلم فلا نحر ان لامانته الا ذلك بل لزوم طلب

لوجود مسألة القدرة شرط التكليف اتفاقاً لكن قبل الفعل

عندنا وعند المعتزلة ومعنا عند الاشعرية لتا اولاً انها شرط

الفعل اختياراً وهو قبل المشروط وتذبذباً لو كانت معها

لزم عدم كون الكافر مكلفاً بالايان قبل لانه غير مقدر له

في تلك الحالة واجب التكليف عندنا ان يكون هو متعلقاً بالقدرة

لوضد كذا الموافق اقول ليس كخلق الجواهر اتفاقاً بل الكافر عندنا

كالمساكن عندهم كالمقيد بل عندنا كالمقيد عندهم كالزمن والتفتحة

ضردية وانكارهم مكابرة قالوا اولاً انها متعلقة بالمقدار وتعلق

الضرب بالمضروب وجود المتعلق بدون المتعلق محال قلنا

متقوض بقدرية الباري الا لزم قدم العالم بل صفة لها

صلاحية التعلق وثانياً انها عرض هو لا ينفق ثمانين فلو تقدر

لعداها فلم يتعلق قلنا لو سلم عدم البقاء فالشرط الطبيعية

اي كون منزه متعلقاً بها، منها الايمان وان كان غير مقدر
 لكافراً من منزه الذي هو الكافر مقدومه التبية فيصير التكليف
 ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** كذا في الواقعة فان قلت
 فعلها يكون التكليف عاجز واقعا من غير قاطبة فلا يصح
 نسبة الخلو في قيامهم فيما قلت ما سبق هو ما كان للكلت
 راجعاً عنده من منزه فالتا في ثانياً ١٢ عبد العلي **قوله**
 ليس كخلق الجواهر أه اي ليس الايمان هو الكافر كخلق الجواهر
 من القدرة الحادثة اتفاقاً فلا يكون التكليف به تليفاً
 يتحقق بل انه شرط يقدر على الايمان كما لا يمكن يقدر على
 الحركة وما منع عنه الادم ارادة من غير كالتقيد لا يقدر
 على الحركة والواراد لما منع من التيقيد لما كان في الفاعل
 مانع هو مقتاده وكان في الكافر مانع هو مقتاده و
 كان في المقيد اصل وجوده وانما المانع من حارج و
 ليس ذلك الكافر غير اعرب عن ذلك مقال بل العجز
 من قاطبة كالتقيد في قدرة على الحركة لولا المانع لمحرك و
 عندنا كما لو منع لا يوجد للقدرة في اتصال والفرق بين العجز
 وبين الزمن بان الاول ليس ببايزر بخلات ثانياً بين
 وانكارهم الفرق بينهما والحكم بانها سواء مكابرة وانحمة و
 انقول بان التا حيين الكفر والكان معلوب القدرة
 من الايمان كالزمن من الحركة كحركة الطراد الواقع في
 الكافر وهو الكفر مقدور لوجود القدرة المتقابلة بخلات
 الزمن فان السلوان فيه استطراري لا يمنع لان عدم
 المقدورية بلفظ هو معنى العجز عن مسك مقال ١٢
 منزه **قوله** لابل عندنا كالتقيد اذا المقيد قادر
 بالفعل على الحركة لكن للمانع لا يتحرك كذلك الكافر قادر
 على الايمان لكن بسوء العقائد الباطلة منه عن منزه
 القدرة اليه ١٢ مولانا عبد العلي **قوله** تعلق الضرب
 بالمضروب أه به لا يزيد ما ذكره الامام الرازي في
 الجمع بين التا وبين ان القدرة بطلق على مجرد القوة
 التي هي مبدأ الافعال المختلفة ولا شك ان نسبتها
 الى الشدين سواء وهي قبل الفصل بطلق ايضا
 على القوة المستبعدة لانه الطائفة ولو عاودة ولا شك انها لا تتعلق بالفتدين معاً بل هي بالنسبة الى كل مقدور غير ما بالنسبة الى المقدور الاخر وانما مع الفعل ففعل يشيخ الا
 شعري التا بالقدرة القدرة المستبعدة والملازمة مجرد القدرة الفعلية لتبته لا ينفق عليك انزه من دفع النقص بقدرية الباري تعالى ايضاً ولا يحتاج الى جواب ضعيف ذكره
 من ان الفصل في الاول غير ممكن فلا يتعلق به القدرة القديمة فتا ١٢ منزه رحمه الله **قوله** لعدم أه لا يتقصص بالفعل المتد لانه كما يحدث تدريجاً
 فكذلك القدرة بحسبها لكن فيه ما فيه فتا ١٢ منزه رحمه الله تعالى **قوله** لو سلم عدم البقاء فيه اشارة الى منع عدم البقاء كما هو مذهب المعتزلة و
 له ان دليله ضعيف كما يظهر بالرجوع الى موضع ذكره ١٢ منزه رحمه الله تعالى ٥

الافعال ما تقف قاعدة على القدرة ١٢
 هذا هو من التفتحة ١٢
 من قبل الاشعرية ١٢
 من قبل الاشعرية ١٢
 لان من مقدور الله ان يكون
 على الفعل ١٢
 بالقدرة ١٢

له قوله فيص آه هذا دفع الإيراد حاصله ان اشتراط القعدة للقضاء يفرضه تكليف باليس في وضع العبد وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وإيجاب القضاء
 ايضاً تكليف ١٢ مولوي معين **قوله** وقد آه فان قلت فابن المخصص اجاب بقوله وقد خصصه لخصوص قضاء آه ١٢ عدا الله **قوله** لخصوص قضاء آه نفس قضاء
 الصوم قوله تعالى فعدة من ايام اتر وليس قضاء الصلوة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من تام عن الصلوة او شيئا فليصلها اذكر ١٢ مندم **قوله** فان قيل مشكل لان
 لا تعقير من المكلف في الاداء لانه غير مقدور له وكان تاخير القنار سهاً لانه موسع ولا تأثم بالما تزو على هذا فالحق انفسال الوجوب من وجوب الاداء فمثل ١٢ مندم

قوله وهو المكلف وانما التي بالتفسير لسلا
 يتوهم من اول الامر ان المحكوم عليه واقع على ما يتعارف
 الميزانين وهو مبنيا الفعل فانه المحكوم عليه بالوجوب
 ونزولك ١٢ ملا نظام الدين **قوله** نعم المكلف
 انما ان يتصور المكلف قدر ما يتوقف عليه الامتثال
 لان يصديق بانه مكلف واللازم الدور وعدم
 تهيف الكفار ١٢ مندم **قوله** امتثال اي فاعل
 وقوع الامتثال كما يراه معشر مانعي التلخيص بالمال
 ١٢ مولانا عبد العز **قوله** او اي طلب الوقوع
 من امتثال اي الامتثال بانه يعزم على الفعل
 ويشير ذيله للامتثال كما يراه قائلو التكليف بالمال
 ١٢ مولانا عبد العز **قوله** لانه فروع العلم لان
 طلب شي من شخص وهو لا يعلمه باطل ضرورة ففروع
 العلم ملا نظام الدين **قوله** وطلب الفحال
 محال على ما مر وهذا لا يتبع من قول التكليف
 بالمال لانه لا يسلم على راد طالب الفحال محال فذو
 ان يستدلوا بهذا قالوا ولست ان يقال ان فاعل
 التكليف لا يتلوا مندم وهذا مستبعد من فاعل
 فاستحال التكليف الاستتار الفاعلة فمثل ١٢ مندم
 عبد الله **قوله** في ان عاين عاين من العلم
 محال فذو من عدم فكذا التكليف المستند في حال
 اريد ان طلب الوقوع امتثالاً او في حال العلم
 شعوراً بشرط عدم الشعور فذو شعور في حال
 ان اريد ان طلب الوقوع امتثالاً في حال العلم
 عدم الشعور فذو شعور ١٢ مولانا عبد العز **قوله**
 فثبت انما يورد ذلك لو كان العلم
 بعارض مانع من الوقوع فذو شعور فثبت ان
 كذلك بل الفقهاء ما يرون في حياته والاعتقاد
 حقيقة الثبوت لذات بدون الذوات فثبت ان
 لذاته وبما لا يقع ما يورد في حال العلم
 استناد الامتثال وذلك لا يوجب احتمال التكليف
 انما يتلخيص فثبت انما يورد في حال العلم
 فثبت انما يورد في حال العلم

فيخص لا يكلف الآيه بالا جاء وقد خصصه لخصوص قضاء
 ثم انما ادور عليهم نفس لا يكلف الله نفسا الا وسعها اجاب بقوله فيص آه ١٢
الصوم والصلوة اقول اذا وجب في الجزء الاخير وعدمت
 فانها شاملة للقادر وغيره كما قالوا من ترك الاداء ولا في ترك القضاء ١٢
القدر في القضاء فالتأثم مشكل والله اعلم بالصواب
 لعدم التفسير ١٢
الباب الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف مسئلة
فم المكلف الخطاب شرط التكليف عندنا ووافقنا بعض
 من فاعل العلم ١٢
المجوزين لتكليف للمحال لئان التكليف طلب الوقوع منه
 اي الدليل ١٢
امثالاً او ابتداء وهو من لا شعور له به محال لانه فرع العلم
 اي العلم ١٢
وطلب المحال محال على ما مر قيل اللازم ان التكليف بشرط
 العلم ١٢
عدم الفهم محال لان في زمان عدمه اقول لما ثبت ان العلم
 في وجوب ١٢
ضروريات حقيقة التكليف ضرورة لقصور الامتثال والابتلاء
 في وجوب التكليف ١٢
فوجوده بدون محال والمحال محال في جميع الاوقات واستد
 في وجوب ١٢
لوصح لعمه تكليف اليها ثم اذا مانع يتجمل الاعداء المفهم
 في وجوب ١٢
وهو لا يمنع قيل بل لعل المانع عدم استفاد المفهم
 في وجوب ١٢

فقال ١٢ مندم **قوله** في جميع الاوقات فالتكليف وبدون الشعور محال في وقت عدم الشعور فيتم المطلوب ١٢ مولانا عبد العز **قوله** هو المانع
 هذا التقدير فيها سبيان ١٢ اي العلم

قوله وانزل في شدة المطر وبأخيه وان القضاة ايضا فان الانسان لا يدخل لها في الباب الا بوجود الغيم فالانسان الجبر الفاعل والبهيمة سوايان والاستعداد للمجرد من الغيم لا يوجب الغيم حاله لا يوجب التكليف البهيمية ۱۲ **قوله** نزارع ايضا آه على ان الكلام في تعلق التكليف بتخيير الانعقاد كما في العدم والعسي فالاستعداد للغيم مع عدم الغيم لا يوجب التكليف بالمال لا يوجب التكليف من الاستعداد له ليس بالبعد من التكليف بالمال هذا هو الغيم وان كان هذا التقدير لا يثبت في ثبوت الشرع بل لا بد من النقل فان فطر فلا دخل كقولهم تخيير بين والا فلا بد له ۱۲ مولانا محمد علي **قوله** بالجمع بين التقيضين واذا قد اجازوا هذا فليخبر ذلك اما على ما هو الحق في الواقع فلا مدعى للضعف فان بطلان الآتي ضروري وجمع عليه من هذا التسوية لا نزاع فيه ۱۲ مولانا محمد علي **قوله** مع تامل الجواهر على الانسان فان

قوله ولا نزاع في اشتراطه اقول بل فيه نزاع ايضا فان المنازعين هم
المجوزون للتكليف بالمحرر بل الحق على رأيهم منع لطلان التالي
فان تكليف البهيمية بشئ ليس البعد من تكليف الانسان
بالجمع بين التقيضين على ان عدم استعداد اده في البهيمية
تماثل الجواهر وان كل شئ يخلفه الله تعالى لاختياره اهل تامل
فما مل قالوا ادراكك السكران حيث اعتبر طلاقه وابداءه
فلنا هو من ربط المسببات باسبابها كالصوم بشهو والشهر
اقول ليس كذلك بل صحتها سلامه والحق ان السكران من محرم
مكلف زجراً فصحة عباراته من الطلاق والعناق وغيرها
فلزمه الاحكام الالوهية لعدم المقصد فكانه لزوم الا التنا
تدحيماً لجانب الاسلام وثانياً قال الله تعالى لا تقربوا الصلوة
الاية فكلفوا حال السكر بالترك اقول بل فيه دليل على
ان السكر لا ينافي فهم الخطاب في الجملة

واولئك لان كمالها من براهين فردة لا غير والروح
 ايضا جسم مؤلف منها عند الشريعة لا يوجب ثبوت الجودات
 فلا تصور من جهة القابل ۱۲ مولانا محمد علي **قوله**
 حمل تامل اشارة الى ضعف الخبر في الجواب المهذب
 لم ينع وجها عند ان البهيمية والانسان من الجواهر وهي
 كلها متماثلة وحكم الافراد المتماثلة واحد بمعنى ان كل
 ما يقع عليه واحداً يقع على الآخر واذا الانسان فيهم قابلية
 على ان يفهم فغير الاستعداد متحقق وايضا ان كل شئ يوجب
 من خلقه تعالى وانما قادر على كل ممكن وهو على كل شئ قدير
 فهو قادر على ان يجعل البهيمية ذميمة وليس له ايجاب
 تمنع من ان يغير خلقه ۱۲ لان نظام الدين **قوله**
 تامل اشارة الى ان يمكن ان يقال المنع هو الاستعداد
 العادي ۱۲ **قوله** قالوا او انما انما لو كان
 فيم المكلف الخطاب شرعاً لكان التكليف لا يقع التكليف
 من الاقليم وقد وقع لانه كلف السكران ۱۲ **قوله**
 قوله بر من ربط المسببات باسبابها كالمسكران غير مكلف
 عدم التناول والموافقة مع زوجة بعد الطلاق بل
 من ذلك شرعاً وضمماً لزوم الصوم لشهود الشهر ۱۲
قوله من ربط المسببات بالاجزاء وبالاسباب
 وبعد المسببات لا يعتبر مثل اطفال وامانة فان سبب
 بوجود الدية انفسان من ماله على وليه وهو غير مكلف
 به قطعاً ۱۲ **قوله** من ربط المسببات بالاجزاء وبالاسباب
 التمسك به تشبيهه بهما ان من لا يفهم ان كان لا قابلية
 له كما بهما في مقابلة التكليف جميع عليه سواه في سبب
 التكليف او خطاب الوضع نعم قد لظفت صاحباني
 الجواب خطاب الوضع بما يفعله على ما فصل في الفتوى
 وان كان له قابلية فاما ان يكون محذوراً في عدم فهم
 كما لطفل والناثم ومن اكره على شرب السكر فلا تكليف
 الا بالوضع واما ان يكون غير محذور فيكلف تعظيماً
 عليه كذا في التفرير ۱۲ **قوله** لعدم المقصد
 لان الاعتقاد لا يرتفع الا بالقدرة على تبادله او بما
 يدل عليه ظاهره وهو تنكح في حالة يعتبر فيها المقصد
 وهي حالة العموم **قوله** لزوم لا التزام آه فيه اشارة الى ما ذهب اليه الفقهاء من ان لزوم الردة ليس ردة مالم يلتزم ۱۲ **قوله** بل فيه دليل
 آه اي لا يدل على التكليف حال عدم العلم للخطاب بل فيه دليل ۱۲ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالترك اقول بل فيه دليل على
 بل يجب ان لا يكلف بالترك اقول بل فيه دليل ۱۲ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالترك اقول بل فيه دليل ۱۲

قوله بل فيه دليل ۱۲ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالترك اقول بل فيه دليل ۱۲ **قوله** اي يجب ان لا يكلف بالترك اقول بل فيه دليل ۱۲

له قوله فان قلت قد اعتبر الامام الهام في حد السكر عدم التمييز بين السمار والارض ولا شعور في هذا الحال اعلا اجاب بقوله واعتبار البيخفية ١٢١ مولانا عبد العلي
 قوله لان بناء على الدرر عن مامورون بان نذراه باحداث الشبهات فاعتبر الدرجة الشديدة فان الضيف قاصر من وجه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** فان قلت
 اذا كان الآية فيها دليل على ان السكر لا يبيح في الغم فيها معنى قوله قلنا عقيب تلك الآية حتى تعلموا ما تقولون فانه يدل على ان السكر الذي يوجب ترك الصلوة حالة السكر
 عالمين بالقولون اجاب بقوله ومعنى حتى تعلموا ١٢ ملا نظام الدين **له قوله** بذات اذيل فان العلم في اللغة اليقين الواقعي لا غير الامجاز وفي بعض النسخ وبذات اذيل لا
 يظهر وجه ولعله من سهو النسخ الا ان يريد بذات اذيل لا تفسير فانه بالرأي حرام ١٢ عبد العلي **له قوله** بانه نهي عن السكر اه فحسب الآية لا تشرب مسكرا مقربا للصلوة مسكرا فان
 انما يبرهن تناول السكر واطلاق الصلوة بالوضع الى ان

مطلوب منه الترك حال السكر فانه يقع ما في التفسير بان
 هذا التاويل الذي يفيد لانه وان كان توجيه الغلاب ابتداء
 في حال صحوة ثم في المطلوب الترك في حال سكره فكان
 في حال سكره مطلوب منه الترك وهو معنى قوله
 حال سكره ١٢ من جهة الله **له قوله** كقولهم لا تستأه
 فانتقلت لا يسأه شأن النزول فان آخر بعد نزول
 هذه الآية بقيت مباركة كما فصل في التفاسير قلت
 نهي عن السكر وقت الصلوة اي لا تسكر واوقت الصلوة
 فتصلون وانتم سكارى قد نزلت في صلاة فتمت
 وقت الصلوة وما بقيت بعد نزول هذه الآية مباركة
 الا في اوقات غير اوقات الصلاة فتمت ١٢ مولانا
 عبد العلي **له قوله** لما كان المتبادر من انما
 مجز او هو في عام تناول المطالب شفا في قوله
 والمزمنة آه ١٢ مولانا عبد العلي **له قوله** انما
 وهو ان المعدوم الذي علم الله تعالى انه موجود
 التكليف لزوم عليه في الاصل باليهود واليهود
 ١٢ من جهة الله **له قوله** لا التمييز بين
 يتفقون بهذا المعنى عليهم اذا كان من وجه ما
 جدر بان يبرهن مطا ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله انما هو في عام تناول المطالب شفا في قوله
 لا يفتقر الى العلم ولا يوجد في العلم
له قوله لا تقع في عام تناول المطالب شفا في قوله
 حاله عام او مستقانا فان العلم لا يفتقر الى العلم
 الحادث به عام فيلزم من العلم في علم
 من ذلك انما هو في عام تناول المطالب شفا في قوله
 في اشياء له اذ لا يقع في العلم لا يفتقر الى العلم
 مع جاز في قوله في عام تناول المطالب شفا في قوله
 لا يفتقر الى العلم ولا يوجد في العلم
له قوله انما هو في عام تناول المطالب شفا في قوله
 في اشياء له اذ لا يقع في العلم لا يفتقر الى العلم
 مع جاز في قوله في عام تناول المطالب شفا في قوله
 لا يفتقر الى العلم ولا يوجد في العلم

كما يقتضيه حده باختلاف الكلام واليهديان واعتبار
 البيخفية **له قوله** عدم التمييز في الحل الموجب للحل احتياط لان
 مبناه على الضرر ومعنى حتى تعلموا حتى يتقنوا هذا تاويل
 والقوم التزموا بانه نهي عن السكر كقولهم لا تمت ذات ظالم
 اي لا تظهر قموت ظالما هذا **له قوله** مسألة المعدوم مكلف
 للعترة والمراد الغلق العقلي لا التخييل لنا والا لم يكن
 التكليف اذليا لتوقفه على التعليق وهو اذلي لان كلامه
 اذلي لا محتاج قيام الحوادث بداته تعالى وفيه ما فيه والوا
 لان كلامه قد يكون تاما فيستعمل في ١٢
 يلزم امر ونهي من غير متعلق موجود وذلك سفه وعبث
 لو كان التكليف قهريا يلزم ١٢
 قلنا انما يلزم ذلك لو كان الطلب في الاصل بتجزا او مالوكان
 في السنة والعبث ١٢
 من سيكون فلا كما مر الرسول في حقنا وبذلك اندفع ما
 متعلق به البره مع سفة التكليف ١٢
 قيل ان تحقق التعلق بدون المتعلق ممتنع ضرورات
 ايضا لا يتحقق بدون للمضابية ذلك لان الاحتجاج في التعلق
 في التعلق اذ لا يقع في العلم لا يفتقر الى العلم ١٢

واما العبث فلان المقصود من التكليف الامتثال وهو غير محقق من المعدوم والتمتع من العلم
 المواقف كطلب العلم من ابن سبويه في علمه كافي شره ان الموجود هناك الغرض عن الطلب لا الملك
 من جهة الله **له قوله** من ان معدوم في وقت الامر من الله لم يبره ولا علم والامر لم يبره
 لا يفتقر الى العلم ان لا يبره ان يكون الكلام نفسه الذي صفة العلم هو الذي يكون التعلق في المطلق
 يكون هذا الكلام اللفظي الذي فيه تمييز التكليف كما ما نفسا وقد مر ان اللفظي يتناول ١٢

قوله ما العطف فلا يحتاج الى تحقق المصنف اليه اذ ليس تعلقا متوقفا بالفعل ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** قد برهننا برهان لطيفة وشماتة بالشرح لم اذوه نحو فان
 الاشارة المنفصلة الى الامانة واليقين قرابة العطف ومدى الى الاعمال الى برهان ۱۲ مولانا نظام الدين **قوله** ليس في الازل آه اعلم ان الاشاعة كليم متفقون على
 ان كلامه في الازل واحد كمن جمهورهم على ان ذلك الواحد باعتبار تامة لشيء آخر وعلى وجه آخر يكون المراد في ذلك فهو في الازل منقسم بقسم من الاقسام بحسب تعلقات
 واما ابن سينا في قوله بوارز في الازل يقول انه ليس منقسم بشيء من الاقسام في الازل واما يسيير احد في الازل هذا ۱۲ من **قوله** او غيرهما من الاخبار والاستغناء
 بل تصف بهما فيما لا يزال بعد حدوث تعلقات ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** والاقسام ما دلته وقد اشرت في كتابي عن محمد بن ابي عمير حكما به يكون هذا الراي مختارا ۱۲ مولانا عبد العلي

التجيزي واما العقلي فيكفي له العلم قد بر قيل السفة و
العيب من صفات الافعال والكلام النفسى من الصفات
بهما قول الامر طلب الطلب يتصف بهما اجماعا علمان
عبد الله بن سعيد من الاشاعة ذهب مستخلصا عن اللزوم
كل ما ليس في الازل امر وخبيا وغيرهما بل القديم هو الاصل
المشترك والاقسام حادثة اور وعليه ان هذه النواع لا يتجيز
وجود الجنس الا في ضمن نوع ما و اجاب بمنع انها النواع
بل عوارضه بحسب التعلق ويجوز خلوه عند قول وجود
المقسم بدون وجود قسم ما محال وان كان التقسيم باعتبار
العوارض فيلزم عليه القول بوجود قسم ما بدون هذه
العوارض هو لا يعقل مع انه قال ان القديم هو المشترك
هذا خلف قد بر وايضا لا يكون لعدم ممكنة اذ لا تعلق
وثانيا يلزم قدم عدم التناهي فان المتعلق بزويد

قوله لا في ضمن نوع لا تجبى وجود نظام من دون
 ان يتحقق في مجموع قسم منها فلا يسور قدم المشرك مع صفة
 الاقسام ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** ويجوز خلوه من
 وكان في الازل غير متعلق فلا يكون فيه امر او خبيا ولكن
 الاستعداد بان كلامه تعالى واحد معين فلا يكون بنسبة
 سادسا على الحقائق المختلفة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله**
قوله قول وجوده ان قيل لك ان تقبل ان التقسيم
 بعد وقوع العوارض ولا يخفى الفرق بين القديم والقديم
 وانما يستلزم اوله بان العوارض فيها لا يزال في الازل
 وجود القسم بدون القسم في الازل فليس في الازل ان
 العوارض تصور فيها بل هي محال على الازل لانها لا تتعلق
 بدونها في الازل **قوله** قد بر علم ان طار
 تعلقه واه الازل لا اشكال في ذاته ولا القسام
 بل انه متعدد ويقسم بتعدد التعلقات ولما قال العطف
 مع ان ليس في الاول تعلقا فدان في ذلك انقسم نعم
 هو مع العلم لان يتعد فيما لا يزال بعروض التعلقات
 المتعددة لانه لو كان كليا صادقا على الشيء لا يمكن وجود
 وبدون قسم ما محال مطلقا ثم ان قسمه بالمقسم الكلي
 في الازل ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** اذ لا تعلق
 الكلف مع وقد يجاب عنه بان عدم كون لعدم
 مكلفا عنده وهو ما سدر لان شرائع السنة والعيب
 انما كان على جوهر التكليف المعدوم اذ عند الكار ذلك
 لا توجيه الايراد فلا يصح الاستحلال عنه بهذا الوجه وقد
 كان القطان انما قال هذا الكلام مستخلصا عن الايراد
 المذكور الا ان يقيم المعنى كما هو الوجود والاعتراض
 والعيب على قدم الكلام فاستخلص بهذا وانما الحق اذ لا
 اختلاف بينه وبين الجمهور في ازالة التعلقات التعلقات
 كما قال مطلع الاسرار الالهية لولا اراد بالامر والنهي
 المنفصلين الامر والنهي المتجزان في يرجع الى ما ذهب
 اليه الجمهور ولا شبهة في ان عروضا هذه العوارض
 فيما لا يزال قطع اذ على هذا لا يبرر عليه شيء من الوجوه
 المذكورة ۱۲ مولانا عبد العلي **قوله** وثانيا

يلزم قدم آه اعلم ان الاشاعة قانكون بتعدد القدماء من الله عز وجل الثمانية وكذا قال اكثرهم بتعدد النواع للكلام في الازل وان كان بحسب اتصالات
 المختلفة باختلاف الذاتيات واما القول بتعدد الاشخاص قديمة غير متناهية النوع واحد متعدد الامر باعتبار تعلقه باشخاص الكلفين فلم يذهب اليه احد
 ومن هنا يتبين ان مطلق تعدد الكلام الازل ليس بباطل بالاجماع كما زعم شارح الشرح ۱۲ منه رحمه الله تعالى

له قوله ان التعدد آه اقول يمكن الجواب بان يجوز ان يكون التعلق في ضمن تضيائية والاحكام الكلية الشرعية متناهية وان كان التفصيل غير متناه
فتدبر ١٢ منه روح **له** قوله كالعلم والقدرة في تشبيه بالقدرة ايماء الى جواب ما قالوا لو كان كلامه قديرا لا استوى نسبة الى جميع المتعلقات كالعلم
ولما كان الحسن والتج بالشرع صح في كل فعل ان يورثه ويتبني عنه فيلزم تعلق امره ونهيه لكل فعل معا والجواب ان الشيء الصالح للامور المتعددة به قد
يتعلق ببعض دون بعض كالقدرة التقديرية كذا في المواضع ١٢ منه روح **له** قوله لا باختلاف الازيات فان قلت مسبب ان التمدد فيه بحسب
التعققات اعتباري لكن التعققات ليست
اخر ايجابية محض بل لها من الثبوت الواقعي والا
لزم كون الاوامر والنواهي اخر ايجابية فيلزم فيها
التسلسل قلت معنى كونها واقعية ان الخطاب اذا عين
الى متعلقه صالح لان يتزعم عنه التعلق ام موجود في
العين قائل ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله الفعل
الممكن اي بالذات وفي العادة اخر تزعم بل المحال
بالذات فان تكليف غير صحيح وغير العادي اذا التبعين
به غير واقع ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله شرط
وجوبه آه يعني ان النزاع في شرط الوقوع الذي
لم يكن شرط الوجوب او علم الامر بانتفاء شرط الوجوب
لم يتحقق التكليف اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب
وذلك ظاهر ١٢ منه روح **له** قوله عند وقت هل يصح
العلم بالاتفاق في غير وقته لا يدخل في توجيه التكاليف
وعدمه ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله قال الجمهور في
خلاف المعتزلة والامام اسے الرازي استبعد في
الخلاف من الامام اسے الحرين وقال السبكي ما علم
انتفاء شرطه على قسمين الاول ما يتبادر الفهم اسے
فهمين اطلاق التكليف كالحياة في تمييزه وبذا
هو الذي خالف فيه الامام والثاني ما يتبادر اليه
كتعلق علم الله بان زيد ايو من فان انتفاء التكليف
شرطي وجود ايمانه لكن السامع يشك في ايمانه ان
زيد غير ناظر الى هذا الشرط وهذا لا ينافي في الوجود
ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه في ١٢ منه
له قوله وفي ليل ان العلم بالاول من ان من
جبل الامر بانتفاء شرط وقوع الفعل صحيح التكليف
اتفاقا يعني اما على جعل المسئلة متبادرة امام الله فذلك
بعده او على المراد ان جعل الامر بانتفاء شرطه
يعرضه التكليف بالفعل والشرط ان من هذا
من جهة ان الامر هو الله سبحانه تعالى في الشرط ١٢
له قوله لا يقال آه في الامور التي لا يكون فيها
من العلم ١٢ منه روح **له** قوله قد تقدم في شرطه

غير المنفلق بجم والجواب ان التعدد بحسب لقد المتعلقات
ان لا تعدد في الخطاب المتعلق بالذات ١٢
لقد اعتباري فانه صفة واحدة ازلية كالعلم والقدرة و
ان التعدد فيه ١٢
انقسامه الى الانواع والافراد بحسب المتعلقات لا يخلو
الذاتيات هذا مسئلة الفعل الممكن الذي تمت شرطا
كالتقسيم ١٢
وجوبه اذا علم الامراتتقاء شرط وقوعه عند وقت هل يصح
التكليف به قال الجمهور يصح خلاف المعتزلة والامام وفي
الجهل يصح اتفاقا لا يقال قد تقدم ان الاجماع منعقد
كأن قال في الترمذي في باب الثالث ١٢
على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع ومعلوم ان
كل ما لا يقع فبانتفاء شرط من ارادة قد بجنة او حادثا
كما هو ايمانا ١٢
فحكاية الخلاف مناقضة لا نقول ذلك الاجماع بالنظر الى
ما نقلوا به من الاتفاق ١٢
الامكان الذاتي كما يبدل عليه كلام بعض المحققين عند
والعقود وان الوقوع ١٢
نقل الاجماع حيث قال فان ظن قوم انه ممتنع بغيره
الاجماع منعقد صحت التكليف بما علم الله تعالى في ١٢
فالخلاف هنا في الوقوع بعد الاتفاق على الصحة صحت

له قوله اذا حادثة كما هو ايمانا المعتزلة فقد تقدم ما علم الله تعالى انه لا يقع في الوقت وما علم الله تعالى انه لا يقع في الوقت وما علم الله تعالى انه لا يقع في الوقت
واجب هنا ايمانا وقد لفظا معتزلة فانه عليه عارضة الوقوع من العقول لرفع المناقضة غير بعيد ان ذلك التامين ياتي من هذه الاداة وقد قال في شرح الامام اسے في العقول
في كلامه شرح المحققان في بيان ما علم الله تعالى ان كان قوم ظنوا ان ما علم الله صحت ممتنع بالغير يمكن على صحة التكليف بر انعقاد الاجماع ثم ان لا يصح خلاف احد من بين
نظام من مثل الامم الحرين الذي لا يدرك في العلوم الشرعية كيف ويلزم ان يكون الكافر المصنف الذي مات على كفره في مباحثه التي هي من كذا العاصم ويتفق في مدة تبين الرسل
للصالحين بهم لو فهم ما يبين في كثر تارك الامور المركبة من غير ما في شانه فوق هذه الشائعات فالحق ان لا خلاف في هذا ١٢ لان الله تعالى في

ان قوله قبل وقت الفعل والفعل ظرف العلم لا التكليف لجازان لا يوجد شرط وقوع الفعل في وقت في نفس الامر وعند الفعل مع انه يعلم بالضرورة حاصله ان يصح التكليف بالفعل الذي علم والامر انتفاء شرط وقوعه عند وقت لانه نوله يصح التكليف لم يعلم ۱۲ مولودين مابين ۲۰ سنة قوله لجازان لا يوجد شرط من شرط جواز شعور المكلف والشأن بالكل وكذا المقدم ۱۲ مولانا عبد الله عليه السلام قوله قبل وقت الفعل يعني لا يعلم المأمور كونه مأمورا في اول وقت وجوب الخطاب اليه حتى يفيض عليه زمان الامكان للفعل وهو مختار الامام كذا ذكر السبكي ۱۲ منه ۲۰ قوله على تحقق الوجوب قبل التمكن فان قلت ان الاجماع انما هو على تحقق الوجوب لا على تحقق العلم فلا ينافي في الالزام قلت ظاهرا ان الاجماع بدون العلم غير معقول والاجماع قد نقله القاضى ابو بكر الباقلافي وما في بعض شروح المختصر منع تحقق الاجماع على الوجوب قبل التمكن بل الاجماع انما هو على تحققه على تقدير بقائه لى وقت الايقاع ولذلك اردت المصنف بقوله بدليل وجوب الشرع آه ۱۲ على نظام الدين عليه السلام قوله بدليل آه اور دو لا منع الاجماع فانه ذمب جماعته اى محبة فرض العموم بطلن النية بل بنية مباحة واما القول بان لا اعتدوا بالمخالف في ذلك كما في شرح الشرح فلا استدراك لان المخالفين مجتهدون مقدمون فلا اجماع لا بالتفاهيم واثانيا منع ان فرع تحقق الوجوب بل كيفه الظن المعنى على ظن السلامة الا ترى يصح بنية فرض الظن مثلا مع احتمال عدم بقار صحة التكليف في الركعة الثانية وما شامع الاستلزام لان اللازم العلم بالوجوب و هو احد شرطى التكليف بالقرن فلهذا يلزم من العلم بالتكليف وان ظن وفيه ما فيه ۱۲ قوله

ذاتية لنا لولم يصير لم يعلم احد انه مكلف قبل وقت الفعل

لجازان يكون لا يوجد شرط وقد انكر قوم العلم بالتكليف

قبله وذلك يطم للاجماع على تحقق الوجوب قبل التمكن بدليل

وجوب الشرع بنية ادعاء الواجب اجماعا وهو فرع تحقق الوجوب

قالوا ادلما عدم شرطه غير ممكن والامكان شرط

التكليف قلنا الشرط الامكان العادي وهو لا ينافي الامتناع

لغيره وايضا منقوض بجعل الامر بعدم الشرط في الواقع

اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه تابع للمعلوم

وثانيا لو ضم مع علم الامر مع علم المأمور لان عدم

المحصل مشترك واللازم بطم اتفاقا قلنا بل لا يتقارر الفائدة

مسئلة اسلام الصبي العاقل صحيح بدليل حجت اسلام على

رضي الله تعالى عنه قال فخر الاسلام بثبوت اصل وجوب الايمان عليه

لا جواب الادعاء فاذا سلم وقع فرضا كصوم لسا فلا يجب تحديده

شروح المختصر منع تحقق الاجماع على الوجوب قبل التمكن بل الاجماع انما هو على تحققه على تقدير بقائه لى وقت الايقاع ولذلك اردت المصنف بقوله بدليل وجوب الشرع آه ۱۲ على نظام الدين عليه السلام قوله بدليل آه اور دو لا منع الاجماع فانه ذمب جماعته اى محبة فرض العموم بطلن النية بل بنية مباحة واما القول بان لا اعتدوا بالمخالف في ذلك كما في شرح الشرح فلا استدراك لان المخالفين مجتهدون مقدمون فلا اجماع لا بالتفاهيم واثانيا منع ان فرع تحقق الوجوب بل كيفه الظن المعنى على ظن السلامة الا ترى يصح بنية فرض الظن مثلا مع احتمال عدم بقار صحة التكليف في الركعة الثانية وما شامع الاستلزام لان اللازم العلم بالوجوب و هو احد شرطى التكليف بالقرن فلهذا يلزم من العلم بالتكليف وان ظن وفيه ما فيه ۱۲ قوله

لكن لا دخل في طلبه ودمه فانه اذا علم وقوعه يصح الطلب واذا علم عدم وقوعه يصح كجلافت الجهل فانه لما حمل المراد عند الامر لا يمنع الطلب هناك صحت لان المصلحة تدبر ۱۲ قوله لا يتقارر الفائدة لى فائدة التكليف وهي الاستلزام بالعموم والبشر فيطبق في حق الشباب والكرامة فيعفى فيستحق العذاب وينتفى فيما كان فيه كذا قيل ۱۲ منه ۲۰ قوله بدليل حجت اسلام على رضوان عليه السلام وهو ابن سبع اوشان او ثمانين على احتمالات الروايات قالوا لو صح الذي صلى الله عليه وآله وسلم اسلامه فانه كان يصلى معه وقد قيل ان تعبيره في احكام الآخرة فقط كما ذهب اليه الشافعي ونظر مسلم في احكامه في تعبيره في احكام الدنيا والآخرة حتى لا يربط احكامها لكن في رد ذلك ولا ينقل انه علمه محمدا حتى حق هذه الاحكام وانما نقل في العبادات فقط ويمكن ايضا ان يقال تعبير اسلامه في حق الصلوة تعبير احكامه ومن ثم يحكم باسلامه كافر صلى الله عليه وسلم في جملتنا في جملتنا حتى يجري عليه سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام قد بر ۱۲ منه ۲۰

له قوله وجوب الاداء ما لم يثبت في الذمة لاجل حكمه ١٢ مولانا عبد العلي له قوله وانما حكم صحة الافاء ليس قد مر ان النائم والمنعم عليه من
يجب عليه القضاة فلا بد من الوجوب مع انه لا وجوب اداء القبة ١٢ له قوله من الواجب بحيث يمنع بعد الاداء عن توجيه الخطاب ثم انه ليس بفخر
الاسلام دليل على ثبوت نفس الوجوب واما عدم وجوب التجديد فلعلة لاجل حصول المصلحة للنفس الوجوب وايضا لافرق بين الايمان وبين سائر العبادات فتأمل
فيه ١٢ مولانا عبد العلي له قوله وذلك متفاوت في كيفية الآلة فبعض منه يوصل الى المطلوب في سائر الاحكام واخر منه في سائر الاحكام وبعض منه في غاية البلوغ و
بعض منه استناد محض كعقل الصبي الغير المميز ١٢ ملا نظام الدين له قوله بكل قدر من العقول بل رحمة الله تعلق اقتضت ان يناط بقدره عند ١٢ مولانا عبد العلي له قوله

بالتأديته شمس الاعمى لعدم حكمة وهو وجوب الاداء وقبلة نظر
لنفس الوجوب ١٢

لاننا لسلمان حكمة ذلك بل ذلك حكم الخطاب وانما حكمه
لنفس الوجوب ووجوب الاداء ١٢

حتى الاداء عن الواجب مسألة العقل شرط التكليف اذ به
التكليف ١٢

الفهم وذلك متفاوت ولا يناط بكل قدر فاينما بالبلوغ
ثم العقل غير ايت اظهر بانه آية الفهم ١٢

عاقلا فالتكليف ائرعليه قال البيهقي الاحكام انما تعلق
بذاتية لاناطة الاحكام بالبلوغ ١٢

بالبلوغ بعد الهجرة وقبلها الى عام الخندق كانت تتعلق
سنة رابعة او خمسة ١٢

بالمميز انتى فلا يجب اداء شئ على الصبي خلافا لابي منصور
اى واذا ثبت ١٢ طهها بالبلوغ فلا يجب آه ١٢

والمعتزلة في وجوب الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه بتركه وللقاضي
اى وان كان ١٢

ابى زيد حيث قال بوجوب جميع حقوق الله تعالى عليه لان الاداء
الايمان ١٢

سقط بعد الصبي لنا اول اصلى الله رفع القلم عن ثلثة
لقد ورد في الخبر ولعلنا قال بالسقوط في غير الايمان ١٢

عن النائم حتى يستيقظ عن الصبي حتى يجام عن المحزون
الكلية في سبب هذه ١٢

حق يعقل وعرض الاسلام عليه بعد سلاه زوجة لصحة
بالدمية اذا جاز سبعا وان لم يمس عليها او غيرها

لا لوجوبه وضربه لعشر على الصلوة تاديبا للاعتياد لا تكليفا
بما يوجب سبعا ١٢

فالتكليف دائر عليه وجود او عدمه لا على كمال العقل و
نقصانه فانه من البالغين من يقص عقله من بعض
المراتين كالسفر فيدبل به الحكم كونه منقطة المشقة
غير مضبوطة فان حكم دائر عليه وجود او عدمه وجدت المشقة
ام لا ١٢ مولانا عبد العلي له قوله فلا يجب آه
ان الصبي ليس يكلف فلا وجوب عليه شئ فانه من القائلين
بالتكليف ١٢ ملا نظام الدين له قوله خلافا لابي منصور
آه وعليه كثير من مشايخ العراق من الخفية كذلك
التقرير ١٢ منه قوله رفع القلم عن ثلثة من
النائم آه واصحاب الامام علم الهدى يحضون الصبي
العاقل في حق وجوب الايمان بالعقل و باعاديت
فخر صبيان الكفر فاني النار ١٢ له قوله عن آه
لما كان يردان الصبي العاقل اذا لم يجب عليه الايمان
ينبغي ان لا يرض عليه الاسلام بعد اسلام زوجته ولا
يعرب على الصلوة مع انه يعرض عليه الاسلام
وتعرب على الصلوة فاجاب عنه بقوله وعرض
الاسلام آه ١٢ قال القمى بعد المتين ان العرض
لابد من دليل وليس فان اشكال قوله تعالى وان
تنكروا المشركت حتى يؤمن ولا امة مؤمنة غير من
مشركه ولو ائمتكم ولا تملك المشركين حتى يؤمنوا
مؤمن غير من مشرك لا يشتم صبيان فانه
كانت مؤمنة او كافرة ان كانت غير بائنة او غير
انكحها يتألف الدين ان سبعا الا بتبين
بالتقاضي فاسد لوان عمل حكمه النفس
في الصبي فان تلوة آية من الشريعة مع الكفر
الكلية في سبب هذه ١٢ قوله في الصبي العاقل
يجب عرض لغيره لوان ايمان هذا ايمان
العرض القبة فان قلت قال ابن صلح
بالدمية اذا جاز سبعا وان لم يمس عليها او غيرها
رواه ابو داود وبهذا اللفظ ما اوردكم بالجملة
بما يوجب سبعا ١٢ قوله عليه

وغيره من المضايع والامر للوجوب ووجوب الضرب بدون وجوب الصلوة بن معقول هاب لقوله ونزبه بعشرة آه ١٢ ملا نظام الدين له قوله
لما كان الصبي غير مكنت لا يفتا والخطاب بجزء التكليف مع البلوغ فمن اين نداد النكاح حتى يحتاج الى العرض بل لبدلان دليل قلت قد جازوا
لانقطاع الولاية عن الكافر منصوصة في النصوص متواترة وقد يقتضيه نداد النكاح وعدم ثبوت التوريث وغير ذلك ١٢ مولانا عبد العلي له قوله

له قوله عدم وصفه قال الامام محمد المراهقة اذا لم تصمت الايمان حتى تسلم عنه لا يفسخ نكاحها ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله بخلاف البالغة فانه يفسخ نكاحها فعمل
ان المراهقة لم تكن مأمورة بالايمان ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله اقوال وغيره لا يدل آه اي وجوب الاداء فانك قد عرفت ان هذا الدليل ليس منافي
لمذهب ابى زيد وحاصل الاعتراض ان الايمان يجوز ان يكون واجبا عليها لكن سقط وجوب الاداء بالعذر لعدم وصفها ليس اياه فان الوجوب قد سقط فلم
يترتبة في منع المقدمة القائمة انها اذا لم تصرم تدة لم تكن مكلفة فان عدم الاتقاد قد يكون لان الاداء قد سقط بالعذر كما في صورة الاكراه ١٢ ملا نظام الدين
له قوله اصل الوجوب آه اي وجوب الاداء بل محتمل ان يكون الاداء سقط بعذر الصبي ١٢ منه **له** قوله لكان الآتي له بالصلوة والصوم من العبادات ١٢ منه حرمه
الصد تعاطى **له** قوله باطل فان قيل يجوز ان يكون
رخصة اسقاط فلا يكون المؤدى بها آيتا للواجب
قلت اذا كان رخصة اسقاط في غير واجبة عليه بل
وجوبه مشروط وفسخ لانكراه كما قلنا عن النبي واما
الاداء في ان الوجوب ثابت عليها ١٢ ملا نظام
عبد العلي **له** قوله ليس رخصة اسقاط لعدم الاتم
باتفاق وفيها يتم في الاتيان كصلوة المسافر اذا اتى
١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله الابلية الى ابلية الاثر
الشيء سلبية الرد وذلك الشيء منه وطلبه منه وفي
لسان الشرع عبارة عن صلاحية الحكم وهي من بيان
ابلية الوجوب واطية الاداء ١٢ **له** قوله والمعتوه
البايع هو الذي ياتيه من النفع والضرر ويحيط في
ظلمة بعض كلامه يشبه كلام العقلار وبعضه يشبه كلام
المجانين فتلقا سروان كان بدنه كاملا بالبلوغ ١٢
له قوله صحة الاداء دون الوجوب فانك عرفت
تمامه انما لا يفت يدور على العقل والبلوغ
١٢ ملا نظام الدين **له** قوله اما حق الله تعالى
فليس في تغييره ما يتعلق به النفع العالم بحق العبد
منه وقيل لا يطلب منه جناية الشرع من حيث
تطوره حق العبد لا يطلب منه عاقبة جانيه في جرد دليل
النفع وذوق الضرر منه وقيل ما يتعلق به النفع العام
ووجب علينا بحكم الله انها ونحن عبده والاظهر التغيير
الوسط وراصد ما شرع لاجل رعاية الشرع بالذات
وتحق العبد بالشرع لاجل مصلحة العبد بالذات في
الجزية الدين ١٢ ملا نظام الدين **له** قوله وتبين
عن اي لا يمكن ان يسقط قبحه بحال ١٢ **له** قوله
وانما حق العبد هو الذي يردع فيه مصالح العبد
تشرع ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله لانه مناط
سعادة الدين اما المادة الاخرية فظاهرة واما
السعادة الدنيا لانه يصير بالايمان معصوم الدم و
امال ومعزز بين الامم ١٢ **له** قوله فيصير منه

وثانيا عدم التفسير تكاثر المراهقة لعدم وصفه بخلاف البالغة
اقول وفيه انه لا يدل على تقي اصل الوجوب عن العاقلة ولنا
على القاضى انه لو كان واجبا عليه ثم سقط الوجوب فعلا لخرج لكان
الآتي مؤديا للواجب كالمسافر اذا صام واللازم باطل اتفاقا
وليس رخصة اسقاط لعدم الاثر بالاتفاق تدبر مسئلتنا
الاهلية كاملة يكمال العقل والبدن فيلزم الاداء وقاصوة
بقصور احد هما كالصبي المعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء
والتفضيل في الصبي ان ما يكون مع القاصوة اما حق الله تعالى
وهو ثلاثة حسن محض وفيه محض بين وبين واما حق العبد
وهو ايضا ثلاثة نافع محض ضار محض دائر بينهما والاول
كالايان لا يسقط حسنه وفيه نفع محض لانه مناط سعادة
الدارين فيصير منه والمجرم من الشارع لم يوجد
ولا يلبق به وضرر حرمان الميراث وفرقة النكاح

السكا ذك ان نائما محضا فيصير منه قد ساء واستحقاقا لانه محل الرحمة فيصير ما فيه نفعه والى قيل لعل الشرع لم يبيته وجعله كالايمان قال والمجرم من الشارع آه ١٢ مولانا عبد العلي
له قوله ولا يلبق به فان الحكيم لا يلبق به ان يجر عا بهر مناط السعدين فان قلت فيه ضرر ايضا من حرمان الميراث اذا كان المورث كافرا وفرقة النكاح انما كانت
الزوجة كافر ايجاب بقوله وضرر حرمان آه ١٢ مولانا عبد العلي **له** قوله وضرر آه فان قلت ان فيه ضررا والصبي مؤقت الرحمة اما المقدمة الادلة لظلم
يؤسف الشرح ونوره واما الثاني فظاهر ايجاب بقوله وضرر حرمان الميراث اذا كان مورثه كافرا ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله تعالى

له قوله ككفر القريب والزوجة فان كفر جامع ايمانه الموجب للتباعد الذي له اقرب الاسباب فليس عاملاً فيما اذا كان الاقرب صالحاً وبهنا الايمان غير صالح
 نسبة المضار اليه فلا يضاف الفرقة اليه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله فهو بالتبع لان وضع الايمان بالسعادة وتحقيقه بالمخالفة مع ارباب الشقاوة فيرتب عليها
 احكامها تبعاً لوجوده ١٢ منزه ١٢ قوله كقوله يقبل بهية الخ يعني اذا كان قريب الصبي ذورم محرم من الصبي بهذا الشخص وهذا الشخص ذلك القريب للصبي فقبله يصح قبول
 الصبي وذلك البية ويصير ذلك القريب محققاً على الصبي ١٢ قوله مع ترتب العتق عليه ولا يملك الصبي العتق قصداً ولو سلم انه بالذات لكن العتق
 اليسير يحصل للنفق الكثير وجواب آخر ان لا نسلم ان هذا ضرر فان قطع الوفاة بين السيد والشيء المورث بجرمان الميراث غير كثير وكذا قطع الانبساط بينهما فقدر ١٢ مولانا

عبد الله عليه السلام قوله والثاني كالكفر فانه لا يقضي التوبة قال الله تعالى ان الذين كفروا
 فانه لا يقضي التوبة قال الله تعالى ان الذين كفروا
 وقاتلوا وهم كفار اولئك عليهم لعنة الله والملائكة و
 الناس اجمعين خالد بن زيد لا يخفف عنهم العذاب
 ولا هم ينصرون والعز في الحرام من الميراث و
 وجوب القتل وقبول الجوزية والمال ذلال وهو صحيح عن
 الصبي فانه لو وصفت وانقده عليه بخلاف ما في الشرع
 الشريف يكون كافراً مستحقاً للعذاب الايم ١٢
 نظام الدين له قوله وعليه اش نعي ابو يوسف
 في تبيين ايمان موافق للامام وفي عدم صحه كثير الصبي
 ميانق للشافعي ١٢ عبد الله عليه السلام قوله في احكام
 الآخرة يصح اتفاق بينه ومات الصبي الكافر لا يصح
 عليه اتفاقاً والمشهور في تعين الاحكام الآخرة
 في الآخرة وهذا شئ عجيب فباب ما في منته في التعذيب
 مدة لا تساهي وعدم تجوز الفدية او حرمان الميراث
 وايضا كتب العدم المشهور بالاختلاف في التوبة
 صغار الكثرة فينبغي ان يكون الكلام المتوقف
 على الاشتراط الذي هو قوله تعالى وما كنا معذبين
 حتى يمضوا رسوماً وبذا يبين في الاتفاق ١٢ مولانا
 عبد الله عليه السلام قوله اتقان ان الكل يتفقون في
 ان ابيات التي ياتي بها الصبي العاقل ما تؤثر
 منزه ١٢ قوله وجه الاستحسان ان الكفر
 الاصله فلا يبقا فواستدعي نفس غير مبررة التوبة ولا
 تقبل اهدار الموجودات ونحوه النفس بعد شهور لا يبدل
 بالذات الاصل واذا لم يوجد الاصل فهو باق البنية
 نظام الدين له قوله في موت ودم مع الصبي
 في نفس ما قلنا في التوبة ومحو الرضاة في موت
 انفسه على وجه لا يبق في محرقه شبيهة في التوبة
 تعلل من الكثرة ١٢ من جرح الله قوله من جهات
 ولا يجوز وقت وروايت من قبل مصيبيان في اقر
 نعيه الثابت في التبعين ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام
 قوله فانما في وقت جعل الميراث الثاني من

لكفر القريب والزوجة ولو سلم فهو بالتبع وكما من شئ ثبت
 تبعاً لا قصداً كقبول هبة القريب من الصبي مع ترتب
 العتق والثاني كالكفر والقياس ان لا يصح لانه ضرر محض
 وعليه الشافعي وابو يوسف لكن يصح استحساناً وعندنا
 في احكام الآخرة يصح اتفاقاً وجه الاستحسان ان الكفر محظور
 مطلقاً فلا ينفذ بعد اغير مسموع فتبين امراته ويجزم
 الميراث بالردة وانما لم يقتل بل قيد لانه ليس بمجرد
 الابدان بل بالحراية وهو ليس من اهلها ولا بعد البلوغ
 لان في صحة اسلام خلافا بين العلماء فاوردت المشبهة
 والثالث كالصلوة واخواتها من العبادات البدنية فانها
 مشروعة في وقت دون وقت ليعلم مباشرة للثواب والاعتقاد
 بلا عهدة فلا يلزم بالشرع ولا بالافساد ولا اجزاء محظورة
 احراماً بخلاف ما كان ما يباكالزكاة لا يصح لانه فيه ضرر والرابع

من الحسن والبيع ١٢ منزه ١٢ قوله دون وقت من وقت العتق في حق السلفه واولس عليه فلا تفسير اية الادب فان من قولها انفسه في محله
 مولانا عبد الله عليه السلام قوله يصح مباشرة في ايامه بعضها فانه يصح اقتبارة بل هو ١٢ عبد الله عليه السلام قوله في قوله من وقت
 وان من مع من التيممات المايه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله والرابع وهو موافق للعبد الذي فيه نفع محض والافسار في الاحكام ١٢ مولانا
 نظام الدين عليه السلام قوله

له قوله لانه نفع محض والولى انما جعل وليا لان ما يقتصر بالعزائم فيحضر الحاجة اليه فيما يحتمل للمضرة والمما هو نافع محض فلا يحتاج فيه اليه فيصير من غير اذنه ١٢ مولانا
عبد العلى له قوله وذلك اى لاجل ان المنافع في حق الصبي تثبت من غير اذن الولي ١٢ له قوله كان من الاذن بطلان عقدة انما كان لاحتمال ان يضر
المشقة فاذا فرغ من العمل بقية النفع الذي كان في العقد فلا وجه لبطلان العقد في هذا فوجب الاجر المسمى دون اجر الشئ ١٢ مولانا عبد العلى له قوله فالقيمة للاجر
وحاصلها ان العبد المجرى ان اجر بدون اذن المولى فان وصل الى المولى حيا صحيحا فالواجب الاجر لان الاجارة قد فسدت لان العبد ممنوع عن التعريفات فلم يصح
عقده كما سيجي ان شاء الله تعالى ولا يهدر العمل ايضا فان مثل السبع اذا فسد وبك فانه يجب قيمة العمل بالتمه ما بلغت او مقيد بعدم التجاوز عن المسمى وان لم

كقبول الهبة يصح مباشرة منه بلا اذن وليه لانه نفع محض

ولذلك يجب اجرة الصبي للمجور مع بطلان العقد اذا كان حرا

اما العبد فمبطل الاجرة بشرط السلامة فلو هلك فالقيمة لا

الاجر واستحق الرضخ مع عدم حوازه هو القتل بدون

الاذن بالاجماع والخامس كالطلاق ونحوه فلا يملك ولو

باذن دليبه كما لا يملك عليه غيره قال شمس الاجنة زعم بعض

مشائخنا ان هذا الحكم غير مشروع اصله حتى ان امرأته

لا يكون محررا للطلاق وهذا وهم فان الطلاق يملك بملك

النكاح ولا ضرر فيه وانما هو في الايقاع فلو تفحقت الحاجة

اليه لدفع الضرر كان صحيحا وانما يجوز اقراض القاضى

من المولى لانه حفظ مع قدرة الاقتضاء بعلم بخلاف الاب لا

في رواية والسادس كالبيع والاجارة وغيرها من المعاوضات

فيها نفع مشوب باحتمال ضرر فبانضمام راي الولي تبين دفع الا

يصل كذلك فالمراد انما نصب وفي النصب ان يملك
المضمون يجب القيمة فلذا ما نحن فيه واما الحر فلا يقبل
النصب فلذلك يجب الاجر غير مقيد بقيد السلامة
١٢ ملا نظام الدين له قوله لا الاجر لان المناسبات
يصير فاصبا بالاستخدام من غير اذن السيد فاذا
ملك وجب القيمة وبك العبد بالضرر ان يظهر انه
استخدم ملك نفسه فلا اجر ١٢ له قوله
واستحق الرضخ ان مادون السهم من الغنينة منه
له قوله بالاجماع لان عدم حوازه المشهود وانما كان
لنفع احتمال ضرر الموت او الجرح مع عدم الوجوب
عليه وانما حان اخذ الغنينة فنفع محض ١٢ له قوله
قوله كما لا يملك عليه غيره فعلى هذا امرت لست عمل
الطلاق بل صارت في هذا الحكم كما جفتية تناهوا
لان لما كان متنازعا بالقطع وقد كان ولاية الولي المنتزح
انظر بانضمام رايه ولا اندفاع له هنا بطرح توطية
في هذا المقام بالقيمة فتأمل فيه ١٢ مولانا عبد العلى
له قوله فان الطلاق يملك بملك النكاح فهو
من لوازمه فلا يملك النكاح من ملك الطلاق
١٢ مولانا عبد العلى له قوله ولا ضرر فيه اى
في ملك الطلاق حتى لا يملك الصبي بل في دم
الملك ضرر ١٢ له قوله وانما هو في الايقاع
فانما يبطل به ملك النكاح فلا يصلح للايقاع لكن ربما
يشتمن الزوجة مضرات غيبية فيحضر في الايقاع
١٢ مولانا عبد العلى له قوله لان صحيحا بهذا تبين
فراذول من قال لو اشتقنا ملك العلق كان خاليا
عن حكمه وهو ولاية الايقاع والسبب الخالي عن حكمه
فيه معتبر شرعا كايح اريد طلاق البهيمية وذلك
لان الالة لم تعلمه وعن حكمه اذا حكم ثابت في حقه عند
الحاجة عليه اذا سلمت امرأته وعرض عليه الاسلام
فان ابى ففرق بينهما وكان ذلك طلاقا في قول ابى
حنيفة ومحمد وراى ارتد وقعت البيئوتة وكان

طلاقا في قول محمد واذا وجدته مجبورا فخاصه في ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في التقرير ١٢ منه له قوله اقراض القاضى آه الاقراض
فيه عشر رخصا فانما ازاله الملك مع انه لا نفع فيه بوجه فينبغي ان لا يجوز القاضى ذلك اجاب بقوله وانما يجوز اقراض آه ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله عليه
باحتمال ضرر لاحتمال خسارة المال او التبدل والصبي قاصر من معرفة التواقف فلم يفرض اليه هذه العقود ومرتبة لتلايقع في ضرر بل اولى عليه من هو اشفق به

مولانا عبد العلى رحمه الله تعالى

قوله في رواية في آخره لا يملك لان الولى حج متم في الاذن لجواز ان اذنه كان خداما منه لاخذ ماله ولا كذلك في الاجنبى ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام
 قوله وقولها اظهر لان الاذن انما اظهر شرعا ليا من عن الضرر كلما عقد مع الغبن علم ان اذنه لم يقع في محله والعذر له ان الاذن مظنة عدم الضرر وتختلف الحكمة من
 المظنة لا يوجب عدم العلة كسفر الملك المرفوع مع انه يفتك عن الحكمة ثبت المرض قد يروى العلم بحكامه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله سفر المعصية اى سفر
 يكون الغرض منه فعل هو معصية اى سفر يكون الغرض منه فعل هو معصية كسفر البغاة وقطاع الطريق ١٢ قوله خلافا للائمة الثلاثة والشافعى ومالك واحمد
 فعندهم يمنع الرخصة واما كون سفر طاعة فلم يعلم اشتراط من احد الامن الرافض ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله لنا الاطلاق اى لنا ان النصوص الواردة في

باب الرخصة متعلقة بالسفر مطلقا من قيدا الطاعة
 والمعصية فلا يجوز تقييده الا اذا كان المقيد مساويا
 لها في الدرجة ١٢ ملا نظام الدين رحمه الله عليه
 قوله قالوا الرخصة نعمة آه قد احتجوا ايضا بقوله تعالى
 فمن اضطر به باغ ولا عاد فلا اثم عليه فانه جعل رخصة
 اكل الميتة منوطا بان اضطر رحال كون المضطر غير باغ
 اى خارج عن الامام ولا عاد اى نظام على المسلمين
 بقطع الطريق فيبقى في غير هذه الحالة على اصل الحزمة
 ويكون الحكم كذلك في سائر الرخص بالقياس قلنا
 اولامعناه غير باغ اى غير متجاوزى الاكل بقدر
 الحاجة للسنة ذولا عاد على اى باغ بالاستيثار عليه وثانيا
 منقوض بالمقيم المضطر العاصى فانه يباح له الاكل
 جماعا واثنا القياس يثابته الاطلاق ولا يحد تخصيصه
 ابتداء به عندنا كما سياتى ١٢ قوله كالسكر
 من المحرم لا يكون سببا للثمة الترفية ١٢ قوله
 بل مجاورة له الا ترى انه لو نوى للطاعة القرب
 ذلك السفر طاعة والسبب هنا النفس السفر لا مع كونه
 معصية ١٢ قوله كالسكر يشرب السكر المحرم
 بالخرق ان اشرب نفسه معصية وهو سبب للسكر فهو
 سبب من المعصية لان سبب السبب سبب
 فلا يقع في سقوط الخطاب وكذلك قطع الطريق
 فان نفس معصية وهو سبب للخرق والتموت وهو
 سبب لزوال المعصية ليلزم ان يكون المعصية
 سببا لزوال المنة بخلاف القاتلة بالتموت
 قاتلها ليقع في سبب المنة الاظهار والتموت سبب
 السفر وهو ليس بمعصية ١٢ ملا نظام الدين عليه السلام قوله
 كالسكر فانه جعل معصية في حق الرخص فانه
 العقل كونه معصية ١٢ قوله قالوا ان
 تعالى ما ح السالمين ايام المواخلة في الاذن قال
 الله تعالى قالوا سمعنا واطعنا فماذا لنا من ايام
 المعصية لا يعلق الله نفس الاوسمها لهما ما سمعنا

فيملك معه فتر عند الحقيقة لما انجبر القصور بالاذن كان
 كالياء فيملك لغبن فاحش مع الاجانب والولى في رواية وعندها
 لا يجوز وقوله كما اظهر مسألة سفر المعصية لا يمنع الرخصة
 عندنا خلافا للائمة الثلاثة لنا الاطلاق قال الله تعالى
 منكم مريضاً او على سفر فغدة من ايام اخرجوه في صعيد مسلّم
 عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فرض الله الصلوة على السائرين
 بكم في الخضراء ابعاد في السفر ركعتين قالوا الرخصة نعمة فلا يزال
 بالمعصية كالسكر قلنا لبيت اياه بل مجاورة فصار كالصلوة في
 الارض المضوية بخلاف السبب للمعصية كالسكر يشرب السكر المحرم
 مسألة المواخلة بالخطا جائزة بخلاف المعتزلة لنا ربنا
 لا تؤاخذنا بان نسيبنا اول خطانا والسؤال بما يستجيب لطاقوا المواخلة
 بالجناية وهي بالقصد قلنا لعدم التثبت والاحتياط الواجب فيه
 شبهة العذر فلا يواخذ بمحذ ولا قصاص من ضماللتفاحط من موا

ولما ان التثبت الآية ١٢ قوله بعدم التثبت آه والمخاطما كان متبعا من عدم التثبت الذي هو الجناية صار هو ايضا بنابة في مواخلة بانه
 قوله قوله نية شبهة عدم الجناية وهذا لا يواخذ به في الاثم سبحانه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يوفى العبد ما كان
 والتميان وما اكره هو عليه ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله دون ضمان التلقات آه فانه يواخذ به تبيها للتلغف لالكونه جناية الا ترى انه يجب على المعصية دية
 ولما كان نوع جنابة ما يقتل من اعظم الكبائر لم يدر الخطا فيه بل وجب الكفارة واما الدية فجزا المولى ١٢ مولانا عبد الله عليه السلام قوله من الاموال الج
 بيان التلغات احتراز من النفوس ١٢

له قوله عندنا الخ اسه عند الحقيقة كما هو مروي عن ابي حنيفة وابي يوسف رجبهما الله تعالى لكن الوقوع عندنا انما هو في الحكم والقضار لانها عينه ومن الشك
تعالى ١٢ له قوله تميز البلوغ مقام اي القصد لانه مظنة القصد واذا كان المقصد موجودا لا يتغير الحكم وان كان المقصد منتقيا ١٢ مولانا عبد الله له قوله
بجلاوت النوم فان تميز البلوغ منتف في ثم لا يخفى ان هذا التاميم لو كان المدرى وقوة قضاء لان القصد امر مخفى فلا بد من اعتبار المقصد واما الخبر العبر فيعلم القصد
ليس دليل على اعتبار المقصد والتعار الحكمة ويحي ما يشياد كان نها ومنها الاكراه وهو الذين رضاه على الاية مكتبا لكنه من الغير ١٢ عبد الله له قوله وهو بايقوت

له
ويقع طلاقه عند تخلفا للشافعي لان اعتبار الكلام بالقصد

وله يوجد كما في التائم قلنا القفلة عن معنى اللقطة مخفي فاق
في الخامل فلما اعتبار بظاير ١٢

له
تميز البلوغ مقامه بخلاف النوم مسئلة الاكراه ملجور وهو
ان المقصد منتقيا

له
بما يقوت النفس والعضو وغيره كالجس والضرب هو لا يمنع
كالآراء على القتل ١٢

له
التكليف بالفعل المكروه عليه فيقضى مطلقا وقال جماعة يمنع في
التكليف

له
الملجى دون غيره وقالت المعتزلة يمنع في غيره في عين المكروه عليه
الآراء التكليف في الملجى بعين المكروه عليه فيقضى ١٢

له
دون ليقضى لنا ان الفعل ممكن والفاعل ممكن كيف لا وهو
والآراء في حد ذاته كما كان قيل ١٢

له
يجتاز اخف المكروهين ولذا قد يفترض ما اكراه عليه كالاكراه
لان اقراض نوع من التكليف ١٢

له
بالقتل على شرب الخمر ما ترمي بتركه ويجرم كعلي قتل مسلم ظلما
يعني لو لم يشرب ذمتم لثكون آثا ١٢

له
فيوجر على الترك كعلي اجراء كلمة الكفر قال المفضلون المكروه عليه
يقرون بآية قوله

له
ولجب الوقوع وضد تمتنع والتكليف بما حال قلنا الايجاب و
وتوجه ١٢

له
الامتناع بالشروع او بالعقل لا ينافي الاختيار بل هو مزج لا موجب
لا يمكن الاشتغال في التكليف بعين المكروه عليه ١٢

له
قتاميل وقالت المعتزلة اذا كره على عين للمامورية فالإتيان به
فانه وحق ١٢

النفس آه قالوا الاستحسان ان الاكراه باضراكل ذي
محم محرم الاكراه ١٢ مندرج له قوله وغيره وهي الاكراه
بغير ما يقوت النفس والاعتقاد ١٢ له قوله كالجس
والضرب اي كالاكراه على شئ من الافعال بالجس و
الضرب او تلف الاموال ويحتمل ان يكون مثالا
لغير الموت ١٢ لان نظام الدين له قوله مطلقا
الاكراه الملجى كلاهما لا يمنع تكليف المكروه بما اكراه عليه
لغيره فمن اكراه على ترك الصدقة بالقتل او الجس
لا يخرج عن التكليف حتى الحق بالحيوان او المحنون
بل الصدقة حاجبة والترك حرام ١٢ لان نظام الدين
له قوله وقال جماعة يمنع في الملجى دون غيره يعني
ان الاكراه الملجى مانع من تكليف المكروه غير الملجى غير
مانع فيما اكراه عليه وهو الذي اختاره صاحب الكلام
وغيره انه مذموب الشافعي فهو لا يجعل المكروه كالمش
وقال صاحب الاحكام انه ان جاز ان يكون مطلقا
مطلقا لكنه امتنع شرعا ١٢ لان نظام الدين له قوله
دون ليقضى مثاله ان اكراه على ترك الصدقة بغير
الاجبار فالترك غير مكافئ به واما الصدقة في مكلف
بها ١٢ لان نظام الدين له قوله اخف المكروهين
من الفعل زحما بدو به فان رأى الفعل اخف مما
بدو به يختاره وان رأى ما بدو به اخف منه اختاره
فانفا على قادر فيصيح التكليف ١٢ مولانا عبد الله
له قوله فيوجر على الترك لانه اختار اداء الواجب
ونهى النفس عن المعصية وكل من هذا شأنه فهو
ما هو وانما كان القتل حراما لان قتل مسلم غير مقصر
لم يجز اصلا ودليل التحريم قائم مع ان الاباحة ان
كانت فلعذر ولا عذر مهنا فانه لا ترجيح في اجبار
نفسه واما غيره مع ان في العبر ليس يفعل بوشاذ
١٢ لان نظام الدين له قوله كعلي اجراء كلمة الكفر
يعني ان الاكراه على قتل ائمة المسلمين ظلما كالاكراه على
اجراء كلمة الكفر على اللسان في استحقاق الاجر في
الترك وليس يقصد ان الاجراء والقتل سليمان حتى

يكونا حرامين فانك قد عرفت ان الاجراء وصلاح كما مر مشروعا في الرخصة من مسائل باب العلم قد بر ١٢ لان نظام الدين له قوله واجب الوقوع لان المكروه الجهد
الفاعل الى الفعل فهو مضطر في الايقاع اجراء لتقيد المعصية اليه واجب وضد الواجب تمتنع كما لا يخفى على الخبر ١٢ مولانا عبد الله له قوله قلنا آه لانفسم
ان المكروه عليه واجب بالذات وعند تمتنع بالذات بل الوجوب فيه والامتناع قد يكونان بالشرع كما في القتل وشرب الخمر وقد يكونان بالعقل فان العاقل لمن شاء
ان يختار ما هو خف عنه ١٢ مولانا عبد الله له قوله لا ينافي الاختيار ولو كان منافيا لم يتحقق تكليف فان الواجبات واجبات بالشرع ثم يجب بالعقل
كل منها مناهل للاختيار ١٢ مولانا مولانا نظام الدين

له قوله بخلات ما اذا اتى بتقيض المكروه عليه اه وما صل مقامه انه لو كان مكلفا به فور مباح او واجب او حرام او مندوب او مكروه والواجب والمندوب لا يصح فان
 الاتيان بهما موجب لاستحقاق الثواب ولا ثواب الا اذا كان الاتيان بالفعل لداعي الشرع وانما انتفاء الحرمته والمباح والمكروه فان فيها اجازة الترك وفي صورة
 الاكراه لا تعقل اجازة الترك فاما صلح ان يقال دليل على بعض المدعى او انهم يدعون نفس الوجوب ١٢ لانظام الدين **له قوله قلنا اولاً لانه لا ثواب وقوله الاتيان**
 لداعي الاكراه قلنا ان الثواب مبنى على السنة غاية الامران صبر في الصدقة بيته مخالفة فيثاب ثواباً تاماً وقلنا ثانياً صحة التكليف اه ١٢ لانظام الدين **له قوله قدرة**
 على صفة فالقدرة على الصمد قدرة على صمد الصمد الذي هو عين المكروه عليه نصار المكروه عليه مقدوماً وكل مقدور يصح التكليف به هذا ولعله غير واثق فان الحكم لم يجعل

المانع من صحة التكليف انتفاء القدرة حتى يروا
 اور بدل احدث ما لعا آخر هو انتفاء القدرة ...
 التكليف وهو الاكراه مع الاكراه في النية وهذا
 غير واقع له بل الصواب في الجواب ان لا نسلم الاتيان
 بعين المكروه عليه لداعي الاكراه لزوماً فان الذي بدلوا
 الحكم في سبيل الله لا يقدمون على الفعل الا لداعي
 الشرع والعمل بالنية والعالم هو الله تعالى على كل
 فهو الاصح بالقبول ١٢ مولانا عبد الحليم **له قوله**
 على الصبي العاقل تقصير البدن او تقصيره وتقصير
 العقل ١٢ **له قوله** ولم يجب قضاء الصلاة
 اه يعني بانها لا يستيطان ابيته الوجوب ولا الادار
 الا ان الشارع جعل الشهادة عنها شرطاً لا ورود صلوة
 على وفق القياس والصوم على خلافه ناريتية مع
 الحديث الاصغر والاكبر عند الاثمة الاربوية ثم انتفاء
 وجوب قضاء الصلاة عليها للبرج المذكور في حد المنزلة
 بخلات الصوم فلا يرجح في وجوب قضاء عليها لان
 المحيض لا يستوجب الشهر والنفاس ينذر فيهما آفة
 في المنزل وجوب اداء الصوم عليهما في سائر المحيض
 والنفاس اذ لا تقل اليك من آفة فبقاها في
 الالوية والسبب وهو شهوة الشهوة ومن القضاء
 لمافات ونيل لوجب واقاره اجماع
 الشرط والسبب ليس موجباً بل هو القضاء
 على سبيل الوجوب كما في الصائم ولان الاكراه
 عنه فلا يكون واجبا ١٢ **له قوله** والقضاء
 الصائم فلا يتقضى بالصوم ولا في غيرهما
 عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اني وهو صائم فاكل وشرب فليس بصوم فاني
 الله وسقاه ١٢ مولانا عبد الحليم **له قوله**
 دفع بها الى الرضعتان جيب الذي هو
 يتقرر بانها لا تية الصائم فيهما
 سببها فلا يمنع المفاداة لانهما
 الاثمة دون بقاها مولانا عبد الحليم **له**

لداعي الاكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب عليه فلا يصح التكليف به
 بخلات ما اذا اتى بتقيض المكروه عليه فانه ابلغ في اجابة
 داعي الشرع قلنا صحة التكليف بالصدقة يقتضي المقدورية و
 القدرة على الشيء قدرة على صفة مسألة لا حرج عقلاً او
 شرعاً وهو مشكوك فلهذا المرجح بثبوت على الصبي العاقل ولا
 على للصوة البالغ خلافاً لابي زيد ولم يجب قضاء الصلاة
 في الحيض والنفاس دون الصوم وشرعت العبادات في المرض
 قاعد او مضطجعا وانتفى الاثر في الخطاء جهتداً وفي النسب
 وسقط اكل الصائم وخفت في السفر فشرعت الرباعية
 ركعتين وصح الخف الى ثلثة ايام وثبت الرخصة بالشرع
 قبل تحققه ولو اقام قبل المدة صح ولزمت احكام الاقامة ولو في
 المفازة لانه دفع لها وبعد هالا الا بما بعد فانه دفع بعد
 مسألة العبد اهل للتصرف وملك اليد عندنا

قوله الاثمة اي انما هو كذا مقامي من معناه وقدرة فلا تسع في المفازة ١٢ **له قوله** دفع بها الى الرضعتان جيب الذي هو
 ايجاب فلا يصح في المفازة لانه دفع لها وبعد هالا الا بما بعد فانه دفع بعد
 للمؤنة طريقين احدهما ان يعرف بغير ثبوت مالك اليد وذلك الرضعة مولود اجداد وشايمها ان تعرف في غيرها فلا يصح للمؤنة
 خلافاً من العبد عدم ابيته فملك الرضعة فصاحبها لو ارثت مع المورث فانما من رغبة الله تعالى

مفتاح اللغات

عربی، اردو، ڈکشنری

طول پانچ، عرض ۵، پانچ صفحات ۹۵۲

تیس ہزار سے زائد قدیم و جدید لغات کا مستند ذخیرہ

مع عربی اردو ضرب الامثال اور اہم اشیاء کی عکسی تصاویر

ہم پورے یقین کے ساتھ کہہ سکتے ہیں کہ آج تک اس طرز پر اس درجہ کی کوئی عربی اردو ڈکشنری شائع نہیں ہوئی ہے جس میں عربی الفاظ کے اتنے بڑے ذخیرے کو سلیس اردو ترجمہ کے ساتھ شائع کیا گیا ہو۔ اور ترتیب انگریزی ڈکشنری کی طرح ہو۔ تاکہ جس لفظ کے معنی معلوم کرنے ہوں۔ تو بغیر کسی دشواری اور تکلیف.... بلکہ بے حد آسانی سے نکالے جا سکتے ہوں۔

مفتاح اللغات اپنی پانچ خصوصیات کی وجہ سے بے مثل ہے:-

۱ ترتیب بطرز انگریزی ڈکشنری رکھی گئی ہے۔

۲ ابتدا میں عربی کے ضروری قواعد اور اصطلاحات کی تشریح نیز لغات عربی کی تاریخ درج ہے۔

۳ لغات کے بعد چار سو سے زائد عربی اردو ضرب الامثال محاورات کا بے نظیر ذخیرہ ہے۔

۴ کتابت و طباعت دیدہ زیب ۵ - کاغذ اعلیٰ گلینر - جلد پائیدار -

مفتاح اللغات کی یہ پانچ بے نظیر خصوصیات ہیں جو یکجا کسی دوسری لغت

میں نہیں مل سکتیں۔

قیمت:- ۱۰/- روپے

مبیر اللغات
۵/-

کریم اللغات
۲/-

رئیس اللغات بالصویر
۱۵/-

محمد سعید انیسٹریٹ ناہراں کتب خانہ قرآن محل مقابل مولوی مسافر خانہ کراچی

121°00'

15'

1201

42°00'

991'

1995

Sh...

1699

1732

1184

33

1670

1273

669'

2690

1693

Ch'ing-tai men.

2572

715'

1101

259

Edison



